

**التقرير السنوي**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023**

## فهرس المحتويات:

البند:	رقم الصفحة:
رسالة البنك	3
أعضاء مجلس الادارة	4
كلمة رئيس مجلس الادارة	10 - 5
الإدارة التنفيذية	11
مدراء الدوائر	12
تقرير مجلس الادارة	57 – 13
البيانات المالية السنوي المدققة من مدقق الحسابات	157 - 58
تقرير مدقق الحسابات المستقل	163 - 158
إقرارات مجلس الإدارة	164
دليل الحاكمة المؤسسية ودليل إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة	226 - 165
عناوين الفروع	227

## رسالة البنك

### رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

### أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

### قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

## أعضاء مجلس الإدارة

1. سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
2. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
3. سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
  - i. سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح ابوغوش (غير مستقل)  
(اعتباراً من 2020/9/8 ولغاية 2023/9/30)
  - ii. سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات (غير مستقل)  
(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/10/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/10/11).
5. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
  - i. سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)  
(اعتباراً من 2020/9/9 ولغاية 2023/7/31)
  - ii. سعادة السيد رامي آدم طيطي (غير مستقل)  
(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/08/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/08/16)
6. شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها:-
  - i. سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" (غير مستقل)
7. سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور (غير مستقل)
8. سعادة السيد أسامة عمر علي حمد / عضو مجلس إدارة (مستقل)
9. سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/عضو مجلس إدارة (مستقل)
10. سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
11. سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الدبابنة (مستقل)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

## أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني ان اضع بين ايديكم التقرير السنوي العشرين للبنك التجاري الاردني عن العام 2023، والذي حقق فيه البنك نتائج جيدة، رغم حالة التوتر العام التي تسود المنطقة (والتي زادت بشكل كبير مع بداية الربع الرابع من العام 2023 بحرب اسرائيل على قطاع غزة)، وما تبعها من اثار على الحالة الاقتصادية والمعيشية على مستوى المجتمع بكافة فئاته. كما وشهد العام 2023 تغيرات كبيرة باسعار الفائدة ، فقد شهدت اسعار الفائدة خلاله 7 ارتفاعات متتالية في معدلاتها، حتى وصلت الى اعلى مستوياتها منذ العام 2001، حيث استمر الفيدرالي الأمريكي - وبهدف كبح وتهدئة معدلات التضخم والتي اخذت واستمرت بالارتفاع من بداية العام 2022 مع بداية التعافي من آثار كورونا - برفع معدل اسعار الفائدة لعدة مرات وارتفعت من 0% في بداية العام 2022 الى 5% في نهاية شهر يوليو/ تموز 2023 (وهو اعلى معدل/الذروة منذ العام 2001) وليستقر هذا المعدل حتى نهاية العام 2023، وبالتماشي مع الفيدرالي الأمريكي قام البنك المركزي الاردني برفع اسعار الفائدة على ادوات الدين لديه حيث ارتفع سعر الفائدة الرئيسي من 2.5% في بداية العام 2022 الى 7.5% في نهاية تموز من العام 2023، وايضا قام بهذا الاجراء (رفع اسعار الفائدة خلال الفترة) العديد من البنوك المركزية في العالم بما فيها البنك المركزي الاوروبي.

هذا الارتفاع في اسعار الفائدة والذي شكل تحديا وضغوطا على العديد من اوجه النشاط الاقتصادي والمصرفي كبطاقات الائتمان، والقروض السكنية والاستهلاكية، والاقتراض من البنوك بشكل عام، وايضا تأثرت قدرات الافراد الاستهلاكية وقدرات الشركات على الاقتراض والتوسع، مما اثار مخاوف من حدوث ركود اقتصادي، وهو الامر الذي حدا بالبنوك المركزية (ومع استقرار معدلات التضخم) بالتخلي عن النهج التصاعدي لرفع اسعار الفائدة وتثبيتها من بداية شهر 8/2023 وحتى نهاية العام 2023، مع (وجود توقعات) بخفض اسعار الفائدة خلال العام 2024.

محليا، وازافة للظروف الاستثنائية على المستوى الاقليمي وتغيرات اسعار الفائدة، فان الاقتصاد الاردني ممثلا بأبرز المؤشرات الاقتصادية كان يعاني من ضعف مزمن فيه، من حيث تدني معدلات نمو الناتج المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي، اضافة الى استمرار عجز المالية العامة، وعجز الحساب الجاري والميزان التجاري.

البنك التجاري ورغم هذه الظروف وكما تمت الاشارة اليه سابقا، حقق نتائج جيدة ان كانت على الجانب المالي او الجانب التشغيلي، او في ممارسة دوره الاجتماعي.

ففي الجانب المالي، وعلى مستوى صافي الربح، استمر البنك بالنمو وللسنة الثالثة على التوالي محققا ربحا بمبلغ 11.5 مليون دينار في نهاية العام 2023 مقارنة مع 11.3 مليون دينار في نهاية العام 2022، و 7 مليون دينار للعام 2021 وذلك بعد ان شهد صافي الربح انخفاض كبير في العام 2020 بسبب تأثير ازمة كورونا، علما ان التحسن والارتفاع في ارباح البنك نتج عن ارتفاع الدخل (والذي يمثل صافي ايرادات النشاط التشغيلي للبنك)، فقد ارتفع الدخل من 42.7 مليون دينار في العام 2020 الى 44.4 مليون دينار، و 51.4 مليون دينار، و 51.9 مليون دينار، للأعوام 2021 و 2022 و 2023 على التوالي.

على مستوى مصادر واستخدامات الاموال ارتفعت ارصدة ودائع العملاء والتأمينات من 935 مليون دينار في نهاية العام 2022 الى 1008 مليون دينار نهاية العام 2023 وبنسبة نمو بلغت 7.8% كذلك ارتفع رصيد صافي التسهيلات من 702 مليون دينار الى 732 مليون دينار وبنمو نسبته 4.4% وذلك نهاية العام 2023 عن نهاية العام 2022.

ومع هذا النمو في كل من الودائع والتسهيلات للعام 2023 عن العام 2022، كان البنك التجاري يحقق نتائج أفضل من القطاع المصرفي في معدلات نمو الودائع والتسهيلات خلال العام 2023، فقد ارتفعت ودائع عملاء البنك للعام 2023 عن العام 2022 بنسبة 7.8% لدينا مقابل 3.9% للقطاع المصرفي، فيما بلغت نسبة نمو اجمالي التسهيلات لدينا 6.2% مقابل 2.6% للقطاع المصرفي، الامر الذي ادى الى ارتفاع حصتنا السوقية في كل من الودائع والتسهيلات.

وفيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد شهدت ايضا نمو وبنسبة 4.2% للعام 2023 عن العام 2022 حيث بلغت 169 مليون دينار في نهاية العام 2023 مقارنة مع 162 مليون دينار نهاية العام 2022.

ايضا وازضافة الى النمو في نتائج اعمال البنك والنمو في مصادر واستخدامات الاموال لديه، كان هناك تحسن في العديد من مؤشرات الربح ومؤشرات جودة المحفظة ومؤشرات المتانة المالية، فقد شهد معدل العائد على الموجودات ارتفاع من 0.81% الى 0.84% في العام 2023 مقابل العام 2022، اما العائد على حقوق المساهمين فرغم ارتفاع صافي الربح للعام 2023 عن العام 2022، الا ان النمو في حقوق المساهمين ادى لانخفاض معدل العائد عليها بشكل طفيف وبلغ المعدل 6.94% للعام 2023 مقارنة مع 7.33% للعام 2022. وفيما يتعلق بجودة المحفظة الائتمانية، فقد ارتفعت نسبة التغطية (والتي تقيس قدرة البنك على تغطية صافي ديونه غير العاملة من المخصصات) من 89% في نهاية العام 2022 الى 97% في نهاية العام 2023.

اما ما يتعلق بمؤشرات المتانة والرقابة على المركز المالي فقد كان هناك تحسن كبير في عدد من المؤشرات من ابرزها، ارتفاع معدل كفاية رأس المال من 13.29% نهاية العام 2022 الى 13.41% نهاية العام 2023 (وهو اعلى من الحد الأدنى المحدد من الجهات الرقابية والذي يبلغ 12%)، ايضا ارتفع معدل سيولة البنك من 114% في نهاية العام 2022 الى 130% للعام 2023، مما يعزز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، وقدرته على مواجهة اي سحب كبيرة طارئة من الودائع دون الاخلال بسير اعماله او يؤثر على سيولته، كذلك تحسن مؤشر كفاءة التشغيل حيث انخفض من 53.6% في العام 2022 الى 51.2% نهاية العام 2023 (انخفاض هذا المؤشر افضل) كونه يقيس نسبة النفقات التشغيلية الى الدخل.

اعزائي المساهمين،

النتائج المميزة التي حققها البنك في الجانب المالي رافقها منجزات على الجانب التشغيلي وفي مختلف المحاور وكما يلي:

**في جانب العملاء:**

يولي البنك التجاري اهتماما ورعاية كبيرة لعملائه، واهتمام البنك بالعملاء انما ينبع من استراتيجية البنك وفلسفته باعتبار العملاء هم محور العملية المصرفية وركنها الاساسي، وهذا الاهتمام يتأتى بعدة اشكال، فعدا عن تقديم البنك للخدمات المتوافرة لديه بجودة عالية، وتطويره لهذه الخدمات وقنوات تقديمها وبما يتناسب مع احتياجات العملاء ورغباتهم، فان البنك يقوم ايضا بالتقصي والبحث عما يلزم العملاء من خدمات مصرفية وبما ويلي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، وتطبيق افضل ما هو موجود في السوق المصرفي، مع التركيز بشكل اكبر على الخدمات الرقمية وقنوات تقديمها.

ولا ينصب اهتمام البنك على خدمة عملائه الحاليين فقط، ورفع نسبة الاحتفاظ بهم وزيادة تعاملاتهم من خلال تقديم حزم من الخدمات المصرفية لهم، بل يتعدى هذا الاهتمام بالعملاء المحتملين في المستقبل، مما جعله يستقصي ايضا حاجات واهتمامات الفئات التي يعمل البنك على استقطابها وخاصة الفئات الشابة والتي دخلت سوق العمل حديثا، ومع اهتمام البنك بعملائه الافراد فانه لا يغفل الاهتمام والتركيز على عملاء باقي القطاعات وخاصة قطاع الشركات الذي يوليه البنك عناية خاصة، مما حدى بالبنك لتقديم منتجات جديدة تخص هذا القطاع، اضافة الى استمرار تقديم المنتجات التي تخص قطاع الافراد، وازضافة الى قيام البنك بتقديم وتطوير العديد من المنتجات والتي تخص مختلف عملاء البنك.

هذا الاهتمام انعكس فعلياً على نتائج البنك المالية، حيث نلاحظ نمواً في ارصدة ودائع القطاع الافراد ونمواً في ارصدة ودائع قطاع الشركات (وخاصة الشركات الكبرى) وبنسب أعلى من القطاع المصرفي، مما أدى لارتفاع حصتنا السوقية من ودائع هذه القطاعات.

وعلى مستوى المنتجات، شهدت الودائع نمواً في منتجاتها الرئيسية (الجاري والودائع الآجلة) بشكل أفضل من القطاع المصرفي، وفيما يتعلق بحسابات التوفير، فأنها وانخفضت ارصدها في نهاية العام 2023 عن بداية العام، الا ان هذا الانخفاض كان اقل من انخفاض القطاع المصرفي في هذه الحسابات، مما أدى لارتفاع حصتنا السوقية من حسابات التوفير.

#### وعلى مستوى التفرع:

ويهدف وصول البنك بخدماته المصرفية الى أكبر شريحة ممكنة من السكان، وتغطية أكبر عدد من المناطق، سواء المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي المرتفع، او المناطق التي تشهد نمواً عمرانياً واقتصادياً، او في المناطق التي قاطنوها بحاجة الى الخدمات المصرفية وصعوبة وصولهم اليها، استمر البنك بخطته في الانتشار والتفرع الرامية الى تحقيق هذا الهدف، سواءً من خلال افتتاح فروع جديد (تقليدية او اكسبرس) او من خلال تركيب الصرافات الآلية.

وفي هذا الجانب قام البنك خلال العام 2023 بافتتاح 3 فروع اكسبرس جديدة في 3 محافظات من المملكة (جامعة ابن سينا-العاصمة، الزرقاء الجديدة، اربد/الحي الجنوبي) فيما قام البنك بإغلاق فرعين من فروع له لتواجهها من فروع أخرى للبنك، وتم دمج حسابات الفروع المغلقة مع الفروع القريبة، وبهذا الحال بلغت شبكة فروع البنك 35 فرعاً تغطي مختلف مناطق المملكة.

ايضاً استمر البنك بفرض تواجد في مختلف المناطق بشبكة واسعة من الصرافات الآلية حتى بلغت شبكته من الصرافات الآلية 80 منها 45 صراف خارجي.

والتزاماً من البنك بعكس صورة عصرية وهوية مميزة له، وتعزيز الصورة الذهنية الايجابية لدى عملائه، استمر البنك بتجديد وتحديث عدد من فروع وصولاً الى التحديث لكافة الفروع، كما قام ايضاً بتغيير ونقل اماكن عدد من الفروع لمناطق أفضل من ناحية الموقع وتوفير الخدمات التي يحتاجها عملاء البنك، وقربها من اماكن تركيزهم.

وهذا كله مع التذكير بان البنك ورغم التوسع في شبكة الفروع والصرافات الآلية، فان اهتمامه ما يزال منصبا على تقديم الخدمات الرقمية والالكترونية والتطبيقات المصرفية المختلفة.

#### على مستوى الموارد البشرية:

يعتبر البنك موارده البشرية أساساً لتكامل العملية المصرفية وتطويرها، فالموارد البشرية ركن أساسي في العملية المصرفية ولا تتم العملية المصرفية بدونهم، وبالتالي انصب اهتمام البنك وتركيزه على هذا المورد.

وفي هذا المجال قام البنك بتطوير وتقديم العديد من الخدمات للموظفين، كما قام ويقوم وباستمرار بدراسة احتياجات الموظفين لتقديم افضل الخدمات لهم وزيادة المزايا التي يستفيد منها الموظفون، ومن الأمثلة على ذلك توفير مواقف سيارات للموظفين (ممن ليس لديهم مواقف)، وتوسيع شبكة اطبائه المعتمدين، للموظفين واسرهم وغيرها، كما يقوم البنك وبشكل منتظم بدراسة الاجور والمزايا التي يقدمها للموظفين ومقارنتها بما هو مطبق في القطاع المصرفي لردم وتجسير اي فجوة في الفروقات بين موظفينا وموظفي القطاع المصرفي، وذلك امتثالاً لاستراتيجية البنك في جانب الموارد البشرية " بان يكون بنكنا من افضل البنوك للجهات طالبة التوظيف".

ويهدف رفع كفاءة الكادر البشري في البنك، قام البنك برفد وتعزيز الكادر الموجود لديه بخبرات وكفاءات من القطاع المصرفي، وفي مختلف الدوائر ولمختلف الوظائف، مع عدم تجاوز الموظفين الكفاء ممن تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف الشاغرة من كادر البنك المتواجد لديه، والذي يسعى البنك لتوفيرهم من خلال خطط الاحلال الوظيفي، وايضاً مع عدم تجاهل البنك لتوظيف عدد من الخريجين الجدد واعطائهم فرص العمل في البنك.



وتماشيا مع سياسة البنك الرامية لرفع مهارة وكفاءة كادره الوظيفي، يركز البنك وبشكل استثنائي على عملية التدريب والتطوير سواء من خلال مركز التدريب الخاص بالبنك، او من خلال معاهد التدريب المعروفة والمختصة، او من خلال منصة التدريب الالكترونية "سلالم". وخلال العام 2023 بلغ متوسط عدد الدورات التدريبية لكل موظف 14.6 دورة قدمت من خلال 310 نشاط تدريبي.

#### على مستوى العمليات الداخلية:

وادراكا من البنك لأهمية تطوير أعماله الداخلية كون هذا التطور ينعكس على المنتج والخدمة النهائية المقدمة للعملاء (من دقة وسرعة وجودة)، ولما لهذا التطوير من أثر على نفقات التشغيل المستقبلية وبالتالي نتائج البنك المالية، عمل البنك على تطوير وتحسين عملياته وانظمتها الداخلية، وكان التركيز منصبا على تطوير وتحديث النظام البنكي، والبرامج والانظمة التي تساهم في تقديم الخدمات الالكترونية وقنوات تقديمها للعملاء، ودعم منهجية البنك وسعيه في التحول الرقمي، وتطبيق الامتة الشاملة لكافة اعمال البنك، حيث تم تطوير وتطبيق العديد من الانظمة والخدمات والاعمال (سواء من قبل الشركات الخارجية ومزودي الخدمات، أو داخليا من قبل موظفي البنك) وتقديم الدعم الفني لها، كذلك قام البنك وفي سبيل حماية عملائه وبياناتهم من السرقة والعبث بالتركيز على جانب الامن السيبراني وتعزيزه، والالتزام بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية الخاصة بذلك ومن هذه التعليمات على سبيل المثال، "تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDPR"، كما قام البنك خلال العام 2023 بتجديد شهادة "الامتثال لمعايير امن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS" بهدف توفير اقصى درجات الحماية والأمان لعملائه فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية.

وللحفاظ على استمرارية تطوير أعماله وتماشيه مع أفضل الممارسات المصرفية، يقوم البنك وبشكل مستمر بمراجعة ادلة وسياسات اجراءات العمل والادوصاف الوظيفية وتحديد متطلبات الوظائف، وتعديل ما يتطلب منها ذلك، كما يقوم البنك بمراجعة الهياكل التنظيمية على مستوى البنك ومحطات العمل، والتعديل عليها (ما لزم الامر)، وبالشكل الذي يسهل التواصل بين الموظفين، ويساهم بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء على أكمل وجه.

#### على المستوى الرقابي:

يولي البنك عناية خاصة بالإجراءات الرقابية التي تمارس فيه، وهي الاجراءات المنظمة والمراقبة لأعمال البنك وفق الاسس المصرفية السليمة، وتعليمات الجهات الرقابية، والتدقيق عليها من خلال استخدام الادوات المناسبة، حيث تبين هذه الاجراءات مدى التزام البنك بمتطلبات الجهات الرقابية سواء الداخلية او الخارجية، كما تقوم الجهات المعنية بتطبيق هذه الاجراءات بالعمل من خلالها على منع الاخطاء او اكتشافها ووضع الاجراءات التصحيحية لها، مما يجنب البنك المخالفات والغرامات المالية الناتجة عن هذه الاخطاء، وبما يعزز من سمعة البنك الايجابية سواء لدى العملاء او لدى الجهات التي لها تعاملات مع البنك، او لدى الجهات الرقابية.

وعلاوة على ذلك يقوم البنك بدراسة وتحليل وادارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها، ودراسة مدى قابليته لهذه المخاطر، كما يقوم البنك بدراسة الاثار المترتبة عليه في حال حدوث أحد هذه المخاطر او مجموعة منها ووفق سيناريوهات مختلفة، وتحديد الاجراءات المناسبة.

اضافة لذلك، تقوم الدوائر الرقابة المعنية في البنك بدراسة ومتابعة اعمال الدوائر وتقديم الاقتراحات التي تؤدي لتطوير الاعمال في البنك، اضافة الى تقديم النصح والمشورة للإدارة العليا في البنك وبما يحسن من سير العملية المصرفية، وعملية صنع القرار.

#### اعزائي المساهمين،

ان سعي البنك لتحقيق النتائج المالية والمنجزات التشغيلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الانشطة ونتائج الاعمال، وبما يضمن له التنافس والتطور في السوق، لا يعني تواني البنك وتراجعه عن تأدية دوره الملزم تجاه المجتمع وافراده، فهذا الدور يعتبره البنك فرضا

وواجبا عليه، ويضعه في مقدمة اولوياته، فالقطاع المصرفي ومن ضمنه البنك التجاري له دور داعم وفاعل تجاه المجتمع، كون الفائدة التي تنتج عن هذا الدور تعم لتشمل كافة افراد المجتمع والمؤسسات العاملة فيه.

وفي هذا المجال، قام البنك خلال العام 2023 بتقديم الدعم ومد يد العون للعديد من المراكز الخيرية والاجتماعية والثقافية والصحية والتي تعنى بالفئات الاكثر حاجة للرعاية والاهتمام، كما عمل على تلبية العديد من متطلبات هذه الفئات من متطلبات تعليمية وصحية وثقافية، اضافة لتقديمه الدعم المادي للعديد من فئات في المجتمع المحلي وفي خارج الاردن، ومنها التبرع للأشقاء في غزة من متضرري الحرب. وايضا قام البنك بالعديد من الانشطة والمبادرات التي لها صلة مباشرة بالمجتمع ومنها حملة التبرع بالدم ورعاية عدد من الانشطة الرياضية وغيرها، كما كان لطلاب الجامعات والخريجين الجدد مكان في دائرة ضوء واهتمام البنك.

#### الاستدامة:

مع زيادة الاهتمام العالمي بموضوع وقضايا الاستدامة، والحث على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة ومعايير المحافظة عليها، واهمية تضمينها في مختلف الانشطة والمجالات سواء للأفراد والحكومات والشركات، وضرورة ان تكون هذه الاجراءات ضمن سياسات واستراتيجيات الشركات والمؤسسات، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية، وبما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع، دون ان يؤثر ذلك على الموارد المستقبلية ومدى انتفاع الاجيال القادمة منها، وانطلاقا من هذا المسعى واستشعارا منه بأهمية الموضوع، قام البنك بالعديد من الاجراءات التي تحافظ على البيئة وعلى مواردها، وصولا الى تحقيق الرفاهية للأفراد وللمجتمع اضافة للموظفين العاملين فيه، ومن ضمن ما قام به البنك في هذا المجال: خفض استهلاك الطاقة، ومشروع الطاقة الشمسية، والتصميم العصري للفروع، وتركيز التعامل مع الموردين المحليين، وخفض استهلاك الورق، واعادة تدوير الاثاث، ودعم الجمعيات والمراكز الموجه للفئات الاكثر حاجة للدعم، وتقديم أفضل الخدمات لموظفيه وعلى اسس من الكفاءة والمساواة وغيرها.

كما قام البنك خلال العام 2023 (وبناءً على طلب من سوق عمان المالي) بإعداد تقرير الاستدامة الاول للبنك عن العام 2022، وسوف يقوم بإعداده وبشكل دائم سنويا، ويبين هذا التقرير أبرز الانشطة والأعمال والاتفاقيات التي قام بها البنك خلال العام 2022 في سبيل تعهده بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، والتزاما بمعاييرها العالمية ومدى توافقه معها، كما يبين التقرير رحلة البنك وأبرز المحطات ذات العلاقة باهتمام البنك بقضايا الاستدامة منذ العام 2004 ولغاية نهاية العام 2022.

#### اعزائي المساهمين،

وفي الختام لا يسعني الا ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ثققتهم الغالية بنا، كما اتقدم بالشكر الجزيل للسادة البنك المركزي الاردني، وهيئة الاوراق المالية لما قدموه للبنك من نصح ومشورة كان لها الاثر فيما دعم مسيرة البنك وما حققه من انجازات، كما اتقدم بالشكر للسادة مجلس ادارة البنك على ما ابدوه من تعاون وما قدموه من دعم ومشورة لصالح البنك ومساندة الادارة فيه، كما اتقدم للإدارة التنفيذية للبنك ولكافة اسرة البنك التجاري بالشكر والعرفان على ما بذلوه من جهود ساهمت في تحقيق نتائج البنك المميزة، راجيا من الله القدير ان يحقق البنك المزيد من التقدم والازدهار في الاعوام القادمة، وان ينعم فيها وطننا الاردن وشعبه بالأمن والامان، وان يحفظ الله مليكه وولي عهده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الاسم	المسمى الوظيفي	
سيزرهاني عزيز قولاجن	المدير العام	1
علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف	نائب المدير العام	2
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الانتماء	3
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	4
عبد الله محفوظ ثيودور كاشك	مساعد مدير عام مالية	5
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	6
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	7
انطونيوانطونيوس انطون عبد المسيح *	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	8
سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	9
وليد خالد ضيف الله القهوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	10
جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي	11
مدرء الدوائر الرقابية**		
الاسم	المسمى الوظيفي	
محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	1
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	2
ناديا فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	3
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
الاسم	المسمى الوظيفي	
هيثم أمين خليل حموري *	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	-

\*المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا  
\*\* مدرء الدوائر الرقابية

مدراء الدوائر في البنك	
المسمى الوظيفي	الإسم
مدير دائرة المتابعة والتحصيل	ابراهيم عمر ابراهيم العلمي
مدير دائرة تسهيلات التجزئة	ربي جهاد عطية شهاب
مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي	زياد احمد داود الرمحي
مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	ساجد محمود حسني أبو طوق
مدير دائرة المبيعات المباشرة	سلام فواز سليمان مزهر
مدير دائرة الفروع (اعتباراً من 2023/09/21)	إبراهيم عبد الله محمد الحارثي
مدير دائرة الفروع مدير دائرة الفروع (استقال 2023/04/30)	ضياء الدين محمد احمد جابر
مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون	علاء صابر احمد شويكي
مدير دائرة العمليات المركزية	لانا محمد شعبان ابو خضرة
مدير دائرة الخدمات التجارية (استقال 2023/07/03)	طارق فضل الله جبرائيل قبعين
مدير الدائرة الإدارية (تقاعد 2023/06/10)	ماهر نايف سليمان هلسه
مدير الدائرة الإدارية (اعتباراً من 2023/05/01)	ايهاب سليم بدوي الصاحب
المدير التنفيذي لدائرة التحليل الإئتماني والمراجعة	محمد احمد محمد عبيدات
مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية	نورا وليد محمد الجيطان
مدير دائرة الخزينة	هاني عبد الرحمن محمود درويش
مدير دائرة رقابة وتوثيق الائتمان (اعتباراً من 2023/07/03)	فاتن كريم فوزي عصفور
مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة (اعتباراً من 2023/07/03)	طارق علي حسني الزبيدي
مدير دائرة إدارة المظلوبات والنقد (اعتباراً من 2023/05/03)	نور عباس محمود ارشيد
مدير دائرة هندسة العمليات	هيثم فيصل محمد الشمالية
مدير الدائرة الهندسية	ياسر فوزي يوسف القسوس

## تقرير مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك بنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام ونود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(1)/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(1)/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

1. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).
2. يبلغ عدد موظفي البنك (696) موظفاً كما في 2023/12/31 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	505	فرع الهاشمي الشمالي	2
الفرع الرئيسي	12	فرع الجبسية	7
فرع ضاحية الياسمين	3	فرع الفحيص	6
فرع إكسبرس ضاحية النخيل	3	فرع شارع وصفي التل	6
فرع إكسبرس أبو السوس	2	فرع السلط	5
فرع مرج الحمام	4	فرع معدي	7
فرع المدينة الرياضية	5	فرع الزرقاء	7
فرع المجمع التجاري	5	فرع الرصيفة	4
فرع جبل عمان	5	فرع أم أذينة	12
فرع جبل الحسين	7	فرع مأدبا	8
فرع إكسبرس شفا بدران	2	فرع العقبة	7
فرع الشميساني	7	فرع الكرك	7
فرع الإذاعة والتلفزيون	6	فرع إربد	15
فرع ماركا	6	فرع اكسبرس الحي الجنوبي	2
فرع إكسبرس طبربور	1	فرع إكسبرس الحي الشرقي	3
فرع إكسبرس العبدلي	3	فرع الرمثا	8
فرع إكسبرس عبدون	2	فرع المفرق	9
فرع اكسبرس ابن سينا	1	فرع اكسبرس الزرقاء الجديدة	2
المجموع	696		

- لا يوجد للبنك فروع خارج الأردن.

- يبلغ عدد موظفي الفروع على كادر الاحتياط (35) موظفاً وموظفة

تم اغلاق فرع شارع مكة ودمجه مع فرع أم أذينة، واغلاق فرع شارع الحصن ودمجه مع فرع إربد شارع الثلاثين  
تم افتتاح فرع اكسبرس الزرقاء الجديدة - اكسبرس الحي الجنوبي إربد - اكسبرس جامعة ابن سينا

(1)/ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 25,179,768 مليون دينار

(2): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3)/أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكّلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على انه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/02/16

ولد بتاريخ 1946/01/01، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971  
وبشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام 1979 والتي تضم تحت مظلتها العديد من الشركات في مختلف  
المجالات زيوت التشحيم والعبوات المعدنية والإسفنج والفرشات وتعبئة عبوات السبري والاستثمارات العقارية والخدمات  
المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 1,500 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002
- حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

#### الخبرات العملية:

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات.
- رئيس هيئة المديرين الجمعية الأردنية للعلوم الطبية للفلسطينيين.
- عضو مجلس أمناء ومؤسس مؤسسة فلسطين الدولية.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة برنسل انتريرايز.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رئيس هيئة المديرين جمعية يافا للتنمية الاجتماعية.

- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للتعليم.
- عضو مجلس إدارة جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة جامعة العقبة الطبية.
- عضو هيئة مديريين الكلية الجامعية للتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة صندوق ووقفية القدس.
- عضو مجلس أمناء صندوق تمكين القدس.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس أبو ديس فلسطين.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
- نائب رئيس هيئة المديرين الجمعية الأرثوذكسية.
- عضو هيئة عامة مؤسسة التعاون.
- رئيس مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

## 2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام وفي عام 2008 عين نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012، عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من 2020/11/10.

### الخبرات العملية

وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.



كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة التدقيق.

### 3- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2012/06/28

ولد بتاريخ 1958/8/1، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشدة كممدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية

وهو رئيس ونائب وعضو مجلس إدارة في كل من:

- رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من تاريخ 2022/07/28.
- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 حتى تاريخ 2019/04/01.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016 حتى تاريخ 2020/07/01.
- رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية (2012 – 2015).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام 2012 ولغاية 2016/6.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من 2020/07/29 حتى تاريخ 2022/07/28.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ 2019/04/01.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م. منذ عام 2002 ولغاية 2014/4.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (أرال) اعتباراً من تاريخ 2017/04/30.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2012 ولغاية 2014/4.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية عام 2018.
- رئيس هيئة المديرين في شركة المدارس الكندية العالمية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.
- عضو مجلس أمناء جامعة آل البيت اعتباراً من تاريخ 2022/06/27.

كما أن السيد شريف الرواشدة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال.

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

#### 4- سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2020/07/09 بصفته الشخصية

علما بأن تم تسمية السيد عبد النور عبد النور ممثلاً " لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ 2015/10/25 ولغاية تاريخ 2020/07/09 ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز /بريطانيا في عام 1997 ، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

وهو حالياً

- المدير العام بالوكالة لشركة برنسل انتريز من عام 2010 ولغاية الآن.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- رئيس مجلس ادارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.
- عضو مجلس ادارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس ادارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر 2022/3.
- عضو مجلس ادارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التكنولوجيا المالية من كلية هارفارد للأعمال .
- التخطيط الاستراتيجي للبنوك – يوروموني – لندن.
- شهادة عضو مجلس ادارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والاداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما ان السيد عبد النور عبد النور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

## 5- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2011/04/20

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

علما بأن سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" تم تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2018/7/29، وتم إعادة تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2020/07/09.

ولد بتاريخ 1966/10/15 ، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 ، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 ، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

### الخبرات العملية:

- عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية.(2008-2010)
- عمل مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة(2005-2008) .
- عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت.
- شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص.
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 2010-2-15.
- شغل عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 2012-6-28.
- شغل منصب مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/4 ولغاية 2020/9.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من 2020/07/29
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للاوراق المالية والاستثمار م.ع.م اعتباراً من تاريخ 2022/04/24.

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

6- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

ويمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات

(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/10/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/10/11).

ولد السيد يحيى عبيدات بتاريخ 1981/04/09

يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية جامعة العلوم المالية والمصرفية – الأردن عام 2010 ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003 .

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام ، ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه .
- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018) .
- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010) .
- متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008) .

عضويات مجالس الإدارة :

- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01)
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15) .
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) .
- شغل منصب رئيس هيئة المديرين فب شركة الضمان لخدمات النقل الفندقي (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22)

كما أن السيد يحيى محمد عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

7- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي

(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/08/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/08/16)

- ولد بتاريخ 31 كانون الثاني 1979.

- حصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اربد عام 2000.

- حصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2003.

- بالإضافة الى عدة شهادات مهنية:

الخبرات العملية:

- يمتلك خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد

الرحمن الراشد وأولاده – السعودية، الامارات منذ عام 2010 ولغاية 2017/4.

- شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار – شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية منذ

عام 2005 ولغاية عام 2010.

- منذ 2017/5 ولغاية 2018/11 شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة – مديرية الاستثمار بالأسهم – صندوق

استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

- منذ 2018/12 ولغاية الان يشغل منصب محلل مالي – مديرية دعم المساهمات - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

- شغل منصب عضو هيئة مديري شركة مركز الانطلاق الموحد ذ.م.م 2022/8 – 2023/8.

كما أن السيد رامي آدم طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

8- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

ويمثلها كل من :

سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبدالفتاح أبوغوش/ اعتباراً من تاريخ 2020/9/8 حتى تاريخ 2023/09/30.

ولد بتاريخ 1979/3/5 وحصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة آل البيت عام 2001 وحصل على شهادة

مدقق داخلي معتمد CIA عام 2007 وشهادة محاسب قانوني أردني مجاز JCPA عام 2012 .

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كمدقق داخلي عام 2005 ، ويشغل حالياً وظيفة مدير وحدة التدقيق الداخلي.

- عمل موظفاً في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (2002-2005)
- عمل محاسباً في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام 2005 .
- عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوستن ليمتد في عمان عام 2001 .
- محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (CIA ، CMA ، ACCA ، CPA ، JCPA) بالإضافة الى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والإحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.
- كما أن السيد فادي عبد الوهاب ابوغوش عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

#### 9- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10 حتى تاريخ 2023/07/31.

ولد بتاريخ 1982/4/07، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام 2004 وحاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants - IMA) عام 2014، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant) على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (AICPA -) عام 2018، حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DiplFR) من (Association of Chartered Certified Accountants - ACCA) عام 2019، وحاصل على شهادة (Jordan Institute Of Directors) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق اموال الضمان الإجتماعي منذ 2020/07/01 ولغاية الآن
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون ثاني 2019 ولغاية 2020/06/30.
- رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار 2006 ولغاية 2018/12/31.
- عضو مجلس ادارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين ثاني 2017 ولغاية تشرين ثاني 2019
- عضو مجلس ادارة سابق في الشركة الاردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من ابريل 2017 ولغاية تشرين ثاني 2017.
- محاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) وشهادة المحاسب الإداري (CMA)

كما ان السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.

- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

## 10- سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام

عضو مجلس إدارة – مستقل

تاريخ العضوية: 2020/07/09

ولد بتاريخ 1949/01/01 ويعمل الدكتور هنري عزام حاليًا أستاذًا في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليا لإدارة الأعمال (OSB) الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014. وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس انجلوس عام 1977 وحاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1972 وحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1970.

الخبرات العملية:

- يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة رسملة للاستثمار (دبي)
- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى سبتمبر 2013.
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر 2010، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفًا يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة، والبحرين والقاهرة والجزائر.
- كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012.
- أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيسًا تنفيذيًا لها خلال الفترة (2005-2006).
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2001-2004).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2001-2004).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة موبيلكم (عمان) خلال الفترة (1998-2003).
- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (1998-2001).
- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي"، جدة المملكة العربية السعودية (1990-1998)
- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983-1990).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل-2017.
- شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان)، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان)، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان)، مجموعة نقل (عمان)، أرامكس (دبي)، ماجد الفطيم (دبي)، أرابتك (دبي).
- شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).

كما أن الدكتور هنري عزام رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر.
- عضو لجنة التدقيق.

- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

## 11- سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح

عضو مجلس ادارة - مستقل

تاريخ العضوية : 2020/07/09

ولد بتاريخ 1972/12/4، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان 1995 وحاصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في 2017 وجائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي 2018. تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، فاز بريادي العام 2013 من شركة إرنست أند ينغ E&Y، كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.

الخبرات العملية:

- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني .
- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.
- شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID ...).

كما أن المهندس ناصر صالح رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة التدقيق.

## 12- سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابنة

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية : 2022/04/18

ولدت بتاريخ 1963/04/28، حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والادارة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت / لبنان عام 1984.

الخبرات العملية:

- لديها خبرة مصرفية لدى البنوك الاردنية ستة وثلاثون عاما في كافة مجالات قطاعات الأعمال منذ العام 1985 ولغاية 2021.
- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني منذ عام 2018 ولغاية 2021/07/31،



- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018.
- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998)
- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989)
- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2015-2022)
- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة/ شركة الأهلي للوساطة المالية (2010 - 2015)
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2001 - 2010)
- تشغل منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004

كما انها رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق
- عضو لجنة المخاطر
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

### 13- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2019/06/11

ولد بتاريخ 21/9/1974، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة عام 2000 وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة عام 2001 وحاصل على بكالوريوس قانون – الأردن / عمان الأهلية عام 1996 وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محام و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون.

الخبرات العملية:

- خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد اسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الامتثال.

(3)/ب: أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

1. السيد سيزرهاني عزيزقولاجن

المدير العام

• تاريخ التعيين : 2015/04/01.

• تاريخ الميلاد : 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام – بنك الاسكان للتجارة للتمويل – (2012 – 2015) .
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل – (2008 – 2012) .
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للإستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية – (2006-2008) .
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (2004 – 2006) .
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (1999 – 2004) .
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (1989 – 1997) .

2. السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف

نائب المدير العام

• تاريخ التعيين : 2004/07/01.

• تاريخ الميلاد : 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية :

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش أل العالمية منذ عام (1995 – 2004) .

3. السيد محمد علي محمد القرعان

مساعد مدير عام الإنتمان

• تاريخ التعيين : 2007/06/19.

• تاريخ الميلاد : 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995) .

#### الخبرات العملية :

- بنك الإنماء الصناعي – (2003-2004) .
- شركة دار الخبرة للإستشارات – (2002-2003) .
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000-2002) .
- البنك العقاري المصري – (1997-2000) .
- شركة العاربة الدولية – (1996-1997) .

#### 4. السيد سليم نايف سليم صوالحة

##### مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

- تاريخ التعيين : 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد : 1975/09/20.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997) .
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001) .

#### الخبرات العملية :

- المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال – الأردن والعراق وفلسطين – (2014-2016) .
- مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (2008-2014) .
- مدير فرع – Wachovia Bank – (2007-2008) .
- مدير فرع – Washington Mutual – (2004-2008) .

#### 5. السيد عبدالله محفوظ ثيودور كركشك

##### مساعد مدير عام المالية

- تاريخ التعيين : 2015/06/14.
- تاريخ الميلاد : 1967/08/05.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990) .
- محاسب قانوني (CPA) عام (1991) .

#### الخبرات العملية :

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (2009 – 2015) .
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2003 – 2009) .
- مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر أندرسن (المملكة العربية السعودية) – (1993 – 2003) .

- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992).

#### 6. السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه

مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات

- تاريخ التعيين : 2014/08/24.
- تاريخ الميلاد : 1977/11/07.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999).
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

#### الخبرات العملية :

- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2006 – 2014).
- البنك الأهلي الأردني – (2004 – 2006).
- بنك الأردن – (2000 – 2004).

#### 7. السيد أنس ماهر راضي عايش

المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار

- تاريخ التعيين : 2017/11/12.
- تاريخ الميلاد : 1979/10/12.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

#### الخبرات العملية :

- مدير أول، رئيس استثمار - بنك صفوة الإسلامي - (2011-2017).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (2007-2011).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (2006-2007).
- مسؤول دائرة الخزينة - بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (2005-2006).
- بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (2001-2005).

#### 8. السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح

المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

- تاريخ التعيين : 2022/01/02.
- تاريخ الميلاد : 1974/10/20.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصل على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعه الأميرة سمية للتكنولوجيا عام (1995).  
الخبرات العملية:

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - بنك سوسيته جنرال الأردن - (2021).
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - بنك عودة (فروع الأردن) - (2021 - 2004).
- شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية - (2004 - 2002).
- الملكية الأردنية - (2002 - 1998).
- البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC - (1998 - 1995).

9.

السيد سامي نمر سالم النابلسي

المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية

• تاريخ التعيين: 2013/10/20.

• تاريخ الميلاد: 1976/12/20.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (2001).
- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأردنية عام (1998).

#### الخبرات العملية:

- مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة - البنك الإستثماري - (2013 - 2010).
- مدير علاقة رئيسي - البنك العربي - (2010 - 2003).
- ضابط أول - البنك الأهلي الأردني - (2003 - 2001).

10.

السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي

مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

• تاريخ التعيين: 2016/06/14.

• تاريخ الميلاد: 1974/04/24.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (2005).
- حاصل على دبلوم لغة قانونية - معهد ويستميد - سيدني - أستراليا عام (2003).
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (1996).

#### الخبرات العملية:

- مستشار قانوني أول - البنك العربي الوطني - المملكة العربية السعودية (2016 - 2013).
- مستشار قانوني غير متفرغ - الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي - (2013 - 2008).

- محامي رئيسي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2005 – 2013).
- محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (1999 – 2003).

11. السيد محمود إبراهيم محمود  
مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال  
• تاريخ التعيين : 2013/05/26.  
• تاريخ الميلاد : 1980/08/10.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (2002).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (2007).
- مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (2008).
- خبير إمتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (CCP (Certified Compliance Professional) - عام (2011).

#### الخبرات العملية :

- مسؤول وحدة الإمتثال – بنك الأردن - (2009-2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007-2009).
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات - (2002-2005).

12. السيد أجود شرف الدين علي الروسان  
المدقق العام

- تاريخ التعيين : 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد : 1969/08/18.

#### الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية إلينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

#### الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارتد - الأردن – (2016 – 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (2009 – 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (1997 – 2009).
- محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (1993 – 1997).

13. الأنسة نادية فهد فريد كنعان

مديرة دائرة المخاطر

• تاريخ التعيين : 2005/09/25.

• تاريخ الميلاد : 1977/07/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (2000) .

14. السيد جمال حسين عبطان الرقاد

مدير دائرة الاتصال المؤسسي

• تاريخ التعيين : 2004/11/07 .

• تاريخ الميلاد : 1969/09/30 .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

• حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضة – العلوم السياسية من جامعة اليرموك عام (1993) .

الخبرات العملية :

• الديوان الملكي الهاشمي – (1995- 2001).

• وزارة الشباب – (2001 - 2002)

• اللجنة الأولمبية – (2003 - 2004)

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:

- لا يوجد.

(4): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في 2023/12/31	النسبة %			كما في 2022/12/31	النسبة %			كما في 2022/12/31	النسبة %		
1	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة 25% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	31,800,000	26.5%	لا يوجد	لا يوجد	31,800,000	26,50%	لا يوجد	لا يوجد	31,800,000	26,50%	لا يوجد	لا يوجد
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	23,808,021	19.84%	لا يوجد	لا يوجد	23,808,021	19.84%	لا يوجد	لا يوجد	23,808,021	19.84%	لا يوجد	لا يوجد
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ - ميشيل فايق ابراهيم الصايغ بنسبة 29.481% ب- نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة 10.292% ج - البنك التجاري الاردني 9.968%	14,320,302	11.93%	لا يوجد	بنك الاستثمار العربي الأردني	14,351,514	11.96%	لا يوجد	بنك الاستثمار العربي الأردني	1,199,998	8.36%	لا يوجد	بنك الاستثمار العربي الأردني



										د - فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة %9.333 هـ - فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة %7.024 و - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 1.900 % ز - فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة % 1.527			
بنك المال الأردني	%94.53	12,600,000	%11.11	12,329,132	بنك المال الأردني	%92.76	12,600,000	%11.32	13,583,652	نفسه	أردنية	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	4
بنك المال الأردني	%98.48	7,400,000	%6.26	7,514,596	بنك المال الأردني	%98.48	7,400,000	%6.26	7,514,596	نفسها	أردنية	نازي توفيق نخلة القبطي	5
بنك المال الأردني	%69.33	5,200,000	%6.25	7,500,000	بنك المال الأردني	%69.33	5,200,000	%6.25	7,500,000	نفسه	أردنية	فارس ميشيل فايق الصايغ	6
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	%6.24	7,490,000	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	%6.24	7,490,000	نفسها	أردنية	فاتن ميشيل فايق الصايغ	7

بنك المال الأردني	%97.20	7,250,000	%6.22	7,459,149	بنك المال الأردني	%97.20	7,250,000	%6.22	7,459,149	نفسه	أردنية	فائق ميشيل فايق الصايغ	8
----------------------	--------	-----------	-------	-----------	----------------------	--------	-----------	-------	-----------	------	--------	---------------------------------	---

(5): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته:

البيان	2023	2022
حصتنا السوقية/تسهيلات	%2.45	%2.37
حصتنا السوقية/ودائع	%2.21	%2.13
حصتنا السوقية/موجودات	%2.22	%2.25

- يمثل الجدول التالي التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كايبتال انتلجنس للتصنيف:

التصنيف الائتماني	b+	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية ( قصير الأجل )	B
النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني	متزن	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الاجنبية	ايجابي
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الاعمال	b+

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

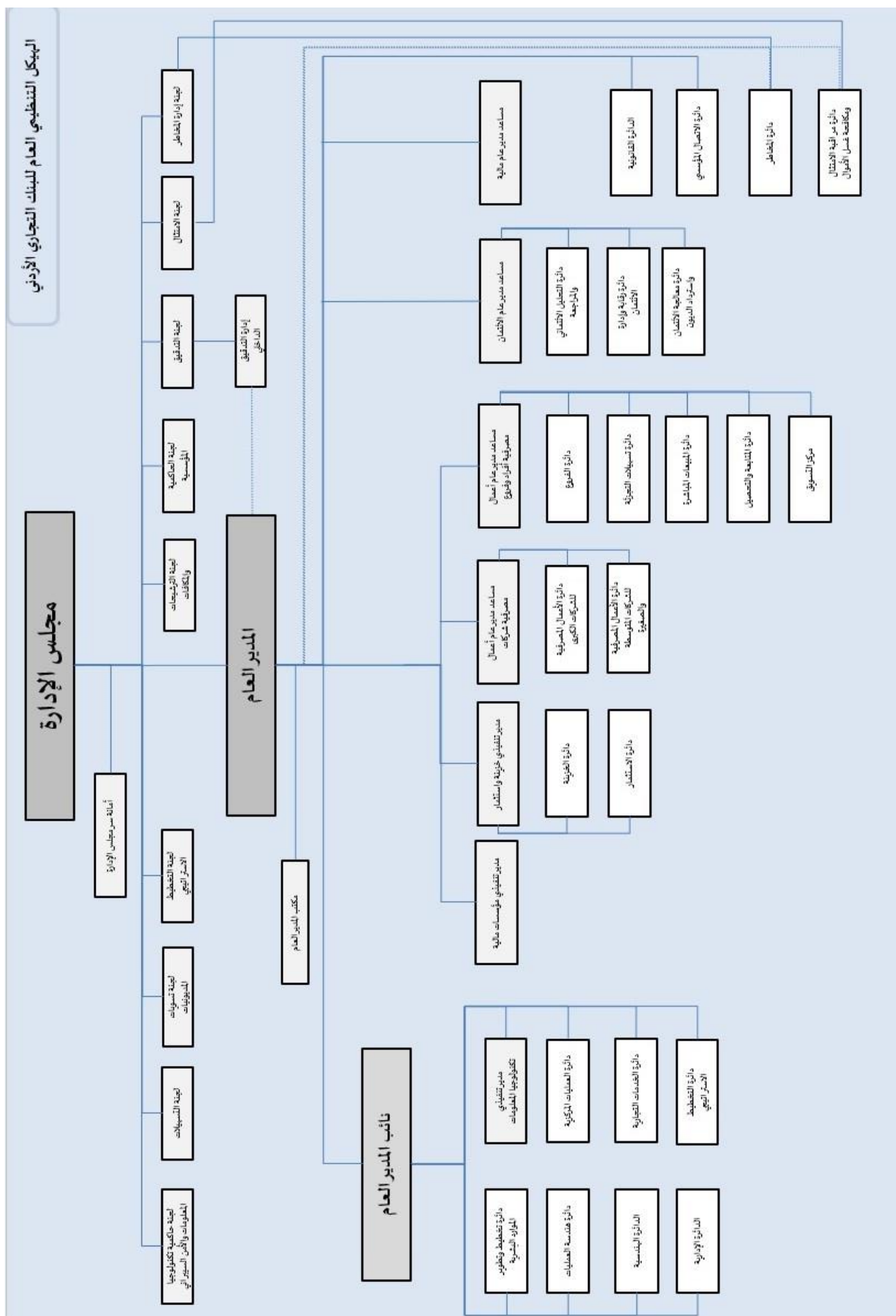
(7): الحماية الحكومية أو الامتيازات التي يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها:

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8): القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية:

- لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- معايير الجودة الدولية التي يطبقها البنك:
- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام 2023 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DDS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تلبية متطلبات نظام ادارة امن المعلومات لدى البنك 27001.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDBR.
- تطبيق المعيار الدولي ISO 22301 الخاص بإدارة واستمرارية الاعمال.

(9) /أ: الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:



(9/ب): عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

الأعداد كما في 2023/12/31

العدد		العدد			
النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	ذكور
0.00	0	0.00	0	0.00	0
8.48	59	3.02	21	5.46	38
0.29	2	0.00	0	0.29	2
70.69	492	28.74	200	41.95	292
6.18	43	3.88	27	2.30	16
1.15	8	1.15	8	0.00	0
4.02	28	1.00	7	3.02	21
9.19	64	0.00	0	9.19	64
100.00	696	37.79	263	62.21	433

(9/ج): برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمر البنك بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير 10132 فرصة تدريبية (مكرر) في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل مواكبة التطورات في المجال المصرفي والانظمة والتعليمات بالإضافة الى تطوير المهارات الادارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج 133 موظف خلال العام، بالإضافة الى تنفيذ برامج التطوير الوظيفي للمكلفين بوظائف اعلى في الادارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم.

بالإضافة الى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (32) دورة تدريبية وبمشاركة (132) موظف وموظفة، وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2023 مقارنة بالعام 2022:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2023/12/31 – 01/01								
موقع الدورات		عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث
2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
35	32	175	132	120	71	55	61	معهد الدراسات المصرفية
132	147	328	910	230	548	98	362	معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن
115	128	4928	9087	2946	5085	1982	4002	الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)
5	3	6	3	6	2	0	1	الدورات التدريبية (خارج الأردن)
1	0	1	0	1	0	0	0	المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن - الإدارة العليا

#### (10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك حيث تمثل المخاطر التي تنشأ بسبب احتمالية عدم سداد الأداة المالية في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط الأداة المالية كاملة في المواعيد المحددة عند (تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني).
- **مخاطر السوق:** هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية و مخاطر السوق و مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.
- **مخاطر السيولة:** هي المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات البنك عندما تستحق وخاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر البنك إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.
- **مخاطر التشغيل:** هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظم، أو الناجمة عن مصدر حدث خارجي متضمنا المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية (الرقابية).
- **مخاطر الامتثال:** هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته البنكية سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

#### ❖ قطاعات الأعمال:

##### ■ قطاع الشركات:

يساهم قطاع الشركات بشكل رئيسي وفعال في تحقيق الإيرادات والأرباح للبنوك، وفي استقطاب الودائع ومنح التسهيلات، كما ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر) المحرك الأول للاقتصاد الوطني، ويساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، ورغم أن قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر استخداماً لهذه الودائع من خلال منح التسهيلات. وفيما يتعلق بالبنك التجاري فقد أولى البنك هذا القطاع العناية والاهتمام، وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها عملاؤه.

#### ومن أبرز الإنجازات التي حققها قطاع الشركات خلال العام 2023:

- بلغت نسبة نمو المحفظة الائتمانية المباشرة حوالي 15% والذي يدل على سياسة البنك الهادفة في تعظيم العائد على الموجودات.
- بلغت نسبة النمو في ودائع وحسابات الجارية والتوفير للعملاء حوالي 13.5% مقارنة بالعام 2022.
- استقطاب ومنح عدد من الشركات القيادية في السوق وضمن عدة قطاعات اقتصادية حيوية متنوعة، مما ساهم في رفع جودة المحفظة الائتمانية للقطاع.
- منح تسهيلات ضمن برامج تمويل من مصادر منخفضة الكلفة، مع الاستمرار بسياسة البنك الرصينة بالخروج من مصادر الأموال ذات الكلف العالية، والبحث عن مصادر أموال أقل كلفة وأيضاً من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء على نطاق أوسع
- بهدف تعميق الشراكة مع العملاء وتمكينهم من إدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة، قامت دائرة إدارة المطلوبات والنقد بإطلاق عدة مشاريع لتطوير وتحديث أنظمة البنك الخاصة بالعملاء وذلك ضمن استراتيجية البنك في لتحول الرقمي، والتنوع في قنوات التواصل مع العملاء، إضافة إلى طرح العديد من الخدمات الجديدة لتلبية احتياجاتهم بشكل أشمل.
- قامت الدائرة بتوقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من مزودي الخدمات لتوسيع نطاق خدمات إدارة النقد التي يقدمها البنك لعملائه، ورفع الميزة التنافسية للبنك مقابل البنوك الأخرى العاملة في المملكة.

##### ■ قطاع الأفراد:

لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك، وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح، وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد، وحسابات التوفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع. كما يعتبر قطاع الأفراد من أكثر القطاعات مرونة في تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحول الرقمي من خلال التطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق المصرفي محلياً وعالمياً على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، تمكن قطاع الأفراد من المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية البنك نحو التوسع والانتشار المدروس في شبكة فروعه، حيث تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة خلال العام 2023: إكسبرس الزرقاء الجديدة وإكسبرس الحي الجنوبي/إربد وفرع أكسبرس في جامعة ابن سينا، ليصبح عدد فروع البنك التجاري الأردني 35 فرعاً منتشرة في معظم مناطق المملكة، كما تم تركيب أجهزة صراف آلي خارجية جديدة عدد 2 في عدة مناطق ليصبح عددها 44 صراف آلي خارجي.

ومع نهاية عام 2023، تمكن قطاع الأفراد من النمو في محفظة الودائع بنسبة 4.7% عن عام 2022 إلا أن محفظة التسهيلات انخفضت بنسبة -4.41% مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفوائد بشكل مضطرب بالإضافة إلى صدور تعليمات جديدة من البنك

المركزي بتخفيض مدة سداد القروض الشخصية من 10 سنوات الى 8 سنوات مما كان له الأثر السلبي على عبء الدين للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع نسبة التحصيل للأقساط المستحقة على القروض والبطاقات بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق. وساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية إلكترونياً في زيادة كبيرة في عدد مستخدمي تطبيق تجاري موبايل بحيث حقق نمو بمقدار 30% عن العام السابق، ونمو بمقدار 4% على استخدام أجهزة الصراف الآلي وزيادة بنسبة 25% على استخدام خاصية الإيداع النقدي الفوري على أجهزة الصراف الآلي عن العام السابق والذي ساهم إيجابياً بانخفاض عدد الحركات المالية التي تتم من خلال الفروع بنسبة 21% عن عام 2022.

### ومن أهم الإنجازات الرئيسية للدوائر والمراكز التابعة لقطاع الأفراد خلال عام 2023 ما يلي:

- مركز دعم الفروع
  - افتتاح فروع: إكسبرس الزرقاء الجديدة، واكسبرس الحي الجنوبي/إربد، وفرع اكسبرس جامعة ابن سينا داخل حرم الجامعة.
  - إغلاق فروع: رفع كفاءة شبكة الفروع من خلال إغلاق فرع شارع الحصن ودمج أعماله مع فرع إربد، وإغلاق فرع شارع مكة ودمج أعماله مع فرع أم أذينة.
  - تحديث فروع: فرع ماركا.
  - نقل فروع وتمديد أوقات العمل: تم نقل فرع إربد الى موقع جديد بتصميم عصري وحديث وتمديد أوقات دوامه ليشمل أيام السبت.
  - عقد دورات تدريبية لجميع موظفي الفروع في عدة محاور وعلى كافة المستويات الوظيفية بهدف زيادة المعرفة والخبرة.
- مركز الخدمات الإلكترونية/وحدة الخدمة الهاتفية:
  - إطلاق النسخة المحدثه من تطبيق تجاري موبايل بجلته الجديدة كلياً مع تطوير خدمات جديدة ومجموعة من التحسينات على الخدمات القائمة أهمها:
    - ✓ تسديد مجموعة من الفواتير دفعة واحدة Multi Bill Payment
    - ✓ توفير خاصية النمط الليلي Dark Mode
    - ✓ إدراج كافة الخدمات الخاصة بخدمة CliQ ضمن الخدمة نفسها مثل (إدارة الاشتراك، تعديل بيانات المشترك، إدارة المستفيدين).
    - ✓ تحسين الضوابط الأمنية الخاصة بـ (تسجيل الاشتراك، نسيان الرقم السري، تعديل رقم الهاتف).
    - ✓ إتاحة التقاط بصمة الوجه تلقائياً لتسجيل الدخول لهواتف (Auto Capturing Face Recognition) iOS.
  - إضافة خدمات جديدة لعملاء قطاع الأفراد من خلال وحدة الخدمة الهاتفية أهمها:
    - ✓ طلب إصدار دفاتر الشيكات وإصدار الشهادات البنكية دون حاجة العميل للذهاب الى الفرع.
    - ✓ تحديث بيانات عملاء قطاع الأفراد للعملاء الأردنيين والمقيمين في الأردن وتصنيف مخاطر تعاملاتهم المالية منخفضة.
    - ✓ إطلاق مشروع نظام وحدة الخدمة الهاتفية الجديد 360 بحيث يتم إظهار معلومات العملاء على شاشة واحدة لموظف وحدة الخدمة الهاتفية بدلاً من الانتقال بين الأنظمة المختلفة للحصول على المعلومات مما يسرع مدة الاستجابة للعميل.
    - ✓ إطلاق نظام IVR الجديد والذي يتيح لموظفي الوحدة التعرف على العملاء بشكل آلي قبل استقبال مكالماتهم من خلال إدخال آخر 4 أرقام من بطاقة الخصم المباشر مع الرقم السري كبديل عن الأسئلة الأمنية.

### ● دائرة تسهيلات الأفراد

- إطلاق نظام قروض الأفراد (LOS) على البيئة الحية للقروض الشخصية والبطاقات الائتمانية.
- إطلاق سياسة الاحتفاظ بالعملاء (Retention Procedures) والتي تهدف إلى الحفاظ على العملاء القائمين والتقليل من قروض Buy-Out.
- إطلاق حملة 70% على الهوية لقروض السيارات بالتعاون مع أحدا شركات التأمين.



- إضافة شريحة جديدة لبرنامج قروض السيارات لتمويل المركبات العمومي (الطبعة الحرة) العملاء وذلك أحدا شركات التأمين.

#### ● مركز تطوير المنتجات

- إطلاق بطاقات جديدة لعملاء قطاع الشركات.
- تعديل وإطلاق منتج شهادات الإيداع بعملة الدينار الأردني والدولار الأمريكي.
- إطلاق خدمة ارسال الرقم السري للبطاقات الائتمانية بشكل الكتروني ومن خلال رسالة نصية بدلاً من البريد الورقي.
- إطلاق حملات متعددة على منتج القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية وحسابات التوفير.

#### ● مركز التسويق

- المساهمة والمشاركة في برامج الرعاية والمسؤولية المجتمعية من خلال:
  - ✓ إطلاق العديد من الحملات التسويقية التي تشمل جميع منتجات وخدمات البنك لتعزيز الصورة الذهنية للبنك وسعيًا لزيادة الوعي لعلامته التجارية.
  - ✓ المشاركة في نشاط مدرسة اليوبيل وجامعة الشرق الأوسط.
  - ✓ إطلاق الحملات الخاصة في شهر رمضان وعيد الأم (زيارة دار الضيافة للمسنين).
  - ✓ رعاية حفل الإفطار الخيري لمدرسة الجالية الأمريكية لدعم الطلاب الأقل حظاً.
  - ✓ إطلاق حملة توعية في اليوم العالمي للسرطان.
  - ✓ رعاية دوري صغار كرة القدم لمدرسة "وستمنستر".
  - ✓ رعاية منتدى اتحاد المصارف العربية "الحوكمة، الامتثال والمخاطر".
  - ✓ رعاية معرض الصناعات الأردنية للتعبئة والتغليف JOPOEX 3.
  - ✓ إنتاج فيديوهات لمناسبات وطنية وقومية وخاصة مثل عيد الاستقلال، زفاف ولي العهد "نفرح بالحسين"، عيد الأضحى المبارك.
  - ✓ المشاركة في الفعاليات والمهرجانات السياحية الوطنية (مهرجان جرش).
  - ✓ إطلاق فعالية التبرع بالدم.
  - ✓ إطلاق حملة تبرعات "لأجلك يا غزة".

#### ■ قطاع الخزينة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزينة والاستثمار في لبنك التجاري الأردني بإدارة الموجودات والمطلوبات، والاستثمارات في الأسواق المالية والمعاملات التجارية بالإضافة إلى مبيعات الخزينة، إضافة إلى توليها إدارة المتطلبات العامة للتمويل والسيولة في البنك، إذ يشمل ذلك إدارتها للمتطلبات التشغيلية والاستراتيجية للسيولة إلى جانب الوصول إلى أسواق رأس مال.

يعتبر قطاع الخزينة والاستثمار من الأعمدة الرئيسية في نجاح أي بنك، وفي البنك التجاري لعب القطاع دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف المالية للبنك، والتعامل بمهنية مع تحديات الأسواق المالية المتقلبة التي حدثت خلال عام 2023، حيث تعرضت الدوائر المالية لضغوط متزايدة نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة على الصعيدين المحلي والعالمي، مما تطلب استراتيجيات فعّالة للحفاظ على استقرار الأداء وتحقيق العائد المرجو.

ولضمان تحقيق الأهداف المالية المرسومة، يقوم القطاع الخزينة والاستثمار بالعمل بكفاءة عالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، مما توجب عليه تحسين العمليات الداخلية وتبني تقنيات حديثة لضمان أمان وفعالية العمليات المالية، بالإضافة إلى ذلك يجب عليها تعزيز التنسيق مع الدوائر الأخرى في البنك لتحقيق تكامل أفضل في الأداء الشامل.

وشكلت تقلبات أسعار الفائدة وخاصة ارتفاعها الحاد خلال عامي 2022 و2023 تحدياً كبيراً للقطاع المصرفي، مما حتم على دائرة الخزينة والاستثمار اتخاذ إجراءات استباقية لتقليل التأثيرات السلبية. يجب عليها تحسين إدارة المخاطر وتحليل تأثيرات ارتفاع الفائدة على الاستثمارات الحالية والمستقبلية.

تعزيز التنوع في المحفظة وتحسين جودة الموجودات يمثلان خطوات مهمة لتحسين المرونة في ظل تقلبات الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على قطاع الخزينة والاستثمار أن يكون على دراية بالتطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية ليكون قادر على اتخاذ قرارات سليمة.

ويتطلب تحقيق الأرباح المستدامة من قطاع الخزينة والاستثمار مراقبة دقيقة لكلف الأموال للحفاظ على هامش ربح البنك وتنمية أموال المساهمين ويتطلب ذلك الحصول على معلومات محدثة حول الأسواق المالية وتحليلها بعناية لتحديد الفرص والتحديات التي قد تؤثر على عوائد الاستثمار بشكل عام.

إن خلق التوازن بين الموجودات والمطلوبات أحد أهم أسباب نجاح البنك في التحوط من تقلبات أسعار الفائدة وهو جوهر النجاح في تحقيق العائد الاستثماري والحفاظ على مستويات مقبولة من كلف الأموال. مما يوجب تحديث استراتيجيات الاستثمار بما يتناسب مع تطورات البنك والتغيرات في البيئة الاقتصادية.

ويقدم فريق الخزينة والاستثمار خدمات الإقراض والاقتراض في السوق النقدي من خلال فريق عمل متخصص يتمتع بعلاقات متينة من خلال شبكة واسعة من البنوك العالمية تمكنه من منح تمويل وقبول الودائع لعملائه من المؤسسات المالية والبنوك بوما يتناسب مع احتياجات العملاء.

كما يقدم فريق غرفة التداول بالعملة الأجنبية في البنك التجاري الأردني لعملاء البنك من الأفراد والشركات فرصة التعامل في أسواق العملات الأجنبية والتحوط بالمشتقات المالية، بالإضافة إلى تقديم الدعم لهم في إدارة المخاطر المترافقة مع تذبذب هذه الأسواق بسرعة وبأسعار منافسة، وذلك من خلال قاعدة من الوسطاء العالميين الذين يتعامل البنك معهم في هذه الأسواق. يقدم قطاع الخزينة والاستثمار خدمات الاستثمار مثل: التعامل النقدي والتعامل بالهامش وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الاصدار وأمانة الاصدار والحفظ الأمين.

وسيستمر فريق العمل في قطاع الخزينة والاستثمار بتبني رؤية التحول الرقمي وتقديم الخدمات التكنولوجية الحديثة والتي تناسب تطلعات العملاء، حيث بدأ في التحول الرقمي وتقديم الخدمات التكنولوجية الحديثة التي تناسب تطلعات العملاء وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم المتعددة، وجعل الخدمات المصرفية المقدمة لهم أكثر سهولة، مع ضمان الحفاظ على خصوصيتهم. وسيستمر أيضا في العمل على تحسين الأداء العام وتحقيق الأهداف المالية لعام 2024، من خلال تحسين العمليات الداخلية وتكامل الدوائر وتبني استراتيجيات استثمارية مرنة تواكب تقلبات المؤشرات الاقتصادية والمالية، وبالتالي تحقيق نمو مستدام ومواجهة التحديات بكفاءة.

#### ■ دائرة المؤسسات المالية:

حرصا على تعزيز تواجد البنك التجاري الاردني عالميا، قامت دائرة المؤسسات المالية بإنشاء حسابات مصرفيه جديده مع بنوك ذات تصنيف عالمي مرتفع، حيث يتم من خلال هذه الحسابات اجراء معاملات بنكيه فعاله عبر الحدود لنؤكد التزامنا بتقديم خدمات ماليه سلسه لعملائنا المتنوعين.

وقد نجحت دائرة المؤسسات المالية في زيادة إيرادات العمولات الوارده من العمليات المرتبطه بتمويل التجاره الخارجيه وذلك من خلال التركيز على تعزيز التعاون ورفع مستوى مشاركتنا مع البنوك المراسلة تماشيا مع التزامنا بالابتكار والتميز وتقديم افضل الخدمات المصرفيه لكل من عملائنا ومراسلينا على حد سواء.

#### ❖ قطاع الدعم والمساندة:

#### ■ دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية:

تلتزم دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية بدورها الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، اضافة الى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية 47 موظف وموظفة لاستلام وظائف أعلى، مما يساهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما ينعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك.

وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وموظفيه تم تفعيل واعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، حيث أنه ولمواكبة التطور والتحول الرقمي في شتى المجالات، وتماشياً مع استراتيجية البنك و الموارد البشرية تم تفعيل تطبيق خدمات الموظفين على أجهزة الهاتف النقال مما يتيح للموظف الوصول للمعلومات الخاصة به والعديد من المزايا الهامة من خلال هاتفه، كما تم إقامة فعالية خاصة بالموظفين وأبنائهم "Back to School" (مهرجان العودة إلى المدارس)، حيث تم من خلاله عمل أنشطة متنوعة للموظفين وأبنائهم، وقام البنك أيضاً خلال العام بتنظيم حملة التبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم شارك فيها عدد كبير من الموظفين، كما تم طرح عدد من المنح الدراسية للموظفين الراغبين بدراسة الماجستير ولأبناء الموظفين الذين أنهوا مرحلة الثانوية العامة بتفوق للدراسة الجامعية في الجامعات المحلية، بالإضافة إلى طرح استبانات على الموظفين لأخذ رأيهم فيما يتعلق بعدد من الخدمات مثل استبيان مقترحات تحسين مزايا المعالجة الطبية، واستبيان خدمات قسم قروض الموظفين وعيادة البنك، وتأمين أبناء الموظفين وغيره من الاستبانات التي لها علاقة مباشرة برضى الموظفين .

كما عملت دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية مع مختلف محطات العمل على مواكبة متطلبات وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، وتصويب جميع الملاحظات والعمل مع جميع المزودين والموردين بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وما تضمنه ذلك من تدريب متخصص وتوعية للموظفين واعتماد للمشرفين وغيره من الأمور، ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمر البنك بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير 10132 فرصة تدريبية في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل آخر التطورات في المجال المصرفي والأنظمة والتعليمات بالإضافة إلى تطوير المهارات الإدارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج 133 موظف خلال العام، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف أعلى في الإدارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم. هذا بالإضافة إلى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (32) دورة تدريبية وبمشاركة (132) موظف وموظفة.

وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2023 مقارنة بالعام 2022:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2023/12/31 – 01/01								
موقع الدورات		عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث
		2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022
معهد الدراسات المصرفية		35	32	175	132	120	71	55
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن		132	147	328	910	230	548	98
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)		115	128	4928	9087	2946	5085	1982
الدورات التدريبية (خارج الأردن)		5	3	6	3	6	2	0
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن – الإدارة العليا		1	0	1	0	1	0	0

## ■ الدائرة الهندسية:

تعتبر الدائرة الهندسية من الدوائر الهامة في البنك، ولها دور رئيسي في تقديم الدعم الهندسي واللوجستي لموظفي الادارة العامة بالإضافة الى فروع البنك المنتشرة في عمان وباقي المحافظات حيث تسعى الدائرة الهندسية من خلال كادرها الى تأمين البيئة الصحية المناسبة لجميع الموظفين في مواقع عملهم، كما تسعى لعكس الصورة العصرية والايجابية وذلك من خلال المشاريع والاعمال التي قامت بها خلال عام 2023 ومن ابرزها :

- تقديم الدعم الهندسي لمباني وفروع البنك من خلال البرامج المعدة مسبقا والمتعلقة بالصيانة الدورية والطائرة للحفاظ على ديمومة المباني والمرافق التابعة للبنك.
- تنفيذ مجموعة من فروع البنك الجديدة او الفروع التي تم نقل مواقعها، بالإضافة الى فروع تجاري اكسبرس حيث قامت الدائرة الهندسية بالإشراف على تنفيذها بالكامل وهي (فرع الكرك وفرع اربد الموقع الجديد، وفرع جامعة ابن سينا، وفرع جبل عمان)، كما تم انشاء مواقف سيارات لموظفي البنك في قطعة الارض المجاورة لمبنى الادارة العامة.
- تجهيز مواقع الصرافات الالية الجديدة وكما يلي (ابن سينا، شارع مكة، شارع الأردن)، وتحديث الصرافات الآلية التالية: (سامح مول سحاب، السرو، مرج الحمام)
- الاستمرار في متابعة مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في منطقة ابو علندا والمربط بمبنى الادارة العامة والذي حقق وفر مالي في مصاريف الكهرباء بنسبة 75%.
- الانتهاء من اعمال التصاميم اللازمة واخذ موافقة شركة الكهرباء لمشروع توليد الطاقة – المرحلة الثانية – والخاصة بفروع البنك.
- انشاء القسم الخاص بالسلامة والصحة المهنية، وتنفيذ متطلبات مؤسسة الضمان الاجتماعي من تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية متضمنة الميثاق ومهام وواجبات اللجنة .

## ■ الدائرة الادارية:

توفر الدائرة الادارية كافة الخدمات المتعلقة بالشؤون الادارية لمختلف محطات العمل في البنك وللموظفين العاملين فيها (من ادارة وفروع)، كما تعمل الدائرة على متابعة نفقات البنك بهدف ترشيدها، مما يساهم بتعزيز ربحية البنك. ومن أبرز المهام التي قامت بها الدائرة خلال العام 2023 ما يلي:

- تلبية كافة المتطلبات فيما يتعلق بالشؤون الادارية والمشتريات لمختلف محطات العمل في البنك والموظفين العاملين فيها من خلال التواصل المباشر والمستمر معهم وذلك بهدف تهيئة بيئة عمل مريحة وأمنة لكافة العاملين في البنك.
- تقديم الدعم اللوجستي وتوفير تجهيزات ومستلزمات تشغيل وتسكين الفروع الجديدة والمؤقتة خلال العام 2023 (الزرقاء اكسبرس / العي الجنوبي اكسبرس / فرع جامعة ابن سينا / الزرقاء الدائم بعد التحديث / ماركا الدائم بعد التحديث / جبل عمان الدائم بعد التحديث / الكرك المؤقت)، بالإضافة الى اخلاء وترحيل الفروع التي تم اغلاقها ودمجها (ش الحصن مع فرع اربد ، ش مكة مع فرع ام اذينة ) .
- متابعة النفقات التشغيلية والرأسمالية بهدف ترشيدها من خلال تعزيز الاستخدام الامثل لموارد البنك، وتدوير الاثاث ومفاوضة الموردين وملاك العقارات (التي يستأجرها البنك) للحصول على خصومات واسعار تفضيلية، كما قامت الدائرة باعتماد موردين جدد خلال العام 2023 بالإضافة الى ما هو موجود، علما بان الموردين الجدد هم من الموردين المحليين.
- استئجار قطعة أرض وتجهيزها بالتعاون مع الدوائر ذات العلاقة كمواقف اصطفاف خارجية لموظفي البنك.
- ادارة كافة عقود واتفاقيات ايجار فروع وصرافات البنك وبما يحقق خطة البنك للتفرض والانتشار.
- تلبية احتياجات موظفي الفروع / الادارة العامة / العمليات المركزية / مركز التدريب بكافة مستلزمات السلامة والصحة المهنية، وتنظيف وتعقيم مصادر المياه، بالإضافة الى ادامة المظهر اللائق والنظافة والامن لكافة مباني ودوائر وفروع البنك من خلال شركات متخصصة بذلك لتوفير بيئة عمل آمنة وحفاظاً على سلامة الموظفين وعملاء البنك.
- تفعيل خطة طوارئ لإدامة اعمال البنك في (الظروف المناخية الاستثنائية والعواصف الثلجية) من خلال ابقاء مناوبات على مدار 24 ساعة وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك وحقوق عملائه.

### أنشطة المسؤولية المجتمعية للدائرة:

- شراء طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك 2023 وتوزيعها على مستحقيها لدى الجمعيات الخيرية والاسرة العفيفة، بالإضافة الى توزيع (مدافئ + اغطية) خلال فصل الشتاء 2022-2023 على المجتمع المحلي وبعض موظفي البنك.
- التبرع بكميات كبيرة من أجهزة الحاسوب وتوابعها لمركز طلال ابو غزالة لإعادة تأهيل الحاسوب.
- تجديد مذكرة تفاهم (مبادرة بصمات خضراء) والاستمرار بدور البنك فيها وبالتعاون مع مؤسسة الاميرة عالية، ووزارة التربية والتعليم، وذلك بشراء ورق A4 بقيمة الايراد المتأني من بيع الورق الهالك، والتبرع به لصالح مدارس وزارة التربية والتعليم.

### دائرة هندسة العمليات:

تتم عملية إعادة هندسة العمليات (والتي تعتبر من الأعمال الأساسية في البنك) من خلال دراسة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج وبما يتلائم مع أفضل الممارسات المصرفية، وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة وتحقيق وفورات في الكلف التشغيلية، إضافة الى تلبية متطلبات الجهات الرقابية في كافة المجالات المصرفية، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام 2023 ما يلي:

- إعداد وتعديل أدلة سياسات وإجراءات العمل لتلبية متطلبات وحدات العمل المعنية، ومتطلبات البنك المركزي.
- إصدار التعاميم والتعليمات والنماذج الخاصة بمنتجات وخدمات البنك ووحدات العمل فيه، وإعداد مذكرات تفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة.
- تعديل الهياكل التنظيمية لعدد من الفروع ووحدات العمل بما يتوافق مع حاجة ومتطلبات العمل الفعلية، والمتطلبات الرقابية، والممارسات المصرفية الفضلى.
- تعديل الأوصاف الوظيفية لبعض الوظائف على مستوى عدد من وحدات العمل لضمان تلبية متطلبات عمل الوظيفة وتحقيق مبادئ الرقابة الثنائية والفصل بين المهام وتجنب التكرار والتداخلات في مهام ومسؤوليات الوظائف المختلفة.
- إعادة تصميم عدد من مسارات العمليات المتعلقة بمشاريع تطوير المنتجات والخدمات القائمة/الجديدة ومشاريع إطلاق الأنظمة الجديدة بالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة وجودة العمليات وخفض الأوقات المعيارية إلى الحدود المطلوبة.
- تعديل بعدد من أدلة جداول الصلاحيات المتعلقة بعمليات وأنشطة مختلفة في البنك.
- تلبية متطلبات وحدات العمل المختلفة في البنك ومتطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى من الأنظمة، والتقارير، والبيانات الرقابية، والدورية.
- إدارة عملية فحص وتطبيق المشاريع المتعلقة بأعمال الأتمتة ومشاريع تحديثات وتطوير الأنظمة على مستوى البنك.
- إدارة عملية منح ومراجعة الصلاحيات والمصفوفات الخاصة بها لكافة الأنظمة البنكية، وضمان تفعيل وتطوير الأدوات الرقابية على الصلاحيات والأنظمة والسقوف المالية الممنوحة.

### دائرة تكنولوجيا المعلومات:

واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات جهودها لتطوير ورفع كفاءة خدماتها المختلفة، من خلال تقديم الدعم والمساندة لقطاعات الاعمال وتقديم الحلول التقنية المبتكرة على مستوى الأجهزة والخوادم والأنظمة والشبكات مع الأخذ بعين الاعتبار أعلى درجات الامن والحماية لدعم وإنجاح أهداف وتطلعات البنك، حيث تم:

- الانتهاء من مشروع التوافيرية لأجهزة التكييف وأجهزة تزويد الطاقة الكهربائية في غرفة الخوادم الرئيسية لضمان استمرار عمل الخوادم، وأجهزة الشبكات، والامن، والحماية.
- العمل على تجهيز وتشغيل فروع جديدة للبنك التجاري الاردني:
- فرع ابن سينا اكسبرس.
- فرع الزرقاء الجديدة اكسبرس.

- فرع الحي الجنوبي اكسبرس.
- العمل على تحديث جميع الأجهزة التقنية لفروع قائمة للبنك التجاري الاردني:
  - فرع إربد.
  - فرع ماركا.
  - فرع جبل عمان.
  - فرع الزرقاء.
- تحديث نظام النسخ الاحتياطي للخوادم وبيانات الانظمة بقدرة استيعابية أعلى ويشمل مستويات أمن وحماية عالية للنسخ الاحتياطية، كما تم تطبيق نظام نسخ احتياطي للبريد الالكتروني على الحوسبة السحابية.
- استكمال تحديث منظومة Data Center .
- تحديث أنظمة منع تسريب البيانات بما يخص البريد الالكتروني والتي أصبحت على الحوسبة السحابية لرفع كفاءة المنظومة الأمنية لدى البنك، والتي تلي متطلبات البنك المركزي وأفضل الممارسات في مجال امن وحماية البيانات.
- العمل مع وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية في البنك المركزي الأردني على تطبيق نظام حماية البنية التحتية من الهجمات الالكترونية (PDNS Security) كأول بنك في القطاع المصرفي.
- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، استمرت دائرة تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2023 بالعمل على مشروع COBIT لجعله متوافقاً مع متطلبات البنك المركزي الاردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارتها بشكل فعال، كما تم أيضاً تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS 3.2.1 والحصول على شهادة الامتثال لبرنامج أمن العملاء (Swift CSP).
- إطلاق النسخة الجديدة من الموبايل البنكي حيث تم إضافة خدمات جديدة مع تحسينات عامة للتطبيق.
- تطبيق New Template Currency على جميع الصرافات الآلية والتي تتعلق بالإصدار الجديد من الفئات النقدية وذلك لسماح أجهزة الصراف بقبول الفئات وتقديمها للعملاء.
- FATCA Report والتصريح للجهات المعنية ضمن المدة المحددة.
- تطبيق واجهة مستخدمة جديدة Middleware حيث تم تطوير عدة (API) لخدمة عدة أنظمة منها نظام الاحوال المدنية لاسترجاع معلومات العميل لدى دائرة الاحوال المدنية، السماح بعمل حوالات من خارج البنك لعملاء البنك وعملاء غير البنك، وربط أنظمة البنك داخليا والربط مع الجهات الخارجية.
- تطبيق مشروع جديد لخدمة العملاء بما يتعلق بموضوع القروض بكل أنواعها.
- الانتهاء من تطبيق عدة مشاريع خاصة بالأنترنت البنكي للشركات لتسهيل عمليات التحويل والاعمال المالية لديهم.

#### ■ دائرة العمليات المركزية:

- تعتبر دائرة العمليات المركزية الأداة التنفيذية لكافة أعمال وأنشطة البنك المختلفة، بحيث تعمل على استكمال جميع المعاملات التي باشرت بها الفروع و دوائر البنك المختلفة بالسرعة الممكنة والجودة العالية بما يعزز تجربة العميل و يتلائم مع التعليمات الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية، ومن أبرز ما قامت به دائرة العمليات المركزية خلال عام 2023:
  - مركزة وأتمتة العمليات الداخلية، وإطلاق خدمة نقل النقد من عملاء البنك الى فروع البنك.
  - المشاركة الفعالة بمشاريع طرح المنتجات والخدمات الجديدة ومشاريع الأتمتة وتحديث الأنظمة، تطبيق نظام Loan Origination System على نظام قروض الافراد والبطاقات.
  - عكس متطلبات وملاحظات البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى من خلال تطبيق أفضل الممارسات البنكية، وتطبيق مبادرة البنك المركزي لتخفيض فوائد القروض لغاية 12% وتثبيت الأسعار حتى بداية شهر 8-2024

- تحديث وتطوير الانظمة المستخدمة لغايات تحسين تنفيذ العمليات وتقليل الاخطاء التشغيلية ومنها ربط نظام الحوال المدنية بالنظام البنكي من خلال تطبيق API على نظام Robotic، تطبيق الإصدار الجديد من نظام المقاصة ECC جوباك.

#### ■ دائرة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم دائرة التخطيط الإستراتيجي والاسترشاد بتوجيهات الادارة العليا، ولجنة التخطيط الاستراتيجي في البنك وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بأعداد الخطة الاستراتيجية للبنك وتحديد الاهداف التي تضمن تحقيق رؤية وتوجهات الادارة، وذلك من خلال تقييم وتحليل البيئة التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا، حيث يتم من خلال تحليل البيئة الداخلية تقييم امكانيات البنك الداخلية، والعمل على تعزيزها او توفيرها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كما يتم من خلال التحليل الخارجي تحديد وتقييم الفرص المتوافرة في السوق واستكشافها، كون توفر الفرص واستغلالها هي الأساس لتحقيق النمو المستقبلي، ويتم ذلك عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة والتميز في تقديم المنتجات والخدمات القائمة للعملاء، وبما يمكن البنك من احتلال موقع منافس في السوق المصري.

كما يتم عند وضع الخطة الاستراتيجية في البنك تحديد فرص النمو الطبيعية وتحديد خيارات النمو غير الطبيعية واختيار ما يتلاءم منها مع توجهات البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال التقارير التي يتم اعدادها، ومن خلال عقد الاجتماعات، ورفع التوصيات الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يتناسب معها مع اجراءات.

وخلال العام 2023 قام البنك ومن خلال (دائرة التخطيط الاستراتيجي) وبالتعاون مع كافة دوائر البنك بمراجعة الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك (2023 – 2018) وبيان أبرز ما قام به البنك من منجزات استراتيجية وتشغيلية في سبيل تحقيق هدفه الاستراتيجي خلال الفترة (اعداد البنك ليكون مهياً لنمو).

وخلال العام 2023 أيضاً قام البنك بإعداد تقرير الاستدامة بالتعاون بين دائرة التخطيط الاستراتيجي والدوائر المعنية في البنك والاسترشاد بتعليمات الإدارة العليا ومعايير اعداد تقارير الاستدامة العالمية واستشعارا من البنك بأهمية قضايا الاستدامة وأثرها على رفاهية المجتمع والافراد ودورها في الحفاظ على مواردنا الطبيعية، وامثالاً لطلب الجهات الرقابية في الأردن بإعداد تقرير الاستدامة عن العام 2022 والذي أظهر مدى التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة وتضمنين العديد من هذه الأهداف في أعمال وسياسات البنك، وقد تم نشر التقرير على موقع البنك الالكتروني.

#### ❖ قطاع الرقابة:

##### ■ دائرة المخاطر:

تقوم دائرة المخاطر بتطبيق افضل الاساليب والممارسات التي تهدف الى تحديد كافة المخاطر (الحالية والمتوقعة) من خلال مراقبتها وادارتها، ووضع الحلول المناسبة لخفضها، ومن ابرز ما تم انجازه خلال العام 2023:

- حصول البنك على الشهادات التالية:
  - شهادة ISO 22301 الخاصة بتطبيق أفضل المعايير الدولية لإدارة استمرارية الاعمال.
  - شهادة PCI الخاصة بأمن بطاقات الدفع.
  - شهادة الامتثال لمتطلبات SWIFT CSP.
  - شهادة الايزو 27001 في مجال أمن المعلومات.
- تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك لاحتساب رأس المال الازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ICAAP.
- تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing.
- تقييم مخاطر المؤسسة والتأكد من انها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل، ووضع الضوابط الرقابية اللازمة، والتأكد من مدى كفاية وفعالية الاجراءات الرقابية في السيطرة على هذه المخاطر.



- تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك، وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
- فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
- اجراء فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة به.
- تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
- تحديد مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
- تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
- الإشراف على تطبيق تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- الإشراف على تطبيق تعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- الإشراف على تطبيق BENCHMARKS على كافة أنظمة البنك.
- مراقبة سجل الأحداث الامنية لكافة أنظمة البنك (7/24).
- تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان والمتعلقة بدوائر الخزينة والاستثمار، والمؤسسات المالية.
- الاستمرار في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك، ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.
- تحديث وتطوير السياسات الخاصة بكافة انواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية وتعليمات البنك المركزي الاردني.

#### ■ دائرة الامتثال:

- للدائرة دور مهم واساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال عدد من المهام أبرزها:
- الافصاحات الدورية، حيث تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالا فصحاحات.
- تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوى العملاء ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً، ويعرف نظام التعامل مع الشكاوى (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء)، ويوجد لدى البنك وحدة ادارة ومعالجه شكاوى العملاء، وتقوم باستقبال شكاوى العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل التواصل والعمل على معالجتها وتعزيز ثقة رضا العملاء، ويتم رفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الاردني بهذا الخصوص.
- التواصل مع العملاء مع التركيز على الاتصال الهاتفي كونه يعتبر الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال مركز الخدمة الهاتفية.
- الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA)، حيث تم تنفيذ الخطة الموضوعية وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، وإنشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الاطراف ذات العلاقة والسير بإجراءات الإبلاغ.
- تطوير وظيفة الامتثال في البنك، وقد قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، وتم العمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال العام 2020 باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحكم المؤسسي وقد تم تحديد متطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومواءمة دليل الحوكمة المؤسسية لدينا على أثرها، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في اطار Cobit 2019، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.



- تطوير الكادر البشري، حيث تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق أعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة.

#### ■ دائرة التدقيق:

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من الدوائر الرقابية المهمة في البنك، إذ يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً مهماً للمعلومات، تساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

ويهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءاً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله وبما يتفق مع المعايير والمبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

#### ■ الاتصال المؤسسي:

- يعتبر البنك التجاري الأردني من المؤسسات المصرفية المؤثرة في نمو القطاع المصرفي بشكل خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- دور الاتصال المؤسسي الفعال في البنك والقطاع المصرفي:
- بناء علاقات مستدامة يكون لها أثر واضح في التنمية المحلية.
- دعم الجهات الرسمية والمؤسسات الوطنية مما ينعكس إيجاباً على مؤشر المنفعة وأثر ذلك في المجتمع المحلي مما يساهم في بناء أسس متينة مع الجهات ذات العلاقة.
- التفاعل والتواصل المستمر والمشاركة في فعاليات المجتمع المحلي وإبراز دور البنك في أفضل صورة.
- تبني مبادرات اجتماعية عديدة وتقديم الدعم والمساعدة لكافة مناطق المملكة.
- دعم الجمعيات التعاونية والخيرية في مناطق جيوب الفقر وتوزيع طرود الخير في شهر رمضان المبارك وعلى مدار العام للأسر العفيفة.
- دعم دور المواقع الإلكترونية والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في تغطية اخبار وفعاليات البنك.
- الحرص على التبرع لمختلف المبادرات الخيرية والخدمة المجتمعية والتعليمية والصحية، ودعم قطاع البيئة والأنشطة الثقافية ومجالات الفنون، وكذلك التبرع لفئة كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى دعم الأنشطة الرياضية والفرق المحلية والوطنية لتشجيع فئات المجتمع خاصة الشباب من منطلق مسؤولية البنك المجتمعية، وعلى مدار العام.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2019 - 2023 (بالدينار):

البيان	2023	2022	2021	2020	2019
صافي الربح	11,484,784	11,340,183	7,004,775	513,503	5,313,066
صافي حقوق المساهمين	168,908,981	162,116,116	147,171,725	139,466,787	139,198,774
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	6,000,000	6,000,000	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	5.0%	5.0%	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الاغلاق / للسهم (دينار)	1.01	1.00	1.03	0.69	0.79

## (14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:					
المبالغ لأقرب مليون دينار					
2019	2020	2021	2022	2023	
					أهم بنود قائمة الدخل
31.0	33.5	35.8	41.2	48.3	صافي إيراد الفوائد
36.8	37.8	40.0	45.3	51.8	صافي إيراد الفوائد والعمولات
42.5	42.7	44.4	51.4	59.9	اجمالي الدخل
12.8	6.7	12.5	18.0	16.9	صافي الربح قبل الضريبة
5.3	0.5	7.0	11.3	11.5	صافي الربح بعد الضريبة
0.044	0.004	0.058	0.095	0.096	حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار
					أهم بنود الميزانية العامة
1,386.6	1,352.0	1,444.9	1,364.1	1,377.7	مجموع الموجودات
139.2	139.5	147.2	162.1	168.9	حقوق المساهمين
669.0	713.9	773.9	701.9	732.4	المحفظة الائتمانية بالصافي
289.7	312.9	396.1	417.4	394.9	محفظة الاوراق المالية
107.9	176.2	144.8	117.7	137.0	نقد وارصدة لدى البنوك
836.7	935.7	969.4	896.8	967.5	ودائع العملاء
56.6	41.8	40.8	37.8	40.2	تامينات نقدية
87.4	102.7	111.3	82.1	48.4	ودائع البنوك لدينا
					أهم النسب المالية
0.38%	0.04%	0.50%	0.81%	0.84%	العائد على الموجودات
3.68%	0.37%	4.89%	7.33%	6.94%	العائد على حقوق الملكية
11.16%	11.43%	11.78%	13.29%	13.41%	كفاية رأس المال
79.96%	76.30%	79.83%	78.26%	75.70%	صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء
68.00%	83.66%	81.71%	89.14%	97.03%	تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة
108.51%	117.75%	109.97%	114.06%	130.04%	نسبة السيولة القانونية

## (15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

## ➤ الأهداف الاستراتيجية العامة للعام 2024

- تحقيق نمو في الموجودات يساهم بنقل البنك من الفئة الثالثة، ليكون من أفضل بنوك الفئة الثانية على مستوى القطاع المصرفي الاردني وضمن توجهات ومقترحات الادارة العليا.
- تعزيز الصورة الايجابية لاسم وسمعة البنك لدى المتعاملين، وتقديمه كبنك له هويته وصورته المميزة.
- الاستمرار بالتحول الرقمي، والتركيز على هذا التوجه في السنوات القادمة.

## ➤ المحاور الأساسية للاستراتيجية:

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك، يتم التركيز على المحاور التالية:

### ■ المحور المالي:

- بناء مركز مالي قوي، وتحقيق نمو مستدام في الأرباح التشغيلية وفي الأنشطة، وبما يضمن رفع تصنيف وفئة البنك في القطاع المصرفي.
- تحسين مؤشرات قياس الأداء في البنك وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة" أو ضمن "القطاع المصرفي" بشكل عام.
- تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الكلف وزيادة معدل الهامش.

### ■ محور الخدمات المصرفية:

- التركيز على الخدمات الرقمية، والخدمات الموجهة للقطاعات والفئات المستهدفة ومن خلال القنوات المناسبة، مع الاستمرار بتقديم الخدمات بالطرق التقليدية.
- استهداف الفئات التي هي بحاجة إلى خدمات مصرفية، وتزويدها بالخدمات المصرفية التي تحتاجها (الشمول المالي).
- استمرار خطة التفرع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، مع التركيز على فروع اكسبرس.

### ■ محور الكادر البشري:

- الاهتمام بالكادر البشري، ورفده بالكفاءات المصرفية اللازمة، وبما يساهم في تطوير الأداء في خدمة العملاء، ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات.
- دعم الموظفين وتقديم المزايا والمنافع والخدمات الملائمة لهم، لرفع معدل الرضا الوظيفي، وبما يساهم بجعل البنك من "الجهات المفضلة للتوظيف".

### ■ محور الأعمال:

- الاستمرار بتطوير منظومة التكنولوجيا، وتضمين استراتيجيات البنك باستراتيجيات وآليات التحول الرقمي وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذا التحول.
- العمل على امتدة الخدمات والأنظمة والأنشطة للوصول إلى الأتمتة الشاملة لكافة الخدمات والأنشطة في البنك.
- المراجعة المستمرة لإجراءات العمل وسياسات البنك وتحديثها وتوثيقها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في السوق المصرفي.

## ➤ الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية 2024:

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح فروع تقليدية، أو فروع تجاري إكسبرس، أو الصرافات الآلية.
- الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، وذلك من خلال دراسة أماكن الفروع القائمة والخدمات المقدمة فيها، ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك، ومدى قرب هذه الفروع من النشاط الاقتصادي والسكاني مع العمل على تغييرها في حال عدم تناسبها.
- دراسة احتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات وطرحها، أو تطوير المنتجات القائمة لتلبي هذه الاحتياجات، مع التركيز على الخدمات الإلكترونية وزيادة الإقبال عليها.

- تحديد الفئات المستهدفة للبنك والعمل على استقطابها (بالوسائل الملائمة) وبما يتوافق مع سياسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية (للودائع والتسهيلات).
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة، كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة ومنخفضة التكلفة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا، والاستمرار بآتمة البرامج والأنظمة، اضافة الى تطوير نظام المعلومات الإدارية.
- متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة، والعمل على الالتزام بها.
- اتخاذ الاجراءات الضامنة لاستمرار اعمال البنك، مع تركيز الجهود على المحافظة على موظفي البنك وعملائه في مختلف الظروف.
- مراقبة وادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمصاحبة للعملية المصرفية، سواء القائمة أو المتوقع حدوثها.
- مراقبة الاوضاع والتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال المصرفية والاقتصادية (محليا وعالميا)، وخاصة ما يتعلق بتحركات اسعار الفائدة، للاستفادة من الفرص الممكنة، والحد من التحديات المتوقع حدوثها.
- العمل على تعزيز الصورة الذهنية الايجابية للبنك، وتقديمه كبنك يقدم كافة الخدمات المصرفية وضمن صورة ورؤية عصرية مميزة له.

(16): إن مقدار المبالغ التي يتلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 130,326 دينار.

## (17)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة :

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			31/12/2022	31/12/2023	الشركات المسيطر عليها	2023	2022
1	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	13,329,132	13,583,652	شركة تريزونيا للاستشارات الادارية	10,000	10,000
2	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد		
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس ادارة يمثلها بمقعدين: يحيى محمد عشب عبيدات (اعتباراً من 2023/10/1) رامي ادم عناز الطيطي (اعتباراً من 2023/8/1) مؤنس عمر سليم عبد العال (حتى تاريخ 2023/7/31) فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش (حتى تاريخ 2023/9/30)	أردنية أردنية أردنية	23,808,021 - -	23,808,021 - -	لا يوجد		
4							
5	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس ادارة ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية أردنية	14,351,514 11,999	14,320,302 11,999	لا يوجد		
6	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	1,073,754	1,073,754	لا يوجد		
7	اسامه عمر علي حمد عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
8	هنري توفيق ابراهيم عزام عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
9	عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
10	ناصر حسين محمد صالح عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
11	لينا نجيب البخيت الدبابنه عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		

(17)/ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2023/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام	أردنية	0	لا يوجد
2	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف	نائب المدير العام	أردنية	0	لا يوجد
3	محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان	أردنية	0	لا يوجد
4	سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	أردنية	0	لا يوجد
5	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام المالية	أردنية	0	لا يوجد
6	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات	أردنية	0	لا يوجد
7	أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أردنية	0	لا يوجد
8	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	أردنية	0	لا يوجد
9	سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي للمؤسسات المالية	أردنية	0	لا يوجد
10	وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	أردنية	0	لا يوجد
11	جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	أردنية	0	لا يوجد
12	محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	لا يوجد
13	أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	أردنية	0	لا يوجد
14	نادية فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	أردنية	0	لا يوجد

\*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

(17)/ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة و اقارب اشخاص الإدارة العليا:

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2023/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2022/12/31	ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	نازي توفيق نخله القبطي	زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	7,514,596	7,514,596	لا يوجد

(17)/د: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من

قبلهم:

لا يوجد.

(18)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2023/1/1 ولغاية 2023/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب واخرى	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة
40,500	-	5,000	3,500	32,000	السيد ميشيل الصايغ
39,400	-	5,000	2,400	32,000	معالي ايمن المجالي
81,600	-	10,000	7,600	64,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)
40,600	-	5,000	3,600	32,000	الأردن الأولى للاستثمار - السيد صالح الكيلاني
42,200	-	5,000	5,200	32,000	السيد شريف الرواشده
40,300	-	5,000	3,300	32,000	السيد عبد النور عبد النور
39,700	-	5,000	2,700	32,000	أسامة حمد
45,900	-	5,000	8,900	32,000	هنري عزام
43,700	-	5,000	6,700	32,000	ناصر الصالح
44,244	-	4,444	7,800	32,000	لينا نجيب البخيت الدبانية
<b>458,144</b>	<b>-</b>	<b>54,444</b>	<b>51,700</b>	<b>352,000</b>	<b>المجموع</b>

(18)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2023/1/1 ولغاية 2023/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب	بدل تنقلات لجان	المكافآت	الرواتب	الإدارة التنفيذية العليا
788,262	321	-	304,054	483,887	السيد سيزر قولاجن
100,531	-	800	20,362	79,369	السيد وليد القهيوي- امين سر مجلس الإدارة
160,870	-	100	24,480	136,289	السيد محمد القرعان
140,461	1,319	-	-	139,142	السيد سليم صوالحة
98,613	-	-	5,267	93,346	السيد انس عايش
237,517	484	-	-	237,033	السيد عبدالله كشك
186,283	-	-	28,346	157,937	السيد علاء قحف
73,592	-	1,200	7,350	65,042	السيد محمود محمود
169,076	-	-	25,739	143,337	السيد اجود الروسان
74,595	2,010	200	11,025	61,360	الآنسة نادية كنعان
134,973	-	-	7,222	127,751	السيد وائل رابيه
70,845	-	-	3,789	67,056	السيد سامي النابلسي
116,628	-	-	12,450	104,178	السيد جمال الرقاد
128,296	-	-	13,000	115,296	السيد انطونيو عبد المسيح
<b>2,480,542</b>	<b>4,134</b>	<b>2,300</b>	<b>463,084</b>	<b>2,011,024</b>	<b>المجموع</b>

<b>2,938,686</b>	<b>4,134</b>	<b>56,744</b>	<b>514,784</b>	<b>2,363,024</b>	<b>اجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية</b>
------------------	--------------	---------------	----------------	------------------	---

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2023 :

المنطقة	مبلغ التبرع بالدينار الاردني
التعليم	12,800
الرياضة	3,500
الصحة	25,000
المجالات الثقافية والفنية	8,400
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	335,200
البيئة	2,500
دعم المؤسسات الوطنية	407,883
الفقر	58,990
ذوي الاحتياجات الخاصة	1,400
المجموع:	855,673

(20): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او

أعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في الشركة أو أقاربهم:

الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2023/12/31
1	السيد ميشيل الصايغ	11,965,971	12,610,306	500,000	217,717
2	السيد شريف الرواشدة	6,245,062	3,953,336	500,000	1,151,125
3	معالي ايمن المجالي	10,274,991	8,941,533	1,700,000	1,720,386
4	السيد عبد النور نايف عبد النور	1,265,457	1,306,113	-	12,000
5	السادة شركة الأردن الاولى للاستثمار	6,925,308	6,912,376	-	172,500
6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	71,668	-
1	اسامه عمر علي حمد	-	364,161	-	-
2	هنري توفيق العزام	-	-	-	-
3	ناصر حسين محمد صالح	-	-	-	-
4	لينا نجيب البخيت دبابنة	-	-	-	-



## (21)أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

- دعم البنك لمشاريع وبرامج تنمية و تطوير قطاع البيئة.
- تبرع البنك التجاري الأردني لبرنامج " المليون شجرة " في فلسطين و " القافلة الخضراء " في الأردن و حرص البنك المستمر على التبرع ودعم العربية لحماية الطبيعة.

## (21)ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

- الدور الحيوي للإتصال المؤسسي وأهميته في بناء علاقات مستدامة يكون لها أثر واضح في التنمية المحلية.
- دعم الجهات الرسمية والمؤسسات الوطنية مما ينعكس إيجابا على مؤشر المنفعة وأثر ذلك في المجتمع المحلي مما يسهم في بناء أسس متينة مع الجهات ذات العلاقة.
- التفاعل والتواصل المستمر والمشاركة في فعاليات المجتمع المحلي وإبراز دور البنك في افضل صورة.
- تبني مبادرات اجتماعية عديدة و تقديم الدعم والمساعدة لكافة مناطق المملكة.
- دعم الجمعيات التعاونية والخيرية في مناطق جيوب الفقر و توزيع طرود الخير في شهر رمضان المبارك وعلى مدار العام للأسر العفيفة .
- دور المواقع الإلكترونية و الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في تغطية اخبار وفعاليات البنك.
- حرص البنك التجاري الأردني على مدار العام على التبرع لمختلف المبادرات الخيرية والخدمة المجتمعية والتعليمية والصحية ، و دعم الأنشطة الثقافية ومجالات الفنون ، وكذلك التبرع لفئة كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى دعم الأنشطة الرياضية والفرق المحلية والوطنية لتشجيع فئات المجتمع خاصة الشباب من منطلق مسؤولية البنك المجتمعية.

البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

البنك التجاري الأردني

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية

31 كانون الأول 2023

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
قائمة المركز المالي  
كما في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاحات	
دينار	دينار		
<b>الموجودات</b>			
71,440,168	68,319,687	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
46,289,112	68,716,784	5	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
701,854,386	732,427,089	6	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1,551,339	1,372,783	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
49,490,315	50,322,563	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
366,316,269	343,210,421	9	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
22,006,151	22,321,642	10	ممتلكات ومعدات - بالصافي
2,228,329	2,858,126	11	موجودات غير ملموسة - بالصافي
5,835,715	6,041,037	12	موجودات حق استخدام الأصول
9,505,024	10,551,901	18/د	موجودات ضريبية مؤجلة
87,586,431	71,537,058	13	موجودات أخرى
<u>1,364,103,239</u>	<u>1,377,679,091</u>		<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>			
<b>المطلوبات</b>			
82,143,414	48,428,024	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
896,800,727	967,495,655	15	ودائع عملاء
37,774,075	40,213,578	16	تأمينات نقدية
145,321,349	91,667,450	17	أموال مقترضة
5,417,035	5,303,391	18/أ	مخصص ضريبة الدخل
881,359	1,237,500	19	مخصصات متنوعة
1,720,245	698,411	18/د	مطلوبات ضريبية مؤجلة
5,624,770	5,800,708	12	التزامات عقود الإيجار
26,304,149	47,925,393	20	مطلوبات أخرى
<u>1,201,987,123</u>	<u>1,208,770,110</u>		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق المساهمين</b>			
<b>حقوق مساهمي البنك</b>			
120,000,000	120,000,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
19,011,405	20,705,562	22	إحتياطي قانوني
2,621,695	3,924,952	23	إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
20,483,016	24,278,467	24	الأرباح المدورة
<u>162,116,116</u>	<u>168,908,981</u>		<b>مجموع حقوق مساهمي البنك</b>
<u>1,364,103,239</u>	<u>1,377,679,091</u>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**قائمة الدخل**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023**

2022	2023	إيضاحات	
دينار	دينار		
76,708,965	92,184,587	25	الفوائد الدائنة
(35,482,447)	(43,928,075)	26	ينزل: الفوائد المدينة
41,226,518	48,256,512		صافي إيرادات الفوائد
4,034,064	3,532,099	27	صافي إيرادات العمولات
45,260,582	51,788,611		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
1,022,684	1,305,936	28	أرباح عملات أجنبية - بالصافي
(63,838)	(131,409)	29	خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
134,149	281,263	8	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
-	649,440	9	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
5,051,081	6,038,805	30	إيرادات أخرى
51,404,658	59,932,646		إجمالي الدخل
14,214,511	15,468,703	31	نفقات الموظفين
		11,10	
3,469,171	3,909,562	12	استهلاكات وإطفاءات
6,304,273	11,618,848	32	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
32,812	664,842	19	مخصصات متنوعة
(516,343)	23,089	13	مخصص (المسترد من) موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
9,868,312	11,306,036	33	مصاريف أخرى
33,372,736	42,991,080		إجمالي المصروفات
18,031,922	16,941,566		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(6,691,739)	(5,456,782)	18/ب	ضريبة الدخل للسنة
11,340,183	11,484,784		الربح للسنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار		حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك
0/095	0/096	34	أساسي ومخفض

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
قائمة الدخل الشامل  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

إيضاح	2023	2022
	دينار	دينار
الربح للسنة	11,484,784	11,340,183
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة		
الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة	1,308,081	3,604,208
مجموع الدخل الشامل للسنة	12,792,865	14,944,391

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
قائمة التغيرات في حقوق الملكية  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

مجموع حقوق المساهمين	الأرباح المدورة	الإحتياطيات		رأس المال المكتتب به والمدفوع	
		القيمة العادلة - بالصادفي	قانوني		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
162,116,116	20,483,016	2,621,695	19,011,405	120,000,000	<b>للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023</b>
11,484,784	11,484,784	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
1,308,081	-	1,308,081	-	-	الربح للسنة
12,792,865	11,484,784	1,308,081	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
-	4,824	(4,824)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(6,000,000)	(6,000,000)	-	-	-	المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
-	(1,694,157)	-	1,694,157	-	أرباح موزعة على المساهمين *
168,908,981	24,278,467	3,924,952	20,705,562	120,000,000	المحول الى إحتياطي قانوني
					<b>الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023</b>
147,171,725	10,936,612	(973,100)	17,208,213	120,000,000	<b>للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022</b>
11,340,183	11,340,183	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
3,604,208	-	3,604,208	-	-	الربح للسنة
14,944,391	11,340,183	3,604,208	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
-	9,413	(9,413)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(1,803,192)	-	1,803,192	-	المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
162,116,116	20,483,016	2,621,695	19,011,405	120,000,000	المحول الى إحتياطي قانوني
					<b>الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022</b>

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 10,551,901 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2023 (9,505,024 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 3,924,952 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2023 (دائن بمبلغ 2,621,695 كما في 31 كانون الأول 2022 (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 531,676 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصادفي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2023 (673,668 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- \* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 6 مليون دينار على المساهمين عن العام 2022.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**قائمة التدفقات النقدية**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023**

2022	2023	إيضاحات
دينار	دينار	
18,031,922	16,941,566	<b>الأنشطة التشغيلية</b> الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
2,624,252	2,827,111	11و10 التعديلات: استهلاكات واطفاءات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
6,304,273	11,618,848	32 مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
32,812	664,842	19 مخصصات متنوعة
67,213	141,992	29 خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(516,343)	23,089	13 مخصص (المسترد من) موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
(369)	(196)	30 أرباح بيع ممتلكات ومعدات
844,919	1,082,451	12 استهلاك موجودات حق استخدام الأصول
120,158	159,335	12 فوائد التزامات عقود الإيجار
(134,149)	(281,263)	8 عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
(3,375)	(2,700)	29 عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
353,788	(350,981)	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
-	(649,440)	9 أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	(276,494)	إيراد ناتج عن تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة
27,725,101	31,898,160	<b>التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في صافي الموجودات</b>
65,542,146	(42,360,452)	(الزيادة) النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة
159,658	36,564	النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
3,212,518	16,107,944	النقص في الموجودات أخرى
(17,000,000)	(25,000,000)	النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر
(72,588,167)	70,694,928	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
(3,055,052)	2,439,503	الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية
-	(5,000,000)	الزيادة في الأرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني
(89,393)	21,715,878	الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى
3,906,811	70,532,525	<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة</b>
(4,191,193)	(6,391,949)	18/ ضريبة دخل مدفوعة
(34,502)	(308,701)	19 مخصصات مدفوعة
(318,884)	63,831,875	<b>صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية</b>
(3,641,298)	17,162,654	<b>الأنشطة الاستثمارية</b>
(11,740,174)	(494,861)	النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
134,149	281,263	الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
3,375	2,700	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
(2,277,948)	(2,659,033)	10 عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(463,650)	(1,129,769)	11 شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات
7,728	16,599	شراء موجودات غير ملموسة ودفعات على حساب موجودات غير ملموسة
-	6,586,610	9 المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(17,977,818)	19,766,163	المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4,837,612	(53,653,899)	<b>صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية</b>
-	(6,000,000)	الأنشطة التمويلية
(1,107,402)	(1,271,170)	12 الزيادة في أموال مقترضة
3,730,210	(60,925,069)	أرباح موزعة على المساهمين
(353,788)	350,981	عقود تأجير مدفوعة
(14,920,280)	23,023,950	<b>صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية</b>
75,506,558	60,586,278	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
60,586,278	83,610,228	35 صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
		النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها



## 1- عام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبرأس مال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، ص.ب 9989 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الاردن) في بنك الاردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج الى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,125,000 دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120,000,000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروع داخل المملكة وعددها (35).

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 شباط 2024، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

## 2- أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبناء عليه لا يوجد أية خسائر ائتمانية محتسبة على تلك التعرضات.

- عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد. بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأردني في بعض الأوقات بطلب رصد مخصصات مقابل تسهيلات معينة وفقاً لما يراه البنك المركزي من مخاطر متعلقة بالعملاء.

ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، وبعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبموجب التعميم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022. وبموجب التعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 قرر البنك المركزي الأردني إلغاء العمل بالبندين ثانياً من التعميم رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 والمتعلق باقتطاع المخصصات لقاء العقارات المستملكة المخالفة مع الإبقاء على المخصصات المرصودة وإن يتم فقط تحرير المخصصات مقابل العقارات التي يتم التخلص منها.

د. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في 20 شباط 2020 على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- أن الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

## 1-2 التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023:

### معياري التقارير المالية الدولية رقم (17) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام 2017 معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (4) عقود التأمين الصادر في عام 2005. تنطبق معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (17) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) هو النموذج العام، ويكمّله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

تم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولية رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (15) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (17).

لا ينطبق هذا المعيار على البنك.

#### تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

#### الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

#### الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال شهر أيار 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

## الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)

تم ادخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وذلك استجابة لقواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) وتشمل:

- استثناء مؤقت إلزامي للاعتراف والافصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية؛ و
- يجب على المنشآت المتأثرة، الإفصاح عن ضريبة الدخل الناتجة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم تعرض المنشأة لضرائب الدخل المتأثية من تطبيق قواعد الركيزة الثانية، وذلك قبل تاريخ سريان التعديلات.

يجب الإفصاح عن هذا الاستثناء المؤقت الإلزامي وتطبيقه على الفور. أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح المتبقية فتطبق على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 وليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل 31 كانون الأول 2023.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك حيث أن البنك ليس في نطاق تطبيق قواعد نموذج الركيزة الثانية حيث أن إيرادات البنك السنوية أقل من 750 مليون يورو.

## 2-2 المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

### معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

### تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

## تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

### الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقروض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك المدفوعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

### الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

### عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة. مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.
2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

#### الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة ، وهي العلاوة المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي ، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجبها يتعين على البنك، خلال مدة الالتزام ، تقديم قرض بشروط محددة مسبقاً إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي ، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة ، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقاً لشروط السوق ، في بيان المركز المالي.

يقوم البنك أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة ، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

#### موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

#### موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الإستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في

قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل.

عند الاعتراف المبدئي، يختار البنك أحياناً تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32 - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفات العادية) في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

#### انخفاض قيمة الموجودات المالية

##### *نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة*

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

### القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد أو تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

### عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة. ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

### موجودات حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

### التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.



يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

#### عقود إيجار قصيرة الأجل وأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الأصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار.

#### ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم ، وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية :

%	
2	مباني
15-10	أجهزة و معدات مكتبية
15	ديكورات
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

#### تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات البنك. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

### الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة 20٪ سنوياً.

### المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

### مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

### ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة بمبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً .

#### تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

#### حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

#### التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

#### الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، ويعاد تقييمهما في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

#### عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمهما وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

#### احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر  
احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- التعرض الائتماني عند التعثر  
إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملزمة بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.

- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض الدوارة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدية للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية. ويتم بعد ذلك احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.

التزامات القروض: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة للالتزامات القروض الاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

عقود الضمان: يتم قياس التزام البنك لكل ضمان بالمبلغ الأكبر، إما المبلغ المعترف به عند القياس مطروحاً منه الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الربح أو الخسارة، أو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولذلك، يقوم البنك بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها من الخسائر الائتمانية المتكبدة. يتم خصم العجز النقدي بسعر الفائدة المعدل المرتبطة للمبلغ القائم، ويتم الاحتساب باستخدام المتوسط المرجح من السيناريوهات الثلاثة. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بعقود الضمان ضمن المخصصات.

### العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني. يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبند الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

### القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

### النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

### 3 استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

### التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

### الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

### ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب اثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

### مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

### مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

#### *زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان*

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعياري (9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرية والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. إن تفاصيل الموجودات التي انتقلت بين المراحل موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

#### *إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ*

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ وزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

#### *النماذج والافتراضات المستخدمة*

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في إيضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

#### *أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية*

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

#### ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

#### المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

#### تحديد العدد والوزن النسبي للسيئاريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

#### احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

#### الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية.

#### قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

#### إدارة المخاطر

انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة المخاطر.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وأمن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر والامتثال.



حيث توفر ادارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تحملها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقاً لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي ادارة البنك اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف انواع المخاطر.

### مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان والتركيزات والسيولة أسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق و الحاكمية المؤسسية و الامتثال و هيكل رأس المال).

### أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي:

- 1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
- 3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- 4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
- 5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
- 6- تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
- 7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

### اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك باعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعية.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

#### تطبيق سيناريوهات الأوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الأوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختبارها وتحديدها من قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار و الأهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الأعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الأوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لديها، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

#### حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

#### مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

#### مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

- وضع الإجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتنال وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

- ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

- 1- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:
  - ان تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
  - تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
  - تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركيز.
  - تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
  - تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد اعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
  - يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
  - تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علماً ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

- 2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

- 3- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامثال المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2009/47) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الاكثر تحفظاً وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الاردني.

2. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقاً للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

- 1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الاردني.
- 2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

#### تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتمشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العامين 2022 و 2023.

- يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

1. السيناريو الاساسي (Baseline) بوزن 50%
2. السيناريو الافضل (V shape) بوزن 25%
3. السيناريو الاسوأ الاول (U shape) بوزن 25%

#### نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل (ORR) Obligor Risk Rating ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

#### معايير نوعية:

- 1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
- 2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
- 3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

#### معايير كمية:

- 4- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل رأس المال وغيرها.
- وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:
- 1- أثر تنوع أنشطة العميل
- 2- هيكل رأس المال
- 3- سياسة التمويل المعتمدة
- 4- تقييم السيولة
- 5- الادارة والحاكمة

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء (PD) Probability of Default.

#### الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية:

- 1- المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:
- \* مراحل تصنيف العملاء (Staging)
- \* نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
- \* نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD .
- \* التعرض عند التعثر EAD.

## 2- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل أحد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الأدوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

## 3- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)

### محفظة الشركات

بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية و النماذج المعتمدة لشركة Standards & Poor (S&P) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناءً على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للإردن .

### محفظة الأفراد

يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخياً مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية .

### محفظة ادوات الدين والسوق النقدي

يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر (OCI) على أساس فرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

## 4- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و مخفضات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

## 5- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

### حاكمية تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (9):

يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

### مسؤوليات مجلس الادارة:

- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديداً واضحاً لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه .

- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

#### مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات واجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملائمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على أي استثناء أو تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة، ووفق مبررات، واضحة وموثقة.

#### مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

#### مسؤوليات لجنة التدقيق:

- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التوافق مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي و النصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

#### مسؤوليات دائرة الامتثال :

- التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

#### مسؤوليات دائرة المخاطر

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الاردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

#### مسؤوليات الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الادارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة الادوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

- حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

عوامل الإقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة وإستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام بإجتهادات جوهرية.

إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل إقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة. إن في تقديرنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 بإستخدام السيناريوهات المرجحة المخصوصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للإقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

- يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية وذلك لكل دولة يتواجد بها البنك:

1. الناتج الاجمالي المحلي.
2. معدل البطالة.
3. مؤشر أسعار السوق المالي .
4. معدل التضخم

#### 4 - نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
29,003,994	22,945,295	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
		حسابات جارية وتحت الطلب
11,513,203	12,283,680	متطلبات الاحتياطي النقدي
30,922,971	33,090,712	مجموع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني *
42,436,174	45,374,392	مجموع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
71,440,168	68,319,687	

- بلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي 33,090,712 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (30,922,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الأرصدة مقيّدة السحب 38,090,712 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (30,922,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

- لا يوجد شهادات إيداع كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

\* فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

المجموع					البند
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
65,876,967	42,436,174	-	-	42,436,174	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
(23,440,793)	2,938,218	-	-	2,938,218	التغيرات الناتجة عن التعديلات
42,436,174	45,374,392	-	-	45,374,392	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

#### 5 - أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

بنوك ومؤسسات مصرفية						البند
المجموع		خارج الأردن		داخل الأردن		
		31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,852,533	9,736,311	8,822,862	9,736,311	29,671	-	
7,436,991	58,982,254	29,891	32,844,254	7,407,100	26,138,000	
30,000,000	-	30,000,000	-	-	-	
46,289,524	68,718,565	38,852,753	42,580,565	7,436,771	26,138,000	
(412)	(1,781)	(10)	(503)	(402)	(1,278)	
46,289,112	68,716,784	38,852,743	42,580,062	7,436,369	26,136,722	

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع تستحق خلال فترة اقل من سنة

ودائع بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن سنة

المجموع

ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة \*

- بلغت الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 9,736,311 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (8,852,533 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الارصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 30,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (30,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.



البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

إن توزيع اجمالي الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524
المجموع	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524

فيما يلي الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البند	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	46,289,524	-	-	46,289,524	54,109,001
الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة	15,181,975	-	-	15,181,975	5,280,100
الأرصدة والإيداعات المسددة خلال السنة	(2,336,490)	-	-	(2,336,490)	(13,032,587)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	9,583,556	-	-	9,583,556	(66,990)
الرصيد كما في نهاية السنة	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

\* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	412	-	-	412	2,865
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,077	-	-	1,077	287
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(115)	-	-	(115)	(2,233)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	407	-	-	407	(507)
الرصيد في نهاية السنة	1,781	-	-	1,781	412

**6- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
617,809	769,411	الأفراد (التجزئة) :
192,034,774	185,042,272	حسابات جارية مدينة
6,516,177	6,535,516	قروض وكمبيالات *
103,677,524	101,555,641	بطاقات إئتمان
		القروض العقارية
		الشركات :
		أ - الشركات الكبرى :
75,306,699	82,453,705	حسابات جارية مدينة
309,368,859	365,895,832	قروض وكمبيالات *
		ب - مؤسسات صغيرة ومتوسطة :
13,831,126	15,496,576	حسابات جارية مدينة
42,573,080	40,679,607	قروض وكمبيالات *
26,911,335	20,488,783	الحكومة والقطاع العام
770,837,383	818,917,343	المجموع
(52,030,738)	(63,314,138)	(ينزل) : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة **
(16,952,259)	(23,176,116)	فوائد معلقة
701,854,386	732,427,089	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

\* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 174,861 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (415,570 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة 88,426,795 دينار أي ما نسبته 10,80 ٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (75,322,001 دينار أي ما نسبته 9,77 ٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 65,250,679 دينار أي ما نسبته 8,20 ٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 (58,369,742 دينار أي ما نسبته 7,74 ٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022).

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بلغت 11,250,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (18,750,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

البند	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	542,331,996	153,183,386	75,322,001	770,837,383	861,552,695
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	73,769,678	962,115	219,158	74,950,951	65,519,721
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(39,656,510)	(9,397,975)	(628,789)	(49,683,274)	(117,642,809)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	30,536,726	(29,098,964)	(1,437,762)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(46,739,930)	48,437,646	(1,697,716)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(3,914,400)	(13,129,697)	17,044,097	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	26,819,837	(3,613,360)	547,104	23,753,581	(7,614,331)
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(941,298)	(941,298)	(1,088,652)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية	-	-	-	-	(29,889,241)
خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	583,147,397	147,343,151	88,426,795	818,917,343	770,837,383

\*\* فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل إفرادي وتجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

البند	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,971,064	3,814,323	46,245,351	52,030,738	63,793,141
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	250,312	55,097	102,645	408,054	215,635
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(102,368)	(27,810)	(253,532)	(383,710)	(1,717,280)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	343,451	(331,598)	(11,853)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(594,262)	683,293	(89,031)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21,179)	(602,121)	623,300	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف	-	563,571	5,505,967	6,069,538	5,514,593
بين المراحل الثلاث	422,432	2,314,403	2,957,032	5,693,867	2,494,319
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	(504,349)	(504,349)	(126,642)
التسهيلات المشطوبة *	-	-	-	-	-
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية	-	-	-	-	(18,143,028)
خارج قائمة المركز المالي **	-	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	2,269,450	6,469,158	54,575,530	63,314,138	52,030,738

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

للجنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	257,065	12,580	109,761	28,648	-	408,054
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(336,324)	(20,398)	(16,185)	(10,803)	-	(383,710)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(33,862)	(2,224)	(231,424)	(4,480)	-	(271,990)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(162,917)	(49,707)	(47,353)	9,551	-	(250,426)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	196,779	51,931	278,777	(5,071)	-	522,416
الاثار على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	2,209,516	847,636	2,759,190	253,196	-	6,069,538
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المشطوية *	302,190	(276,838)	4,850,776	823,482	(5,743)	5,693,867
	(64,616)	(7,641)	-	(432,092)	-	(504,349)
الرصيد كما في نهاية السنة	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
إعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى افرادي	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
المجموع	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138

\* تم خلال العام 2023 شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بقيمة 941,298 دينار بلغت فوائدها المعلقة 436,949 دينار والمخصص المرصود لها 504,349 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

\*\* لم يتم خلال العام 2023 تحويل تسهيلات إئتمانية الى حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي (29,889,241 دينار والمخصص المرصود لها 18,143,028 دينار وفوائدها المعلقة 11,746,213 دينار بموجب قرار مجلس الادارة كما في 31 كانون الاول 2022).

- هناك تسهيلات إئتمانية مباشرة رصيدها 165,994,550 دينار وفوائدها المعلقة 103,636,764 دينار والمخصص المرصود لها 62,357,786 دينار كما في 31 كانون الأول 2023، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

- تم الافصاح أعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 5,704,145 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (7,849,565 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
12,664,216	3,277,734	42,930,898	4,851,941	68,352	63,793,141
176,354	13,022	9,948	16,311	-	215,635
(500,935)	(494,557)	(557,898)	(126,013)	(37,877)	(1,717,280)
(39,956)	(7,597)	(286,387)	(28,983)	-	(362,923)
(144,831)	8,749	446,346	15,376	-	325,640
184,787	(1,152)	(159,959)	13,607	-	37,283
1,536,407	54,720	2,054,647	1,868,819	-	5,514,593
860,779	563,480	1,043,781	30,160	(3,881)	2,494,319
(316,570)	-	(17,366,111)	(460,347)	-	(18,143,028)
(50,934)	(5,350)	(70,358)	-	-	(126,642)
14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

الرصيد كما في بداية السنة  
الخسارة الإنتمائية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة  
المسترد من الخسارة الإنتمائية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة  
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى  
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية  
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة  
الاثار على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث  
التغيرات الناتجة عن تعديلات  
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي \*\*  
التسهيلات المشطوبة  
الرصيد كما في نهاية السنة

إعادة توزيع:  
المخصصات على مستوى افرادي  
المجموع

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023					2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2-	6,089	-	-	6,089	-	-
3	829,372	-	-	829,372	829,372	-
3-	4,808	-	-	4,808	4,808	8,203
4+	78,700,253	8,130,486	754,636	87,585,375	74,190,286	74,190,286
4	1,625,818	538,418	3,594,193	5,758,429	6,329,712	6,329,712
4-	6,439,197	3,187,285	2,150,966	11,777,448	18,081,026	18,081,026
5	123,768,439	39,455,165	4,069,505	167,293,109	108,857,267	108,857,267
5-	31,913,282	26,102,589	22,282	58,038,153	48,567,579	48,567,579
6+	25,237,700	35,795,245	3,722,529	64,755,474	63,184,988	63,184,988
6	7,069,057	6,307,021	2,326,901	15,702,979	22,726,878	22,726,878
6-	8,369,070	-	2,146,673	10,515,743	17,036,410	17,036,410
7+	-	135,493	-	135,493	178,706	178,706
7	-	-	2,964,776	2,964,776	3,130,272	3,130,272
10	-	-	22,675,548	22,675,548	22,661,038	22,661,038
غير مصنفة	756,782	-	-	756,782	138,246	138,246
المجموع	284,719,867	119,651,702	44,428,009	448,799,578	385,090,611	385,090,611

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

	2023					2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	221,292,35	127,719,02	36,079,234	385,090,61	425,401,00	425,401,00
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	1	6	1	1	5	5
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	43,376,272	21	-	43,376,293	20,641,416	20,641,416
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	13,678,325	(7,850,461)	(20,974)	21,549,760	49,972,840	49,972,840
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(	23,000,890	(32,164)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	33,217,436	33,217,436	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(186,457)	(7,109,526)	7,295,983	-	-	-
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	44,100,408	(3,323,904)	1,105,930	41,882,434	18,344,566	18,344,566
التسهيلات المشطوبة	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	284,719,86	119,651,70	44,428,009	448,799,57	385,090,61	385,090,61
	7	2	8	8	1	1

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
42,930,898	28,044,907	24,270,206	2,860,836	913,865	الرصيد كما في بداية السنة
9,948	109,761	-	-	109,761	الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(557,898)	(16,185)	(5,017)	(798)	(10,370)	المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(146)	(308,004)	308,150	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	539,187	(539,187)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	278,923	(278,536)	(387)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
2,054,647	2,759,190	2,798,707	(39,517)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
1,043,781	4,850,776	2,358,753	2,245,466	246,557	التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية
(17,366,111)	-	-	-	-	خارج قائمة المركز المالي
(70,358)	-	-	-	-	التسهيلات المشطوبة
28,044,907	35,748,449	29,701,426	5,018,634	1,028,389	الرصيد كما في نهاية السنة

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

2022	2023				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
138,027	693	538	-	155	3+
156	156	-	156	-	3
4,228	3,954	-	-	3,954	3-
9,598,099	13,229,512	1,987,432	2,256,057	8,986,023	4+
3,533,763	7,233,866	773,982	378,387	6,081,497	4
5,821,990	3,275,864	38,653	429,690	2,807,521	4-
14,142,561	10,111,498	430,850	1,478,515	8,202,133	5
6,850,208	4,215,395	850,410	110,188	3,254,797	5-
5,156,216	4,343,421	406,862	841,422	3,095,137	6+
772,831	649,402	151,014	317,280	181,108	6
2,257,939	5,461,190	1,170,395	1,387,831	2,902,964	6-
1,819,494	2,029,581	1,584,365	445,216	-	7+
592,510	522,158	14,344	507,814	-	7
142,495	405,789	263,838	141,951	-	7-
10,525	-	-	-	-	9
5,472,581	5,037,294	5,037,294	-	-	10
399,620	(51,094)	-	-	(51,094)	غير مصنفة
56,713,243	56,468,679	12,709,977	8,294,507	35,464,195	المجموع

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
60,612,266	56,713,243	13,509,622	7,802,117	35,401,504	الرصيد كما في بداية السنة
4,313,285	5,381,255	3,228	260,041	5,117,986	التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(3,445,788)	(3,824,250)	(11,653)	(342,335)	(3,470,262)	التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(49,649)	(2,159,290)	2,208,939	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(1,111,583)	3,920,996	(2,809,413)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	1,648,264	(903,328)	(744,936)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,549,721)	(980,663)	(457,346)	(283,694)	(239,623)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,165,325)	-	-	-	-	التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
(51,474)	(820,906)	(820,906)	-	-	التسهيلات المشطوبة
56,713,243	56,468,679	12,709,977	8,294,507	35,464,195	الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,851,941	6,180,871	5,974,523	139,809	66,539	الرصيد كما في بداية السنة
16,311	28,648	1,760	314	26,574	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(126,013)	(10,803)	(5,979)	(83)	(4,741)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(68)	(4,545)	4,613	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(27,721)	32,265	(4,544)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	22,718	(18,169)	(4,549)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,868,819	253,196	254,100	(904)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
30,160	823,482	724,119	28,777	70,586	التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
(460,347)	-	-	-	-	التسهيلات المشطوبة
-	(432,092)	(432,092)	-	-	الرصيد كما في نهاية السنة
6,180,871	6,843,302	6,511,360	177,464	154,478	

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد وفقاً لنوع التسهيل كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,792,087	5,792,979	879,958	238,353	4,674,668	بطاقات ائتمان
617,809	769,411	403,425	13,419	352,567	طلب مكشوف
11,359,117	11,876,194	957,712	1,291,784	9,626,698	قروض سيارات
180,675,657	173,166,078	20,109,917	8,843,493	144,212,668	قروض شخصية
198,444,670	191,604,662	22,351,012	10,387,049	158,866,601	



**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
211,783,242	198,444,670	18,649,001	6,414,700	173,380,969	الرصيد كما في بداية السنة
21,232,699	19,825,813	215,930	606,625	19,003,258	التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(27,195,532)	(18,022,768)	(373,241)	(367,236)	(17,282,291)	التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(1,288,511)	(2,332,667)	3,621,178	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(469,420)	8,191,296	(7,721,876)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	4,410,644	(1,708,098)	(2,702,546)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,944,976)	(8,545,675)	1,303,987	(417,571)	(9,432,091)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(360,094)	-	-	-	-	التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية
(70,669)	(97,378)	(97,378)	-	-	خارج قائمة المركز المالي
					التسهيلات المشطوبة
198,444,670	191,604,662	22,351,012	10,387,049	158,866,601	الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,664,216	14,369,317	12,828,550	643,473	897,294	الرصيد كما في بداية السنة
176,354	257,065	100,885	54,261	101,919	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة
(500,935)	(336,324)	(227,041)	(24,285)	(84,998)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(11,636)	(17,415)	29,051	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(55,546)	102,368	(46,822)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	263,961	(247,870)	(16,091)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,536,407	2,209,516	1,605,324	604,192	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
860,779	302,190	223,992	14,206	63,992	التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
(316,570)	-	-	-	-	التسهيلات المشطوبة
(50,934)	(64,616)	(64,616)	-	-	
14,369,317	16,737,148	14,663,873	1,128,930	944,345	الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- إن توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2	179,107	-	-	179,107	176,249
3-	-	-	-	-	1
4+	3,188,606	509,526	716,278	4,414,410	16,710,397
4	770,009	-	5,740	775,749	878,813
4-	884,092	123,878	206,951	1,214,921	1,589,146
5	21,308,496	3,554,875	-	24,863,371	12,569,306
5-	6,422,195	-	451,157	6,873,352	1,173,221
6+	840,505	1,261,720	1,064,074	3,166,299	3,188,203
6	9,080,538	25,229	-	9,105,767	11,351,236
6-	881,311	-	-	881,311	859,437
7+	-	-	1,609,932	1,609,932	1,530,457
7	-	20,935	-	20,935	27,342
7-	-	154,549	-	154,549	-
8	-	-	164,236	164,236	58,710
9	-	-	205,108	205,108	68,889
10	-	-	4,102,611	4,102,611	5,510,814
غير مصنفة	40,053,146	3,359,179	411,658	43,823,983	47,985,303
المجموع	83,608,005	9,009,891	8,937,745	101,555,641	103,677,524

- إن الحركة على القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	85,345,885	11,247,542	7,084,097	103,677,524	120,038,373
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	6,272,160	95,426	-	6,367,586	19,332,309
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(5,225,632)	(837,942)	(222,921)	(6,286,495)	(28,384,501)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,673,555	(1,606,117)	(67,438)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,991,205)	3,107,918	(116,713)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(280,461)	(3,408,745)	3,689,206	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,186,297)	411,809	(1,405,472)	(2,179,960)	(7,301,862)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(23,014)	(23,014)	(6,795)
الرصيد كما في نهاية السنة	83,608,005	9,009,891	8,937,745	101,555,641	103,677,524

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,277,734	3,409,049	3,172,072	170,205	66,772	الرصيد كما في بداية السنة
13,022	12,580	-	522	12,058	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(494,557)	(20,398)	(15,495)	(2,644)	(2,259)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(3)	(1,634)	1,637	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(5,764)	9,473	(3,709)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	57,698	(57,546)	(152)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
54,720	847,636	847,836	(200)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
563,480	(276,838)	(349,832)	25,954	47,040	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المشطوبة
(5,350)	(7,641)	(7,641)	-	-	
3,409,049	3,964,388	3,698,871	144,130	121,387	الرصيد كما في نهاية السنة

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,000,000	6,911,250	-	-	6,911,250	4+
312,433	312,433	-	-	312,433	4
18,750,000	11,250,000	-	-	11,250,000	5
2,848,854	2,015,044	-	-	2,015,044	6+
48	56	52	2	2	غير مصنفة
26,911,335	20,488,783	52	2	20,488,729	المجموع

- إن الحركة على التسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
43,717,809	26,911,335	47	1	26,911,287	الرصيد كما في بداية السنة
12	4	-	2	2	التسهيلات الممنوحة خلال السنة
(8,644,148)	(1)	-	(1)	-	التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
(8,162,338)	(6,422,555)	5	-	(6,422,560)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
26,911,335	20,488,783	52	2	20,488,729	الرصيد كما في نهاية السنة

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
68,352	26,594	-	-	26,594	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	-	-	-	الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات
(37,877)	-	-	-	-	الممنوحة خلال السنة
(3,881)	(5,743)	-	-	(5,743)	المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات
26,594	20,851	-	-	20,851	المسدة بالكامل خلال السنة
					التغيرات الناتجة عن تعديلات
					الرصيد كما في نهاية السنة

**الفوائد المعلقة**

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023**

الشركات						
الحكومة	الصغيرة	القروض	الافراد			
و القطاع العام	و المتوسطة	العقارية				
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,952,259	3,069,365	1,778,328	4,004,947			الرصيد كما في بداية السنة
7,282,960	1,181,723	765,680	2,142,415			يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(622,154)	(106,612)	(42,966)	(377,413)			ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة
(436,949)	(388,814)	(15,373)	(32,762)			الفوائد المعلقة التي تم شطبها
23,176,116	3,755,662	2,485,669	5,737,187			الرصيد كما في نهاية السنة

**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022**

الشركات						
الحكومة	الصغيرة	القروض	الافراد			
و القطاع العام	و المتوسطة	العقارية				
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
23,855,755	3,069,771	1,446,419	2,746,786			الرصيد كما في بداية السنة
7,113,056	1,144,441	632,109	1,601,925			يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(1,308,329)	(388,395)	(298,755)	(280,505)			ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة
(962,010)	(51,474)	(1,445)	(19,735)			الفوائد المعلقة التي تم شطبها
(11,746,213)	(704,978)	-	(43,524)			الفوائد المعلقة المدرجة في حسابات نظامية
16,952,259	3,069,365	1,778,328	4,004,947			خارج قائمة المركز المالي
						الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار
1,551,339	1,372,783

أسهم مدرجة في أسواق مالية

**8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار
32,465,081	32,236,542
17,025,234	18,086,021
49,490,315	50,322,563

أسهم مدرجة في أسواق مالية \*

أسهم غير مدرجة في أسواق مالية

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر 4,824 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (9,413 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 281,263 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (134,149 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

\* تم توقيع مذكرة تفاهم خلال كانون الأول من العام 2022 لبيع أسهم البنك التجاري الأردني في رأس مال البنك الوطني - فلسطين. هذا ولم يتم استكمال تنفيذ صفقة البيع وإجراءات نقل ملكية الأسهم بسبب عدم الحصول على الموافقات النهائية من الجهات الرقابية حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2023.

**9- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار
362,573,553	339,473,730
4,192,932	4,193,093
366,766,485	343,666,823
(373,284)	(379,308)
(76,932)	(77,094)
366,316,269	343,210,421
366,316,269	343,210,421
366,316,269	343,210,421

أذونات وسندات خزينة  
أسناد قروض الشركات

ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة \*  
الفوائد المعلقة

صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

ذات عائد ثابت  
المجموع

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- فيما يلي توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485
	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485

- فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	365,409,553	-	1,356,932	366,766,485	363,353,603
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	75,413,737	-	-	75,413,737	137,906,190
الاستثمارات المستحقة / المباعة	(98,565,993)	-	(76,932)	(98,642,925)	(134,497,231)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	52,432	-	77,094	129,526	3,923
الرصيد كما في نهاية السنة	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485

- قام البنك خلال العام 2023 ببيع أدونات خزينة تبلغ القيمة الدفترية لهم 5,937,170 دينار بقيمة 6,586,610 دينار، ونتج عن بيع هذه الأدونات أرباح بقيمة 649,440 دينار.

\* فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	17,181	-	356,103	373,284	639,101
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	(229,092)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,024	-	-	6,024	(36,725)
الرصيد كما في نهاية السنة	23,205	-	356,103	379,308	373,284

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**10 - ممتلكات ومعدات - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	ديكورات	أجهزة ومعدات مكتبيّة	مباني	أراضي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
42,584,008	2,053,238	6,127,770	319,010	6,210,679	10,533,640	14,446,561	2,893,110
2,659,033	2,270,388	225,348	-	46,948	116,349	-	-
(2,198,575)	-	(982,362)	(9,379)	(670,429)	(536,405)	-	-
-	(3,208,841)	905,107	-	1,224,457	829,277	-	250,000
43,044,466	1,114,785	6,275,863	309,631	6,811,655	10,942,861	14,446,561	3,143,110
20,577,857	-	4,143,976	286,611	4,705,987	8,187,654	3,253,629	-
2,327,139	-	752,616	10,640	612,221	672,933	278,729	-
(2,182,172)	-	(975,661)	(9,376)	(664,801)	(532,334)	-	-
20,722,824	-	3,920,931	287,875	4,653,407	8,328,253	3,532,358	-
22,321,642	1,114,785	2,354,932	21,756	2,158,248	2,614,608	10,914,203	3,143,110
-	-	20	15	15	15-10	2	-
42,482,397	1,032,196	6,262,927	319,010	7,052,676	10,475,917	14,446,561	2,893,110
2,277,948	1,747,545	457,246	-	44,208	28,949	-	-
(2,176,337)	-	(865,747)	-	(997,001)	(313,589)	-	-
-	(726,503)	273,344	-	110,796	342,363	-	-
42,584,008	2,053,238	6,127,770	319,010	6,210,679	10,533,640	14,446,561	2,893,110
20,624,553	-	4,426,236	264,195	5,202,007	7,757,215	2,974,900	-
2,122,282	-	582,618	22,416	500,684	737,835	278,729	-
(2,168,978)	-	(864,878)	-	(996,704)	(307,396)	-	-
20,577,857	-	4,143,976	286,611	4,705,987	8,187,654	3,253,629	-
22,006,151	2,053,238	1,983,794	32,399	1,504,692	2,345,986	11,192,932	2,893,110
-	-	20	15	15	15-10	2	-

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 11,441,054 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (11,748,054 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**11 - موجودات غير ملموسة - بالصافي**

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

أنظمة حاسوب وبرامج		
2022	2023	
دينار	دينار	
2,266,649	2,228,329	الرصيد في بداية السنة
544,932	763,526	إضافات خلال السنة
(81,282)	366,243	دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة
(501,970)	(499,972)	الإطفاء للسنة
2,228,329	2,858,126	الرصيد في نهاية السنة
%20	%20	نسبة الإطفاء السنوية

**12- موجودات حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار**

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الاراضي والمباني، إن متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:-

2022		2023		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
5,361,113	5,429,733	5,624,770	5,835,715	الرصيد كما في بداية السنة
630,731	630,731	1,337,090	1,337,090	اضافات خلال السنة
-	(844,919)	-	(1,082,451)	ينزل: الاستهلاك خلال السنة
(69,680)	(69,680)	(49,317)	(49,317)	العقود الملغاة
(1,107,402)	-	(1,271,170)	-	الايجارات المدفوعة
120,158	-	159,335	-	فوائد التزامات عقود إيجار
689,850	689,850	-	-	تعديلات نتيجة إعادة قياس عقود إيجار
5,624,770	5,835,715	5,800,708	6,041,037	الرصيد كما في نهاية السنة

إن تفاصيل التزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

2022	2023	
دينار	دينار	
772,448	1,089,352	أقل من سنة
2,494,328	2,155,557	سنة الى 5 سنوات
2,357,994	2,555,799	أكثر من 5 سنوات
5,624,770	5,800,708	



### 13- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينــــــــار	دينــــــــار	
55,682,898	46,083,302	موجودات ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي **
16,054,519	16,310,943	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,402,958	2,966,630	السحوبات والاعتمادات المشتراه - بالصافي *
1,340,439	1,411,130	مصاريف مدفوعة مقدماً
6,553,941	-	ذمم موجودات مباعه بالتقسيط
1,426,392	1,101,033	تأمينات مستردة
142,751	9,420	شيكات مقاصة
3,982,533	3,654,600	أخرى
<u>87,586,431</u>	<u>71,537,058</u>	

\* إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هو كما يلي:

2022	2023				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
-	2,990,000	-	-	2,990,000	5-
2,507,988	-	-	-	-	6-
<u>2,507,988</u>	<u>2,990,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,990,000</u>	المجموع

- فيما يلي الحركة على ارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه :

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
2,507,988	2,507,988	-	-	2,507,988	الرصيد كما في بداية السنة
-	(2,507,988)	-	-	(2,507,988)	الارصدة المسددة
-	2,990,000	-	-	2,990,000	التعرضات الجديدة
<u>2,507,988</u>	<u>2,990,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,990,000</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- إن الحركة على مخصص الخسائر الانتمائية لارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
197,359	105,030	-	-	105,030	الرصيد في بداية السنة
-	(105,030)	-	-	(105,030)	الارصدة المسددة
-	23,370	-	-	23,370	التعرضات الجديدة
(92,329)	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
105,030	23,370	-	-	23,370	الرصيد كما في نهاية السنة

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

\*\* فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	أسهم مستملكة	عقارات مستملكة مبيعة على دفعات	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
63,485,568	55,682,898	-	1,651,275	54,031,623	الرصيد في بداية السنة - صافي
4,349,556	5,730,409	575,697	-	5,154,712	الاضافات خلال السنة
(12,668,569)	(15,306,916)	(108,387)	(1,068,524)	(14,130,005)	الاستيعادات خلال السنة - صافي
-	-	-	926,505	(926,505)	عقارات مبيعة على دفعات (خسائر) أرباح تقييم الاسهم المستملكة
1,312,378	(142,211)	(142,211)	-	-	اثر (التدني) المسترد للسنة
(796,035)	119,122	201,786	(60,090)	(22,574)	الرصيد في نهاية السنة - صافي
55,682,898	46,083,302	526,885	1,449,166	44,107,251	

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني ومخصص المخالف للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي :

2022	2023				
المجموع	المجموع	أسهم مستملكة	عقارات مستملكة مبيعة على دفعات	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,730,859	8,427,285	1,680,545	92,411	6,654,329	الرصيد في بداية السنة
1,609,216	108,198	-	68,193	40,005	المخصص خلال السنة
(813,181)	(227,320)	(201,786)	(8,103)	(17,431)	المخصص المسترد خلال السنة
-	-	-	102,089	(102,089)	عقارات مبيعة على دفعات
(99,609)	(1,018,839)	-	(107,914)	(910,925)	المستخدم من المخصص
8,427,285	7,289,324	1,478,759	146,676	5,663,889	الرصيد في نهاية السنة

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملكها، والبنك المركزي الأردني في حالات إستثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

#### 14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2022			2023		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3,143,414	3,143,414	-	2,315,024	2,315,024	-
79,000,000	30,000,000	49,000,000	46,113,000	30,000,000	16,113,000
82,143,414	33,143,414	49,000,000	48,428,024	32,315,024	16,113,000

- بلغت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 30,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (55,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

#### 15- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023				
الشركات				
الأفـراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
34,746,380	43,550,414	34,468,710	12,767,989	125,533,493
195,807,541	150,448	1,593,306	584,869	198,136,164
34,986,846	-	26,000	-	35,012,846
395,250,217	55,139,961	83,380,636	75,042,338	608,813,152
660,790,984	98,840,823	119,468,652	88,395,196	967,495,655

31 كانون الأول 2022				
الشركات				
الأفـراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
37,894,037	36,285,033	37,357,012	6,909,082	118,445,164
202,108,902	114,447	1,255,897	39,581	203,518,827
30,827,851	-	30,000	-	30,857,851
360,263,719	47,364,250	81,910,743	54,440,173	543,978,885
631,094,509	83,763,730	120,553,652	61,388,836	896,800,727

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام 88,395,196 دينار أي ما نسبته 9,14% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (61,388,836 دينار أي ما نسبته 6,85% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 122,827,540 دينار أي ما نسبته 12,70% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (115,201,322 دينار أي ما نسبته 12,85% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,557,903 دينار أي ما نسبته 0,37% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (3,169,873 دينار أي ما نسبته 0,35% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- بلغت الودائع الجامدة 9,313,965 دينار أي ما نسبته 0,96% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (10,191,907 دينار أي ما نسبته 1,14% كما في 31 كانون الأول 2022).

### 16 - تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار
24,040,855	25,557,457
13,614,750	14,528,358
118,470	127,763
<u>37,774,075</u>	<u>40,213,578</u>

تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة  
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة  
تأمينات التعامل بالهامش

### 17 - أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر الفائدة %	الضمانات	طريقة السداد	المستغل دينار	اجمالي القرض دينار	31 كانون الأول 2023
7,11	-	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	800,000	2,000,000	قرض البنك الدولي
2,5	-	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	189,000	2,100,000	قرض صندوق النقد العربي
1-0	-	فترات متنوعة	36,439,751	36,439,751	سلف البنك المركزي الأردني
8,65	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 5 شباط 2024	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
5,1	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
4,55	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 26 ايلول 2024	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
5,18	-	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	613,940	750,000	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
5,36	-	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	617,000	617,000	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
6,9	-	7 سنوات يسدد على اقساط نصف سنوية	<u>23,007,759</u>	23,007,759	بنك الاستثمار الأوروبي
			<u>91,667,450</u>		
5,64	-	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	1,000,000	2,000,000	قرض البنك الدولي
2,5	-	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	483,000	2,100,000	قرض صندوق النقد العربي
1-0	-	فترات متنوعة	35,252,608	35,252,608	سلف البنك المركزي الأردني
7,30	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 5 شباط 2024	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
5,1	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
4,55	رهونات عقارية	دفعة بتاريخ 26 ايلول 2024	10,000,000	10,000,000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
3,42	-	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	667,262	750,000	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
6	-	7 سنوات يسدد على اقساط نصف سنوية	23,007,759	23,007,759	بنك الاستثمار الأوروبي
6-4,5	رهن سندات	متنوعة بين 2 كانون الثاني و 16 أيار 2023	<u>54,910,720</u>	54,910,720	البنك المركزي الأردني لقاء رهن سندات
			<u>145,321,349</u>		

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- بلغت الأموال المعاد إقراضها 39,179,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (37,447,669 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) ونسبة فائدة تتراوح بين 2% و 12% كما في 31 كانون الأول 2023 (2% و 11% كما في 31 كانون الأول 2022).

### 18- ضريبة الدخل

#### أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
3,126,294	5,417,035	الرصيد في بداية السنة
6,481,934	6,512,113	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
-	(233,808)	تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة
(4,191,193)	(6,391,949)	ضريبة الدخل المدفوعة
<u>5,417,035</u>	<u>5,303,391</u>	الرصيد في نهاية السنة

#### ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
6,481,934	6,512,113	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
-	42,686	ضريبة دخل سنوات سابقة
221,017	(1,046,877)	أثر الموجودات الضريبية المؤجلة
(11,212)	(51,140)	أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة
<u>6,691,739</u>	<u>5,456,782</u>	

#### ج - الوضع الضريبي

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2018.
- أما بخصوص الأعوام 2019 و 2020 و 2021 و 2022 فقد تم تقديم الاقرارات الضريبية ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.
- وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		2023			
2022	2023				
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المحسّر دينار	المضاف دينار	الرصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
84,507	81,098	213,417	8,970	-	222,387
1,892,357	1,678,314	4,416,616	671,470	108,198	4,979,888
671,403	529,700	1,393,948	372,903	-	1,766,851
638,607	561,928	1,478,759	201,786	-	1,680,545
130,005	179,823	473,218	11,113	142,211	342,120
101,080	236,550	622,500	306,571	663,071	266,000
136	-	-	2,130	1,771	359
1,436,062	1,767,031	4,650,081	109,990	980,960	3,779,111
1,018,166	552,180	1,453,105	1,226,278	-	2,679,383
266,000	342,000	900,000	1,036,461	1,236,461	700,000
2,942,536	4,000,578	10,527,837	211,587	2,995,909	7,743,515
-	405,623	1,067,429	-	1,067,429	-
324,165	217,076	1,669,816	823,764	-	2,493,580
9,505,024	10,551,901	28,866,726	4,983,023	7,196,010	26,653,739
113,400	62,260	163,843	(7,413)	(141,992)	298,422
1,606,845	636,151	4,561,103	6,406	338,969	4,228,540
1,720,245	698,411	4,724,946	(1,007)	196,977	4,526,962

ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة

الأرباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل  
احتياطي القيمة العادلة \*

\* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2022	2023	2022	2023	
مطلوبات	مطلوبات	موجودات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
124,612	1,720,245	10,322,457	9,505,024	الرصيد في بداية السنة
1,581,304	200,437	1,385,383	2,734,485	المضاف خلال السنة
14,329	(1,222,271)	(2,202,816)	(1,687,608)	المستبعد خلال السنة
1,720,245	698,411	9,505,024	10,551,901	الرصيد في نهاية السنة

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة 38% للدخل من داخل المملكة و 13% من الدخل من خارج المملكة كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2019.

#### هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2022	2023	
دينار	دينار	
18,031,922	16,941,566	الربح المحاسبي
4,778,553	7,589,425	يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(5,813,025)	(7,458,886)	ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة
16,997,450	17,072,105	الربح الضريبي المعدل
%38	%38	<u>نسبة ضريبة الدخل</u>
%36	%38	<u>نسبة ضريبة الدخل الفعلية</u>

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**19 - مخصصات متنوعة**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
266,000	663,071	(306,571)	622,500
359	1,771	(2,130)	-
615,000	-	-	615,000
881,359	664,842	(308,701)	1,237,500

**31 كانون الأول 2023**

مخصص قضايا مقامة ضد البنك  
مخصص تعويض نهاية الخدمة  
أخرى

الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
267,690	32,812	(34,502)	266,000
359	-	-	359
615,000	-	-	615,000
883,049	32,812	(34,502)	881,359

**31 كانون الأول 2022**

مخصص قضايا مقامة ضد البنك  
مخصص تعويض نهاية الخدمة  
أخرى

**20 - مطلوبات أخرى**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار
6,834,576	7,138,127
7,993,862	29,649,698
3,511,426	2,824,431
1,415,502	1,645,807
1,479,402	1,384,768
1,140,161	2,092,742
1,069,621	1,058,339
336,017	412,659
105,508	102,474
14,033	82,879
55,000	55,000
2,349,041	1,478,469
26,304,149	47,925,393

فوائد مستحقة غير مدفوعة  
تأمينات وأمانات مختلفة  
شيكات مقبولة الدفع  
مصاريف مستحقة غير مدفوعة  
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة\*\*  
معاملات في الطريق بين الفروع  
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة \*  
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي  
أمانات الصناديق الحديدية  
أمانات مساهمين  
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة  
أخرى



**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

\* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
1,005,237	1,069,621	الرصيد في بداية السنة
252,384	870,204	المبالغ المقبوضة
(188,000)	(881,486)	استبعادات
1,069,621	1,058,339	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
245,992,514	286,972,151	6,175,136	20,398,162	260,398,853	الرصيد كما في بداية السنة
65,025,011	31,336,876	528	61,804	31,274,544	التعرضات الجديدة خلال السنة
(28,507,663)	(27,185,129)	(246,135)	(7,498,980)	(19,440,014)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	-	(60,700)	(9,464,638)	9,525,338	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(26,975)	4,283,494	(4,256,519)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	104,844	(104,347)	(497)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,462,289	(8,009,823)	(870,749)	1,762,973	(8,902,047)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
286,972,151	283,114,075	5,075,949	9,438,468	268,599,658	الرصيد كما في نهاية السنة

\*\* فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,321,797	1,479,402	800,379	41,403	637,620	الرصيد كما في بداية السنة
263,887	55,056	95	134	54,827	التعرضات الجديدة خلال السنة
(80,703)	(69,920)	(39,374)	(9,169)	(21,377)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	-	(16)	(28,591)	28,607	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(125)	8,124	(7,999)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	1,812	(1,791)	(21)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
186,418	12,891	2,886	10,005	-	الاثار على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
(211,997)	(92,661)	23,914	(636)	(115,939)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,479,402	1,384,768	789,571	19,479	575,718	الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

التصنيف	2023					2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	618,670
2+	16,360	-	-	16,360	16,360	16,360
2	2,500	-	-	2,500	2,500	2,500
3+	30,000	2,000	-	32,000	32,000	34,500
3	299,445	1,500	-	300,945	300,945	87,044
3-	327,652	-	-	327,652	327,652	137,380
4+	24,111,720	210,863	170,180	24,492,763	24,492,763	30,300,839
4	7,343,383	37,666	592,000	7,973,049	7,973,049	8,939,954
4-	7,468,331	200,000	31,800	7,700,131	7,700,131	8,448,575
5	39,986,611	4,177,756	512,294	44,676,661	44,676,661	36,740,471
5-	10,613,905	25,000	11,500	10,650,405	10,650,405	6,538,628
6+	8,972,214	844,745	-	9,816,959	9,816,959	12,627,534
6	20,786,978	1,102,730	77,239	21,966,947	21,966,947	21,144,888
6-	313,200	51,500	3,314	368,014	368,014	7,076,565
7+	-	96,000	10,000	106,000	106,000	173,500
7	-	51,300	500	51,800	51,800	24,800
غير مصنفة	11,837,923	-	3,665,247	15,503,170	15,503,170	13,785,244
المجموع	132,110,222	6,801,060	5,074,074	143,985,356	143,985,356	146,697,452

- فيما يلي الحركة على إجمالي الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	2023					2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	132,441,283	8,101,792	6,154,377	146,697,452	146,697,452	114,466,099
التعرضات الجديدة خلال السنة	7,259,018	40,000	-	7,299,018	7,299,018	34,723,139
التعرضات المستحقة خلال السنة	(5,332,613)	(643,600)	(227,216)	(6,203,429)	(6,203,429)	(1,999,212)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,878,231	(2,818,231)	(60,000)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,668,256)	2,692,556	(24,300)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(103,847)	103,847	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,467,441)	(467,610)	(872,634)	(3,807,685)	(3,807,685)	(492,574)
الرصيد كما في نهاية السنة	132,110,222	6,801,060	5,074,074	143,985,356	143,985,356	146,697,452

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
994,236	1,235,273	798,336	26,598	410,339	الرصيد كما في بداية السنة
226,502	3,676	-	38	3,638	الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة
					المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات
(21,476)	(50,419)	(37,460)	(6,216)	(6,743)	المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(13)	(3,662)	3,675	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(125)	4,656	(4,531)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	1,791	(1,791)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
					الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين
199,166	(6,402)	2,866	(9,268)	-	المراحل الثلاث خلال السنة
(163,155)	(78,965)	23,877	1,644	(104,486)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
<u>1,235,273</u>	<u>1,103,163</u>	<u>789,272</u>	<u>11,999</u>	<u>301,892</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للإعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

2022	2023				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
13,328,940	9,753,077	-	-	9,753,077	4+
13,466	-	-	-	-	4
-	188,786	-	-	188,786	4-
10,375,771	1,480,445	-	-	1,480,445	5
801,486	1,925,033	-	-	1,925,033	5-
3,084,372	2,120,564	-	421,114	1,699,450	6+
-	56,785	-	-	56,785	6
672,934	-	-	-	-	6-
11,699	-	-	-	-	7+
351,593	1,033,784	-	-	1,033,784	غير مصنفة
<u>28,640,261</u>	<u>16,558,474</u>	<u>-</u>	<u>421,114</u>	<u>16,137,360</u>	المجموع

- فيما يلي الحركة على الإعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
24,183,712	28,640,261	-	1,774,773	26,865,488	الرصيد كما في بداية السنة
12,532,008	2,891,748	-	-	2,891,748	التعرضات الجديدة خلال السنة
(8,562,990)	(7,465,615)	-	(1,697,137)	(5,768,478)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	-	-	(122,774)	122,774	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	421,114	(421,114)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
487,531	(7,507,920)	-	45,138	(7,553,058)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
28,640,261	16,558,474	-	421,114	16,137,360	الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
10,255	6,179	-	109	6,070	الرصيد كما في بداية السنة
3,014	5,166	-	-	5,166	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة
(6,770)	(1,046)	-	(109)	(937)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات
-	-	-	559	(559)	المسدة بالكامل خلال السنة
-	(375)	-	(375)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(320)	(1,563)	-	-	(1,563)	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
6,179	8,361	-	184	8,177	الثلاث خلال السنة
					التغيرات الناتجة عن تعديلات
					الرصيد كما في نهاية السنة

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2-	1,993,911	-	-	1,993,911	-
3+	2,950	10,000	-	12,950	12,903
3	2,428,740	-	-	2,428,740	-
3-	814,816	-	-	814,816	1,798
4+	30,786,743	733,857	-	31,520,600	30,667,651
4	4,987,814	3,064	-	4,990,878	2,131,892
4-	4,816,245	156,708	-	4,972,953	8,298,569
5	39,029,025	55,917	-	39,084,942	40,594,411
5-	11,835,351	-	-	11,835,351	7,772,874
6+	9,167,758	785,312	-	9,953,070	9,610,898
6	2,637,195	415,545	-	3,052,740	1,028,550
6-	441,689	-	-	441,689	1,800,194
غير مصنفة	11,409,839	55,891	1,875	11,467,605	9,714,698
المجموع	120,352,076	2,216,294	1,875	122,570,245	111,634,438

- فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	101,092,082	10,521,597	20,759	111,634,438	107,342,703
التعرضات الجديدة خلال السنة	21,123,778	21,804	528	21,146,110	17,769,864
التعرضات المستحقة خلال السنة	(8,338,923)	(5,158,243)	(18,919)	(13,516,085)	(17,945,461)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,524,333	(6,523,633)	(700)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,167,149)	1,169,824	(2,675)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(497)	(500)	997	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,118,452	2,185,445	1,885	3,305,782	4,467,332
الرصيد كما في نهاية السنة	120,352,076	2,216,294	1,875	122,570,245	111,634,438

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2022		2023			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
317,306	237,950	2,043	14,696	221,211	الرصيد كما في بداية السنة
34,371	46,214	95	96	46,023	الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة
(52,457)	(18,455)	(1,914)	(2,844)	(13,697)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة
-	-	(3)	(24,929)	24,932	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	-	-	2,909	(2,909)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	21	-	(21)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(12,748)	19,668	20	19,648	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(48,522)	(12,133)	37	(2,280)	(9,890)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
237,950	273,244	299	7,296	265,649	الرصيد كما في نهاية السنة

## 21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به و المدفوع 120,000,000 دينار موزعاً على 120,000,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2023 (120,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

## 22- الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

## 23- إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
(973,100)	2,621,695	الرصيد في بداية السنة
3,604,208	1,308,081	أرباح غير متحققة
(9,413)	(4,824)	المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
2,621,695	3,924,952	الرصيد في نهاية السنة

- يتضمن رصيد إحتياطي القيمة العادلة 311,112 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) .

## 24- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
10,936,612	20,483,016	الرصيد في بداية السنة
11,340,183	11,484,784	الربح للسنة
-	(6,000,000)	أرباح موزعة على المساهمين *
(1,803,192)	(1,694,157)	المحول إلى احتياطي قانوني
9,413	4,824	أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
20,483,016	24,278,467	الرصيد في نهاية السنة

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 10,551,901 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2023 (9,505,024 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 3,924,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن (دائن بمبلغ 2,621,695 كما في 31 كانون الأول 2022 (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 531,676 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2023 (673,668 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

\* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 6 مليون دينار على المساهمين عن العام 2022.

- لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**25- الفوائد الدائنة**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للفراد (التجزئة)
40,442	65,604	حسابات جارية مدينة
16,325,852	21,867,167	قروض وكمبيالات
1,030,451	917,009	بطاقات الائتمان
9,222,223	11,138,151	القروض العقارية
		الشركات
		الكبرى
4,074,315	6,008,810	حسابات جارية مدينة
21,225,766	26,915,947	قروض وكمبيالات
		الصغيرة والمتوسطة
1,218,548	1,550,979	حسابات جارية مدينة
3,700,273	2,690,652	قروض وكمبيالات
2,024,458	1,705,101	الحكومة والقطاع العام
420,589	207,618	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
522,152	1,351,089	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
16,903,896	17,766,460	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
76,708,965	92,184,587	

**26- الفوائد المدينة**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
3,288,545	2,676,687	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
143,481	532,642	حسابات جارية وتحت الطلب
1,867,105	1,868,051	ودائع توفير
1,277,515	1,621,118	شهادات الإيداع
22,143,709	31,317,252	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
683,771	837,142	تأمينات نقدية
4,595,305	4,208,604	أموال مقترضة
120,158	159,335	فوائد التزامات عقود الإيجار (إيضاح 12)
1,362,858	707,244	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
35,482,447	43,928,075	



البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**27- صافي إيرادات العمليات**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2022	2023
دينار	دينار
1,422,615	1,104,414
2,611,449	2,427,685
<u>4,034,064</u>	<u>3,532,099</u>

عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة  
عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة

**28- أرباح عملات أجنبية - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2022	2023
دينار	دينار
657,416	940,382
353,788	350,981
11,480	14,573
<u>1,022,684</u>	<u>1,305,936</u>

ناتجة عن التداول / التعامل  
ناتجة عن التقييم  
حسابات التعامل بالهامش

**29- خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
7,883	(141,992)	2,700	(131,409)

**2023**

أسهم مدرجة في الأسواق المالية

أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
-	(67,213)	3,375	(63,838)

**2022**

أسهم مدرجة في الأسواق المالية

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**30 - إيرادات أخرى**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
2,011,572	2,431,607	مستردات ديون معدومة *
769,573	712,165	إيرادات خدمات الحسابات
617,000	1,200,000	إيرادات معادة من مخصصات مختلفة
591,758	602,252	إيرادات الحوالات
385,803	-	أرباح بيع عقارات مستملكة
287,565	217,189	إيرادات الشيكات
69,153	76,320	إيجار الصناديق الحديدية
26,804	37,919	إيرادات هاتف وتلكس وبريد
17,009	87,416	عوائد عقارات مستملكة
16,583	10,851	إيرادات التأمين
369	196	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
257,892	662,890	أخرى
<u>5,051,081</u>	<u>6,038,805</u>	

\* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

**31- نفقات الموظفين**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
12,053,546	13,202,695	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,374,173	1,446,887	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
12,623	11,695	مساهمة البنك في صندوق الادخار
513,457	575,906	نفقات طبية
134,717	97,311	تدريب الموظفين
85,636	69,270	مياومات سفر
32,306	48,447	نفقات التأمين على حياة الموظفين
8,053	16,492	أخرى
<u>14,214,511</u>	<u>15,468,703</u>	

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**32- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
(2,453)	1,369	-	-	1,369	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,507,267	11,787,749	8,312,112	2,905,261	570,376	تسهيلات إئتمانية مباشرة
(265,817)	6,024	-	-	6,024	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
241,037	(132,110)	(10,717)	(13,802)	(107,591)	كفالات مالية
(79,356)	35,294	(1,762)	14,620	22,436	سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة
(4,076)	2,182	-	(484)	2,666	الاعتمادات والقبولات
(92,329)	(81,660)	-	-	(81,660)	السحوبات والإعتمادات المشتراه
<u>6,304,273</u>	<u>11,618,848</u>	<u>8,299,633</u>	<u>2,905,595</u>	<u>413,620</u>	المجموع

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**33- مصاريف أخرى**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
1,532,627	1,698,026	برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالى
619,119	1,041,479	مصاريف قضائية واتعاب محاماة
887,000	852,829	اعلانات
1,115,595	900,697	مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويقت
206,522	855,673	تبرعات واكراميات
894,985	829,328	مصاريف تأمين
883,189	825,489	اشتراكات
664,932	714,988	صيانة وتصلحيات ومصاريف سيارات
348,952	503,938	اتعاب مهنية واستشارات
238,774	502,045	مصاريف بطاقات الائتمان - صافى
550,245	485,054	تنظيفات وخدمات الأمن والحماية
486,930	469,522	رسوم ورخص وضرائب
381,067	406,975	بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة
373,936	365,610	قرطاسية ومطبوعات
164,415	179,379	إيجارات
-	168,681	خسائر بيع موجودات مستملكة لقاء ديون
177,904	166,762	اجور شحن النقد
55,560	76,987	ضيافة
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
84,926	35,154	حوافز تحصيل
146,634	172,420	اخرى
9,868,312	11,306,036	

#### 34- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك الأساسي و المخفض

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
11,340,183	11,484,784	الربح للسنة (دينار)
120,000,000	120,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
0/095	0/096	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

#### 35- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	2023	
دينار	دينار	
71,440,168	68,319,687	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
16,289,524	38,718,565	يضاف: أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(27,143,414)	(18,428,024)	ينزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
-	(5,000,000)	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
60,586,278	83,610,228	المجموع

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**36 - المعاملات مع اطراف ذات علاقة**

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة واطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة . تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

- تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

المجموع		أخرى دينار	كبار الموظفين دينار	شركات ممثلة بعضو مجلس دينار	أعضاء مجلس الإدارة دينار	بنود داخل قائمة المركز المالي:-
2022	2023					
دينار	دينار					
40,427,044	60,486,041	30,652,004	362,311	1,665,726	27,806,000	ودائع لدينا
26,507,675	29,217,858	5,378,028	1,714,994	18,836,418	3,288,418	تسهيلات ائتمانية مباشرة
30,000,000	30,000,000	30,000,000	-	-	-	ودائع لدى الغير
586,849	527,546	-	-	527,546	-	تأمينات نقدية
						<b>بنود خارج قائمة المركز المالي:-</b>
2,143,424	1,991,380	354,500	-	1,631,880	5,000	كفالات مالية
426,818	813,223	-	-	813,223	-	اعتمادات مستندية
المجموع		أخرى دينار	كبار الموظفين دينار	شركات ممثلة بعضو مجلس دينار	أعضاء مجلس الإدارة دينار	بنود قائمة الدخل:-
2022	2023					
دينار	دينار					
1,987,210	2,447,396	751,709	122,261	1,510,097	63,329	فوائد وعمولات دائنة *
1,477,408	2,384,163	937,200	9,579	6,184	1,431,200	فوائد وعمولات مدينة**

\* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 2% الى 21% .

\*\* تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 0% الى 7% .

**رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة**

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 2,480,542 دينار للعام 2023 (2,619,737 دينار للعام 2022).

### 37- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2023 و2022.

### 38 - إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

### (38/أ) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإدانة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإدارته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

#### 1- تحديد التركززات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما ان هناك سقف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

2- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للالتزام الممنوح.
- الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
- صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى أدارى لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

3- الحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب ، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للالتزام على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة الى ان الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

4- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من ان مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ان الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما ان هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من اجل المحافظة عليها وحسابات الائتمان غير العاملة من اجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.



البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2022	2023	
دينار	دينار	
42,436,174	45,374,392	بنود داخل قائمة المركز المالي
46,289,112	68,716,784	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
		أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		<u>التسهيلات الائتمانية:</u>
180,070,406	169,130,327	للأفراد
98,490,147	95,105,584	القروض العقارية
		للشركات
348,946,085	401,853,531	الشركات الكبرى
47,463,007	45,869,715	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
26,884,741	20,467,932	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأذونات:
366,316,269	343,210,421	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
2,402,958	2,966,630	موجودات أخرى
<b>1,159,298,899</b>	<b>1,192,695,316</b>	المجموع
		بنود خارج قائمة المركز المالي
145,462,179	142,882,193	كفالات
28,634,082	16,550,113	الاعتمادات والقبولات
111,396,488	122,297,001	سقوف تسهيلات غير مستغلة
<b>285,492,749</b>	<b>281,729,307</b>	المجموع

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الاولى والثانية كما في 31 كانون الأول 2023:

البند	إجمالي قيمة التعرض دينار	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات دينار	الخسارة الائتمانية المتوقعة دينار
		إجمالي قيمة الضمانات دينار	أخرى دينار	سيارات واليات دينار	عقارية دينار	كفالات بنكية مقبولة دينار	أسهم متداولة دينار	تأمينات نقدية دينار		
<b>التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:</b>										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	-	-	-	-	-	-	-	45,374,392	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,718,565	-	-	-	-	-	-	-	68,718,565	1,781
<b>التسهيلات الائتمانية:</b>										
للأفراد	169,253,650	20,507,908	-	8,708,468	7,576,641	-	189,602	4,033,197	148,745,742	2,073,275
القروض العقارية	92,617,896	66,644,340	266,380	355,956	65,171,018	-	510,196	340,790	25,973,556	265,517
الشركات الكبرى	404,371,569	112,285,126	6,211,686	650,750	77,752,360	-	20,262,735	7,407,595	292,086,443	6,047,023
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43,758,702	30,627,408	6,278,040	733,490	17,417,147	-	-	6,198,731	13,131,294	331,942
للحكومة والقطاع العام	20,488,731	11,250,000	11,250,000	-	-	-	-	-	9,238,731	20,851
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	342,309,729	339,473,730	339,473,730	-	-	-	-	-	2,835,999	23,205
الموجودات الأخرى	2,990,000	-	-	-	-	-	-	-	2,990,000	23,370
<b>مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي</b>	<b>1,189,883,234</b>	<b>580,788,512</b>	<b>363,479,836</b>	<b>10,448,664</b>	<b>167,917,166</b>	<b>-</b>	<b>20,962,533</b>	<b>17,980,313</b>	<b>609,094,722</b>	<b>8,786,964</b>
الكفالات المالية	138,911,282	21,456,886	75,730	162,577	8,915,020	-	298,555	12,005,004	117,454,396	313,891
الاعتمادات والقبولات	16,558,474	639,649	3,701	-	286,200	-	-	349,748	15,918,825	8,361
سقوف التسهيلات غير المستغلة	122,568,370	10,077,168	419,354	118,064	6,596,923	-	1,366,386	1,576,441	112,491,202	272,945
<b>مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي</b>	<b>278,038,126</b>	<b>32,173,703</b>	<b>498,785</b>	<b>280,641</b>	<b>15,798,143</b>	<b>-</b>	<b>1,664,941</b>	<b>13,931,193</b>	<b>245,864,423</b>	<b>595,197</b>
<b>المجموع الكلي</b>	<b>1,467,921,360</b>	<b>612,962,215</b>	<b>363,978,621</b>	<b>10,729,305</b>	<b>183,715,309</b>	<b>-</b>	<b>22,627,474</b>	<b>31,911,506</b>	<b>854,959,145</b>	<b>9,382,161</b>

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

القيمة العادلة لضمانات التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	بنكية مقبولة	كفالات	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
<b>التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:</b>										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>التسهيلات الائتمانية:</b>										
للأفراد	22,351,012	-	-	-	-	290,548	613,654	-	904,202	14,663,873
القروض العقارية	8,937,745	-	-	-	-	2,928,265	22,356	-	2,950,621	3,698,871
الشركات الكبرى	44,428,009	-	-	-	-	2,197,966	307,918	-	2,505,884	29,701,426
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12,709,977	590,127	-	-	-	1,326,522	64,671	328,410	2,309,730	6,511,360
للحكومة والقطاع العام	52	-	-	-	-	-	-	-	-	52
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,357,094	-	-	-	-	-	-	-	-	356,103
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي</b>	<b>89,783,889</b>	<b>590,127</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>6,743,301</b>	<b>1,008,599</b>	<b>328,410</b>	<b>8,670,437</b>	<b>54,931,633</b>
الكفالات المالية	5,074,074	524,161	-	-	-	345,327	1,700	1,600	872,788	789,272
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سقوف التسهيلات غير المستغلة	1,875	-	-	-	-	-	169	-	169	299
<b>مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي</b>	<b>5,075,949</b>	<b>524,161</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>345,327</b>	<b>1,869</b>	<b>1,600</b>	<b>872,957</b>	<b>789,571</b>
<b>المجموع الكلي</b>	<b>94,859,838</b>	<b>1,114,288</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>7,088,628</b>	<b>1,010,468</b>	<b>330,010</b>	<b>9,543,394</b>	<b>55,721,204</b>

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2023:

أ. اجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		اجمالي	
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	147,343,151	48,437,646	88,426,795	17,044,097	65,481,743	8
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1,357,094	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	147,343,151	48,437,646	89,783,889	17,044,097	65,481,743	
الكفالات المالية	6,801,060	2,692,556	5,074,074	103,847	2,796,403	1,9
الاعتمادات والقبولات	421,114	421,114	-	-	421,114	2,5
سقوف التسهيلات غير المستغلة	2,216,294	1,169,824	1,875	997	1,170,821	0,96
المجموع الكلي	156,781,619	52,721,140	94,859,838	17,148,941	69,870,081	

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها :

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	الاجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
1,306,593	623,300	683,293	65,481,743	17,044,097	48,437,646
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
1,306,593	623,300	683,293	65,481,743	17,044,097	48,437,646
6,447	1,791	4,656	2,796,403	103,847	2,692,556
559	-	559	421,114	-	421,114
2,930	21	2,909	1,170,821	997	1,169,824
1,316,529	625,112	691,417	69,870,081	17,148,941	52,721,140

أرصدة لدى البنك المركزي الأردني  
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية  
التسهيلات الائتمانية  
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة  
الموجودات الأخرى  
الإجمالي للسنة  
الكفالات المالية  
الاعتمادات والقبولات  
سقوف التسهيلات غير المستغلة  
المجموع الكلي

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي :

- الرهنات العقارية .
- رهن الأدوات المالية مثل الأسهم .
- الكفالات البنكية .
- الضمان النقدي.
- كفالة الحكومة .
- سيارات وآليات.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري .

#### الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجماليها كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 11,312,679 دينار (1,120,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

#### الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد مدة السماح ... الخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام 2023 مبلغ 120,227,458 دينار (130,957,111 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

#### سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

#### كما في 31 كانون الأول 2023

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	4,193,093	4,193,093
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	339,473,730	339,473,730
		343,666,823	343,666,823

#### كما في 31 كانون الأول 2022

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	4,192,932	4,192,932
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	362,573,553	362,573,553
		366,766,485	366,766,485

### (38/ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية و خارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

- يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في :
- الرقابة على أدوات السوق النقدي.
- الرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت) .
- الرقابة على أدوات حقوق الملكية ( الأسهم و الصناديق الاستثمارية) .
- الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
- السيولة .
- حساسية أسعار الفائدة .
- تحليل حساسية أسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الفائدة  
تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضاً و /أو ارتفاعاً و التي تؤثر على جميع الموجودات و المطلوبات التي (تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ الموازنة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد .

### تحليل الحساسية

مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2023

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	44,096	-
يورو	1	(1460)	-
جنيه استرليني	1	(817)	-
عملات اخرى	1	5,866	-

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(44,096)	-
يورو	1	1,460	-
جنيه استرليني	1	817	-
عملات اخرى	1	(5,866)	-

31 كانون الأول 2022

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(46,984)	-
يورو	1	(7,470)	-
جنيه استرليني	1	103	-
عملات اخرى	1	3,226	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	46,984	-
يورو	1	7,470	-
جنيه استرليني	1	(103)	-
عملات اخرى	1	(3,226)	-



مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشأ عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية .

31 كانون الأول 2023

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حسابية إيراد الفائدة (قائمة الدخل)	حسابية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	5	220,481	-
يورو	5	(7,300)	-
جنيه استرليني	5	(4,087)	-
عملات اخرى	5	29,329	-

31 كانون الأول 2022

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حسابية إيراد الفائدة (قائمة الدخل)	حسابية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	5	(234,920)	-
يورو	5	(37,351)	-
جنيه استرليني	5	517	-
عملات اخرى	5	16,131	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية إن تطلب الأمر.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2023			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5 (5)	68,639 (68,639)	1,611,827 (1,611,827)
31 كانون الأول 2022			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5 (5)	77,567 (77,567)	1,623,254 (1,623,254)

- مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي ، وينسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما ان هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة اعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات اعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

**البنك التجاري الأردني**  
**(شركة مساهمة عامة محدودة)**  
**إيضاحات حول القوائم المالية**  
**31 كانون الأول 2023**

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023							
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
<b>الموجودات</b>							
68,319,687	68,319,687	-	-	-	-	-	-
68,716,784	9,736,311	-	-	30,000,000	-	386,009	28,594,464
732,427,089	-	234,807,611	211,994,498	97,503,738	62,103,327	66,697,179	59,320,736
1,372,783	1,372,783	-	-	-	-	-	-
50,322,563	50,322,563	-	-	-	-	-	-
343,210,421	-	153,545,465	120,960,166	28,770,470	33,379,327	-	6,554,993
22,321,642	22,321,642	-	-	-	-	-	-
2,858,126	2,858,126	-	-	-	-	-	-
10,551,901	10,551,901	-	-	-	-	-	-
6,041,037	6,041,037	-	-	-	-	-	-
71,537,058	68,570,428	-	-	-	-	2,966,630	-
1,377,679,091	240,094,478	388,353,076	332,954,664	156,274,208	95,482,654	70,049,818	94,470,193
<b>مجموع الموجودات</b>							
<b>المطلوبات</b>							
48,428,024	2,315,024	-	-	30,000,000	-	-	16,113,000
967,495,655	122,827,540	2,248,000	71,545,899	198,319,877	156,494,158	148,730,338	267,329,843
40,213,578	-	157,000	437,000	5,959,492	-	8,540,596	25,119,490
91,667,450	9,744,756	50,764,120	9,035,344	11,301,161	32,352	10,651,373	138,344
5,303,391	5,303,391	-	-	-	-	-	-
698,411	698,411	-	-	-	-	-	-
1,237,500	1,237,500	-	-	-	-	-	-
5,800,708	-	2,555,799	2,155,557	660,184	235,068	138,000	56,100
47,925,393	47,925,393	-	-	-	-	-	-
1,208,770,110	190,052,015	55,724,919	83,173,800	246,240,714	156,761,578	168,060,307	308,756,777
168,908,981	50,042,463	332,628,157	249,780,864	(89,966,506)	(61,278,924)	(98,010,489)	(214,286,584)
<b>مجموع المطلوبات</b>							
<b>فجوة إعادة تسعير الفائدة</b>							
<b>كما في 31 كانون الأول 2022</b>							
1,364,103,239	256,093,047	454,589,570	321,379,107	111,853,751	102,636,215	66,084,032	51,467,517
1,201,987,123	166,826,880	39,052,067	140,475,311	193,869,197	165,095,465	158,030,630	338,637,573
162,116,116	89,266,167	415,537,503	180,903,796	(82,015,446)	(62,459,250)	(91,946,598)	(287,170,056)
<b>فجوة إعادة تسعير الفائدة</b>							

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

إن التركيز في مخاطر العملات الأجنبية هو كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023					
المجموع دينار	أخرى دينار	جنيه استرليني دينار	يورو دينار	دولار أمريكي دينار	
18,716,990	229,738	326,685	2,271,681	15,888,886	الموجودات
38,716,784	3,408,010	1,628,025	16,851,079	16,829,670	نقد و ارصدة لدى البنك المركزي الأردني
67,438,223	-	-	31	67,438,192	ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
25,594,045	-	-	53,570	25,540,475	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
100,743,481	-	-	-	100,743,481	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
1,753,702	74,652	2,121	21,886	1,655,043	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
<b>252,963,225</b>	<b>3,712,400</b>	<b>1,956,831</b>	<b>19,198,247</b>	<b>228,095,747</b>	موجودات أخرى
					مجموع الموجودات
7,830,990	37,306	-	5,796,514	1,997,170	المطلوبات وحقوق المساهمين
179,961,875	3,063,962	1,745,431	12,179,406	162,973,076	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
7,429,415	-	277,239	1,294,798	5,857,378	ودائع العملاء
23,007,759	-	-	-	23,007,759	تأمينات نقدية
25,576,444	24,546	15,893	63,800	25,472,205	الاموال المقترضة
4,388,273	-	-	9,734	4,378,539	مطلوبات أخرى
<b>248,194,756</b>	<b>3,125,814</b>	<b>2,038,563</b>	<b>19,344,252</b>	<b>223,686,127</b>	حقوق المساهمين
<b>4,768,469</b>	<b>586,586</b>	<b>(81,732)</b>	<b>(146,005)</b>	<b>4,409,620</b>	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
<b>23,248,208</b>	<b>81,635</b>	<b>-</b>	<b>9,322,574</b>	<b>13,843,999</b>	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي
					التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي
<b>200,344,757</b>	<b>3,120,198</b>	<b>2,381,109</b>	<b>16,180,926</b>	<b>178,662,524</b>	كما في 31 كانون أول 2022
205,457,205	2,797,576	2,370,769	16,927,943	183,360,917	اجمالي الموجودات
<b>(5,112,448)</b>	<b>322,622</b>	<b>10,340</b>	<b>(747,017)</b>	<b>(4,698,393)</b>	اجمالي المطلوبات
<b>46,388,490</b>	<b>78,914</b>	<b>-</b>	<b>12,524,795</b>	<b>33,784,781</b>	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي
					التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي

(38/ ج ) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة : هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسجيل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة ادارة السيولة في البنك الى ما يلي :

- ايجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك اضافة الى وجود اجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
- التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع اساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي و لجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية و نسبة تغطية السيولة اضافة الى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق واعداد إختبارات الأوضاع الضاغطة .

مصادر التمويل :

يهدف البنك الى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفه بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكة على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر امواله.

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2023:

المطلوبات	حتى شهر واحد دينار	أكثر من شهر لغاية 3 شهور دينار	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور دينار	أكثر من 6 شهور الى سنة دينار	أكثر من سنة الى 3 سنوات دينار	أكثر من 3 سنوات دينار	بدون استحقاق دينار	المجموع دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,428,024	-	-	30,000,000	-	-	-	48,428,024
ودائع العملاء	311,857,099	168,662,494	172,660,307	210,720,021	101,347,734	2,248,000	-	967,495,655
تأمينات نقدية	2,010,678	4,021,357	6,032,039	8,042,715	20,106,789	-	-	40,213,578
اموال مقترضة	194,520	10,768,872	511,312	12,399,845	15,641,399	52,151,502	-	91,667,450
مخصصات متنوعة	-	-	-	1,237,500	-	-	-	1,237,500
مخصص ضريبة الدخل	2,575,118	-	2,728,273	-	-	-	-	5,303,391
مطلوبات ضريبية مؤجلة	698,411	-	-	-	-	-	-	698,411
التزامات عقود الإيجار	56,100	138,000	235,068	660,184	2,155,557	2,555,799	-	5,800,708
مطلوبات أخرى	8,033,714	26,204,129	3,089,281	5,537,463	4,524,257	536,549	-	47,925,393
مجموع المطلوبات	343,853,664	209,794,852	185,256,280	268,597,728	143,775,736	57,491,850	-	1,208,770,110
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	94,470,229	94,772,407	97,114,172	160,093,526	344,371,831	388,353,073	198,503,853	1,377,679,091

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2022:

المطلوبات	حتى شهر واحد دينار	أكثر من شهر لغاية 3 شهور دينار	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور دينار	أكثر من 6 شهور الى سنة دينار	أكثر من سنة الى 3 سنوات دينار	أكثر من 3 سنوات دينار	بدون استحقاق دينار	المجموع دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,143,414	-	25,000,000	-	30,000,000	-	-	82,143,414
ودائع العملاء	306,666,662	155,945,272	138,570,348	194,084,415	100,185,580	1,348,450	-	896,800,727
تأمينات نقدية	1,888,704	3,777,408	5,666,111	7,554,815	18,887,037	-	-	37,774,075
اموال مقترضة	25,163,058	14,550,462	17,473,062	6,263,454	37,981,029	43,890,284	-	145,321,349
مخصصات متنوعة	-	-	-	881,359	-	-	-	881,359
مخصص ضريبة الدخل	1,720,183	-	3,696,852	-	-	-	-	5,417,035
مطلوبات ضريبة مؤجلة	1,720,245	-	-	-	-	-	-	1,720,245
التزامات عقود الإيجار	62,500	214,365	222,138	524,568	1,816,076	2,785,123	-	5,624,770
مطلوبات أخرى	9,258,107	2,837,602	3,916,461	3,870,806	6,421,173	-	-	26,304,149
مجموع المطلوبات	373,622,873	177,325,109	194,544,972	213,179,417	195,290,895	48,023,857	-	1,201,987,123
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	75,374,647	79,184,740	104,244,413	115,812,581	332,614,067	454,589,571	202,283,220	1,364,103,239

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل البنك المركزي الأردني.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

بنود خارج قائمة المركز المالي

<u>31 كانون الأول 2023</u>		
لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار
143,985,356	-	143,985,356
15,858,094	-	15,858,094
700,380	-	700,380
68,030,338	-	68,030,338
228,574,168	-	228,574,168
الكفالات الاعتمادات والقبولات الإعتمادات الواردة المعززة سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة المجموع		
<u>31 كانون الأول 2022</u>		
لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار
146,697,452	-	146,697,452
28,640,261	-	28,640,261
59,666,050	-	59,666,050
235,003,763	-	235,003,763
الكفالات الاعتمادات والقبولات سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة المجموع		

39 - معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ - معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية :

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :
- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
  - حسابات الشركات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من الشركات.
  - الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
  - الأخرى : يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.



البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

المجموع		أخرى	الخزينة	الشركات	الافراد
2022	2023				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
51,404,658	59,932,646	151,708	6,128,330	32,060,675	21,591,933
(6,304,273)	(11,618,848)	-	74,267	(9,310,368)	(2,382,747)
45,100,385	48,313,798	151,708	6,202,597	22,750,307	19,209,186
(27,068,463)	(31,372,232)	(747,506)	(3,008,855)	(9,205,290)	(18,410,581)
18,031,922	16,941,566	(595,798)	3,193,742	13,545,017	798,605
(6,691,739)	(5,456,782)	(5,456,782)	-	-	-
11,340,183	11,484,784	(6,052,580)	3,193,742	13,545,017	798,605
2,741,598	3,788,802	3,788,802	-	-	-
3,469,171	3,909,562	3,909,562	-	-	-
1,364,103,239	1,377,679,091	93,984,873	483,305,918	549,404,619	250,983,681
1,201,987,123	1,208,770,110	45,190,916	78,085,129	390,175,379	695,318,686

اجمالي الدخل للسنة  
ينزل:- خسائر ائتمانية متوقعة  
نتائج اعمال القطاع  
ينزل:- المصاريف الموزعة على القطاعات  
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل  
ينزل:- ضريبة الدخل للسنة  
الربح للسنة

مصاريف رأسمالية  
الاستهلاكات والاطفاءات

مجموع الموجودات  
مجموع المطلوبات

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

المجموع		خارج المملكـة		داخل المملكـة	
2022	2023	2022	2023	2022	2023
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
51,404,658	59,932,646	(1,181,704)	(2,195,899)	52,586,362	62,128,545
2,741,598	3,788,802	-	-	2,741,598	3,788,802

إجمالي الدخل  
المصروفات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكـة		داخل المملكـة	
2022	2023	2022	2023	2022	2023
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1,364,103,239	1,377,679,091	79,674,091	68,692,051	1,284,429,148	1,308,987,040

مجموع الموجودات

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

توزيع التعرضات الائتمانية

متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %	التعرض عند التعثر (EAD) دينار	مستوى احتمالية الخسارة (PD) %	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
تعرضات عاملة						
20	8,180	-	-	16,360	عامل	2+
20,8-0	180,358	0,001-0	-	181,607	عامل	2
20	1,541,401	0,001-0,001	270	2,000,000	عامل	2-
26-0	20,479	0,085-0	26	45,155	عامل	3+
26-0	2,557,306	0,003-0	196	3,559,213	عامل	3
21-0	595,326	0,070-0	293	1,151,230	عامل	3-
28-0	143,224,985	0,469-0	187,881	174,674,047	عامل	4+
28-0	16,604,163	0,539-0	10,153	22,319,244	عامل	4
28-0	20,862,965	0,242-0	12,556	26,800,604	عامل	4-
28-0	256,240,503	0,402-0	1,171,333	293,754,484	عامل	5
28-0	543,263,793	0,858-0	3,126,686	551,595,056	عامل	5-
26-0	80,673,671	0,663-0	1,472,643	90,988,758	عامل	6+
26-0	36,104,906	0,562-0,003	537,509	47,979,466	عامل	6
26-0	13,996,169	0,740-0	563,425	14,347,565	عامل	6-
26-0	628,709	0,941-0,722	35,011	676,709	عامل	7+
20,8-0	554,401	0,941-0,008	23,056	580,050	عامل	7
8,190-0	296,500	0,941-0,039	3,998	296,500	عامل	7-
28-0	223,658,260	0,899-0	2,237,125	236,955,312	عامل	غير مصنفة
	1,341,012,075		9,382,161	1,467,921,360		الاجمالي للتعرضات العاملة
تعرضات غير عاملة						
26	406	100	517	538	غير عامل	3+
65-0	3,131,839	100	1,755,033	3,628,526	غير عامل	4+
75-0	4,103,559	100	1,854,412	4,987,984	غير عامل	4
75-0	2,197,496	100	2,167,643	2,429,558	غير عامل	4-
100-0	3,679,495	100	3,429,702	5,017,064	غير عامل	5
75-0	2,514,303	100	959,383	2,693,185	غير عامل	5-
75-0	3,885,111	100	3,466,273	5,193,505	غير عامل	6+
65-13,489	2,192,047	100	1,725,906	2,555,154	غير عامل	6
97.032-30.723	2,825,946	100	1,475,013	3,320,382	غير عامل	6-
50-0	2,926,624	100	1,327,530	3,204,297	غير عامل	7+
75-32.5	2,459,785	100	2,459,617	2,979,620	غير عامل	7
29.085-7.463	235,974	100	32,499	263,838	غير عامل	7-
100-0	38,841,048	100	35,067,676	58,586,187	غير عامل	غير مصنفة
	68,993,633		55,721,204	94,859,838		الاجمالي للتعرضات غير العاملة

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي:

2023										
المجموع	أخرى	حكومة	افراد	أسهم	زراعة	انشاءات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
45,374,392	-	-	-	-	-	-	-	-	-	45,374,392
68,716,784	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,716,784
732,427,089	101,282,160	20,467,932	169,130,327	3,222,957	4,133,322	28,533,109	95,105,584	149,709,026	103,435,166	57,407,506
343,210,421	-	339,473,730	-	-	-	-	-	-	-	3,736,691
2,966,630	-	-	-	-	-	-	-	2,966,630	-	-
1,192,695,316	101,282,160	359,941,662	169,130,327	3,222,957	4,133,322	28,533,109	95,105,584	152,675,656	103,435,166	175,235,373
142,882,193	72,966,838	-	12,435,016	7,839,922	342,600	-	18,979,561	10,826,429	6,568,329	12,923,498
16,550,113	3,976,927	-	307,439	-	-	-	132,808	10,220,053	1,912,886	-
122,297,001	40,364,848	-	21,297,351	1,519,859	128,929	-	15,060,012	26,559,321	9,884,574	7,482,107
1,474,424,623	218,590,773	359,941,662	203,170,133	12,582,738	4,604,851	28,533,109	129,277,965	200,281,459	121,800,955	195,640,978

أرصدة لدى البنك المركزي الأردني  
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات  
مصرفية  
التسهيلات الائتمانية  
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة  
الموجودات الأخرى  
المجموع  
الكفالات المالية  
الاعتمادات والقبولات  
الائتمانات الأخرى  
المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	مالي
195,640,978	987,467	-	194,653,511	صناعي
121,800,955	1,392,554	31,141,916	89,266,485	تجارة
200,281,459	1,903,813	73,404,093	124,973,553	عقارات
129,277,965	3,955,658	11,896,963	113,425,344	انشاءات
28,533,109	23,184	7,480,553	21,029,372	زراعة
4,604,851	4,698	3,533,711	1,066,442	اسهم
12,582,738	800,719	326,786	11,455,233	افراد
203,170,133	2,465,777	10,036,596	190,667,760	حكومة وقطاع عام
359,941,662	52	2	359,941,608	اخرى
218,590,773	4,351,502	12,472,362	201,766,909	
1,474,424,623	15,885,424	150,292,982	1,308,246,217	المجموع

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي:

2023								
المجموع دينار	اخرى دينار	امريكا دينار	افريقيا دينار	آسيا دينار	أوروبا دينار	دول الشرق الاوسط الأخرى دينار	داخل المملكة دينار	
45,374,392	-	-	-	-	-	-	45,374,392	ارصدة لدى البنك المركزي الأردني
68,716,784	607,804	4,414,918	33,251	31,544	6,477,842	31,014,703	26,136,722	ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
								التسهيلات الائتمانية
169,130,327	-	-	-	-	-	-	169,130,327	للأفراد
95,105,584	-	-	-	-	-	-	95,105,584	القروض العقارية
401,853,531	-	-	-	-	-	-	401,853,531	الشركات الكبرى
45,869,715	-	-	-	-	-	-	45,869,715	الشركات الصغيرة والمتوسطة
20,467,932	-	-	-	-	-	-	20,467,932	للحكومة والقطاع العام
343,210,421	-	-	-	-	-	-	343,210,421	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
2,966,630	-	-	-	-	-	-	2,966,630	الموجودات الأخرى
1,192,695,316	607,804	4,414,918	33,251	31,544	6,477,842	31,014,703	1,150,115,254	المجموع
142,882,193	-	-	-	-	-	-	142,882,193	الكفالات المالية
16,550,113	90,745	11,699	-	4,580,356	38,986	1,878,586	9,949,741	الاعتمادات والقبولات
122,297,001	-	-	-	-	-	-	122,297,001	الالتزامات الأخرى
1,474,424,623	698,549	4,426,617	33,251	4,611,900	6,516,828	32,893,289	1,425,244,189	المجموع الكلي

ج. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,259,486,713	149,872,052	15,885,424	1,425,244,189	داخل المملكة
32,472,359	420,930	-	32,893,289	دول الشرق الاوسط الأخرى
6,516,828	-	-	6,516,828	أوروبا
4,611,900	-	-	4,611,900	آسيا
33,251	-	-	33,251	افريقيا
4,426,617	-	-	4,426,617	أمريكا
698,549	-	-	698,549	دول أخرى
1,308,246,217	150,292,982	15,885,424	1,474,424,623	المجموع

#### 40 - ادارة رأس المال

- أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.
- يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي الأردني لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .
- ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع و الاحتياطات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة) الارباح المدورة بعد استثناء اى مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة ان وجدت و تكلفة شراء اسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.
- اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية و احتياطي مخاطر مصرفية عامة والادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و45% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل اذا كان موجبا ويطرح بالكامل اذا كان سالبا .
- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.
- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6%، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 12%. ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه قبل الضرائب في المملكة وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

- 1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
- 2 - نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.
- 3 - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

كفاية رأس المال  
يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
		<b>بنود رأس المال الاساسي :</b>
120,000,000	120,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
20,483,016	24,278,467	الأرباح المدورة
		<b>بنود الدخل الشامل الأخرى</b>
2,621,695	3,924,952	إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي
19,011,405	20,705,562	إحتياطي قانوني
<b>162,116,116</b>	<b>168,908,981</b>	<b>مجموع رأس المال الاساسي قبل التعديلات الرقابية</b>
		<b>يطرح منه :</b>
(2,228,329)	(2,858,126)	موجودات غير ملموسة – بالصافي
(7,784,779)	(9,853,490)	صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي
(6,000,000)	(6,000,000)	الأرباح المقترح توزيعها
(2,190,711)	(2,284,975)	مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي
(9,515,671)	(9,115,662)	الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أكثر من 10%
<b>(27,719,490)</b>	<b>(30,112,253)</b>	<b>إجمالي التعديلات الرقابية</b>
<b>134,396,626</b>	<b>138,796,728</b>	<b>صافي رأس المال الاساسي</b>
		<b>بنود رأس المال المساند</b>
2,731,308	2,893,524	المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
<b>137,127,934</b>	<b>141,690,252</b>	<b>مجموع رأس المال التنظيمي</b>
		<b>الموجودات المرجحة بالمخاطر</b>
936,899,224	951,143,470	مخاطر الائتمان
8,548,090	7,807,240	مخاطر السوق
86,591,351	97,342,911	مخاطر التشغيل
<b>1,032,038,665</b>	<b>1,056,293,621</b>	<b>صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر</b>
		<b>نسبة كفاية رأس المال التنظيمي</b>
%13,29	%13,41	
		<b>نسبة رأس المال الأساسي</b>
%13,02	%13,14	
		<b>تغطية السيولة (LCR):</b>
31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2023	
دينار	دينار	
406,272	374,703	اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات
144,633	125,872	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%280,9	%297,7	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%319,4	%288,4	نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر



البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**41 - حسابات مدارة لصالح العملاء**

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

**42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2023			
المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
<b>الموجودات:</b>			
68,319,687	-	68,319,687	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
68,716,784	-	68,716,784	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
732,427,089	446,802,109	285,624,980	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1,372,783	-	1,372,783	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
50,322,563	26,415,662	23,906,901	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
343,210,421	274,505,631	68,704,790	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
22,321,642	22,321,642	-	ممتلكات و معدات - بالصافي
2,858,126	2,858,126	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
6,041,037	6,041,037	-	موجودات حق استخدام الأصول
10,551,901	10,551,901	-	موجودات ضريبية مؤجلة
71,537,058	11,417,165	60,119,893	موجودات أخرى
<u>1,377,679,091</u>	<u>800,913,273</u>	<u>576,765,818</u>	<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات:</b>			
48,428,024	-	48,428,024	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
967,495,655	103,595,734	863,899,921	ودائع عملاء
40,213,578	20,106,789	20,106,789	تأمينات نقدية
91,667,450	67,792,901	23,874,549	اموال مقترضة
5,303,391	-	5,303,391	مخصص ضريبة الدخل
1,237,500	-	1,237,500	مخصصات متنوعة
698,411	-	698,411	مطلوبات ضريبية مؤجلة
5,800,708	4,711,356	1,089,352	التزامات عقود الإيجار
47,925,393	5,060,806	42,864,587	مطلوبات أخرى
<u>1,208,770,110</u>	<u>201,267,586</u>	<u>1,007,502,524</u>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<u>168,908,981</u>	<u>599,645,687</u>	<u>(430,736,706)</u>	<b>صافي الموجودات</b>

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
71,440,168	-	71,440,168
46,289,112	30,000,000	16,289,112
701,854,386	457,307,937	244,546,449
1,551,339	-	1,551,339
49,490,315	25,583,414	23,906,901
366,316,269	288,660,740	77,655,529
22,006,151	22,006,151	-
2,228,329	2,228,329	-
5,835,715	5,835,715	-
9,505,024	9,505,024	-
87,586,431	11,234,960	76,351,471
1,364,103,239	852,362,270	511,740,969

**الموجودات:**

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني  
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي  
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي  
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل  
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر  
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي  
ممتلكات و معدات - بالصافي  
موجودات غير ملموسة - بالصافي  
موجودات حق استخدام الأصول  
موجودات ضريبية مؤجلة  
موجودات أخرى  
**مجموع الموجودات**

**المطلوبات:**

82,143,414	30,000,000	52,143,414
896,800,727	101,534,030	795,266,697
37,774,075	18,887,037	18,887,038
145,321,349	81,871,313	63,450,036
5,417,035	-	5,417,035
881,359	-	881,359
1,720,245	-	1,720,245
5,624,770	4,601,199	1,023,571
26,304,149	6,421,173	19,882,976
1,201,987,123	243,314,752	958,672,371
162,116,116	609,047,518	(446,931,402)

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية  
ودائع عملاء  
تأمينات نقدية  
أموال مقترضة  
مخصص ضريبة الدخل  
مخصصات متنوعة  
مطلوبات ضريبية مؤجلة  
التزامات عقود الإيجار  
مطلوبات أخرى  
**مجموع المطلوبات**  
**صافي الموجودات**

البنك التجاري الأردني  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
إيضاحات حول القوائم المالية  
31 كانون الأول 2023

**43 - مستويات القيمة العادلة**

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة		مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة		الموجودات المالية / المطلوبات المالية
					2022	2023	
					دينار	دينار	
<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل</u>							
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	1,551,339	1,372,783	أسهم شركات مدرجة	
				1,551,339	1,372,783		
<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر</u>							
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب اخر معلومات مالية متوفرة	المستوى الاول والثاني	32,465,081	32,236,542	أسهم شركات مدرجة	
			المستوى الثالث	17,025,234	18,086,021		
لا ينطبق	لا ينطبق			49,490,315	50,322,563	أسهم شركات غير مدرجة	

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني والمستوى الثالث خلال العام 2023.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر :

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

مستوى القيمة العادلة	2022		2023		موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المستوى الثاني	42,436,174	42,436,174	45,374,392	45,374,392	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
المستوى الثاني	46,914,940	46,289,112	69,668,289	68,716,784	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
المستوى الثاني	714,352,390	701,854,386	744,478,772	732,427,089	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
المستوى الثاني	369,246,685	366,316,269	346,517,906	343,210,421	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
	1,172,950,189	1,156,895,941	1,206,039,359	1,189,728,686	مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
<u>مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة</u>					
المستوى الثاني	86,186,134	82,143,414	51,930,109	48,428,024	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	898,968,976	896,800,727	970,581,616	967,495,655	ودائع عملاء
المستوى الثاني	38,002,112	37,774,075	40,507,340	40,213,578	تامينات نقدية
المستوى الثاني	145,716,923	145,321,349	91,923,772	91,667,450	أموال مقترضة
	1,168,874,145	1,162,039,565	1,154,942,837	1,147,804,707	مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

#### 44 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
دينار	دينار	
13,830,321	5,361,560	اعتمادات
-	700,380	اعتمادات واردة معززة
14,809,940	10,496,534	قبولات
		كفالات
32,696,770	23,530,804	دفع
46,362,086	47,344,093	حسن تنفيذ
67,638,596	73,110,459	أخرى
59,666,050	68,030,338	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
235,003,763	228,574,168	المجموع

#### 45 - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 17,980,216 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (2,821,848 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)، ويرأى الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 622,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (266,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

#### 46 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

##### تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الإيجار في عمليات البيع وإعادة التأجير

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على "البائع - المستأجر" استخدامها في قياس التزامات عقود الإيجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام "البائع - المستأجر" بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

**تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة**  
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كال التزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهرا.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

**ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)**  
في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات أيضاً إفصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

## تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك

إيمان بوبان الأردن  
مستشار قانوني  
مستوى جيد  
١١٤٠  
محل: المملكة الأردنية الهاشمية  
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦٨٤٢ ١١٤٠ / ٠٠٩٦٢ ٦٨٤٢ ١١٤٠  
فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦٨٤٢ ١١٤٠  
www.ey.com/jo

**EY**  
Building a better  
working world

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**  
**إلى السادة مساهمي البنك التجاري الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة**  
**عمان- المملكة الأردنية الهاشمية**

**تقرير حول تدقيق القوائم المالية**

**الرأي**

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بحالة، من كفاءة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بلد مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

**أمور التدقيق الهامة**

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة المالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبناء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية . بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لراينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية	
إيضاح (٦) حول القوائم المالية	
أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام
<p>تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى وقت تسجيل خسارة التكني.</p> <p>يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتكني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.</p> <p>تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهناك احتمالية عدم دقة احتساب مخصص التكني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني، يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة.</p> <p>بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٨١٩ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٦٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.</p>	<p>تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>فهم طبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.</li> <li>الاطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية.</li> <li>دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والإرشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.</li> <li>دراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك.</li> <li>مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها.</li> <li>مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.</li> <li>مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية.</li> <li>صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</li> </ul> </li> </ul>



<p>- مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.</li> <li>• فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة.</li> </ul> <p>قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في الإفصاحات رقم ٣ و ٦ و ٣٨ حول القوائم المالية.</p>	
--	--

#### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنها لا تبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

## مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

## مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

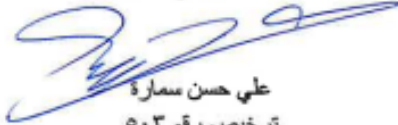
نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملانما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

#### تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك ببيانات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن



علي حسن سمارة

ترخيص رقم ٥٠٣

**إرنست ويونغ**  
محاسبون قانونيون  
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٩ شباط ٢٠٢٤

(21)هـ: اقرارات مجلس الإدارة:

1- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية، كما يقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية او عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

2- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

(تشمل توقيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم 1 و 2)

رئيس المجلس ميشيل الصايغ	نائب رئيس المجلس أيمن المجالي	عضو مجلس إدارة شريف الرواشده	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار يمثلها صالح الكيلاني
			
عضو مجلس إدارة هنري عزام	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها يحيى عبيدات	عضو مجلس إدارة ناصر صالح	عضو مجلس إدارة أسامة حمد
			
عضو مجلس إدارة لينا البخيت الدبابنة	عضو مجلس إدارة عبد النور عبد النور	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها رامي طيطي	
			

3- نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة ميشيل الصايغ	المدير العام سيذر قولاجن	المدير المالي عبد الله كشك
		

دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة  
لها وتقرير الحوكمة

## دليل الحاكمية المؤسسية

## المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحوكمة المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكّنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة ولتؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

## الباب الأول: تعريفات ورتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

### أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الادارة	العضو الذي لا يكون متفرغاً لادارة البنك او موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.
غير التنفيذي:	
الشخص المطلع:	الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه او وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وامين سر المجلس واقرباء الاطراف المشار اليها.
التصويت التراكمي:	آلية التصويت لانتخاب اعضاء مجلس ادارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها و للمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.
تقرير الحوكمة:	تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعا من رئيس مجلس الادارة.
الاقرباء:	الاب والام والاخ والاخت والزوج والزوجة والاولاد.
الحوكمة المؤسسية:	النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه اصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
أصحاب المصالح:	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو أصحاب حسابات الاستثمار أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
العضو المستقل:	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الباب الثالث / ثانياً (الفقرة د).
الإدارة التنفيذية العليا:	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.
الملاءمة:	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الموقع الاستشاري:	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.



المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.

المدقق الخارجي:

مكتب التدقيق:

هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.

الشريك المسؤول عن التدقيق:

أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت إشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق.

فريق التدقيق:

### ثانياً: التحكم المؤسسي :

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

### ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

#### 1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

#### 2. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:-

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
  - توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
  - توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
  - الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
  - وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
  - توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

#### • العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة واخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

#### • الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

#### • المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخولة بذلك.

#### • المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية. يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفيذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

#### رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

- (1) إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الإقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
- (2) إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فان وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
- (3) من اجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فان أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهما في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
- (4) التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

## الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

### أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) على الأقل إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد فيكون عدد أعضاء المجلس سبعة أعضاء كحد أدنى، ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة، ولا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالإقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع وتكامل المهارات في الخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته، واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- يقوم البنك بمراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمراقبة ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له إرتباط مع المدير العام بصفة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية :-
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.
- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الادارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثية المطلقة لاجتماعه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لإجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم إنقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وامين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة باستثناء لجنة التسهيلات، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه

وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم إختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم إستمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافي من الموضوعية في أداء مهامه .

#### ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فان مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والإلتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

1. تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وإعتماد هذه الإستراتيجية التي تلزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك إعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه إعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .
4. إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العمل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وإعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
8. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
9. على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
10. يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.
11. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
12. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
13. إعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الإمتثال .
14. ضمان استقلالية دائرة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
15. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

16. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
17. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
18. يضع المجلس سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وتتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ومنها:
  - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
  - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
  - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
  - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.
19. يتخذ المجلس الاجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى، وضمن آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وتستند الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
20. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
21. يقوم المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه مايلي:
  - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة.
  - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
  - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
  - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
  - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
  - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
  - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
  - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
22. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
23. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
24. إعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ووفقاً لمعطيات البند الخاص في مهام الإدارة التنفيذية لما يتضمنه الهيكل التنظيمي.
25. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
26. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
27. التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.

28. تتولى دائرة التدقيق وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها
29. الموافقة على تعيين كل من المدير العام المدقق العام مدير المخاطر ومدير الإمتثال وقبول إستقلاليتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي، وبناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
30. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
31. ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال واعتماد مهامها، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة .
32. إعتداد سياسة لضمان إمتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .
33. يضع المجلس الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
34. تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب انظمة داخلية خاصة .
35. تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعه الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية .
36. اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
37. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وإعتداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
38. وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من اسهم البنك المكتتب بها باضافة بنود على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الالية.
39. اعتماد سياسة ادارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
40. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
41. على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول الى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.
42. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
43. يقوم المجلس بتقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً للنظام المعد من لجنة الترشيح والمكافآت وإعتداد النظام والذي يبين مؤشرات الاداء الرئيسية والمذكورة في مهام لجنة الترشيحات والمكافآت.
44. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
45. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
46. بالاضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
47. على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي :
  - الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
  - حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
  - ضرورة عدم الافصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.

- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

### ثالثاً: دور رئيس المجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الاعضاء، وتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
4. التأكد من توفر معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
5. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
8. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
9. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني / مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
13. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

### رابعاً: مهام الإدارة التنفيذية:

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بعد أدنى ما يلي:
  - المجلس ولجانه.
  - الإدارة التنفيذية ولجائها.
  - دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخطط متصل مع اللجنة المختصة وبخطط متقطع مع المدير العام.
  - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
  - الشركات التابعة والفروع الخارجية (إن وجدت).
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للائفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.
- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

#### خامساً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي :

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

#### سادساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :
  1. اجتماعات الهيئة العامة .
  2. التقرير السنوي .
  3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
  4. الموقع الالكتروني للبنك .
  5. قسم علاقات المساهمين .



- ويخصص البنك جزء من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.
- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

## الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

### أولاً: الملاءمة :

أن يتمتع أعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصدقية والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملاءمة الخاصة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك . وتشمل الادارة التنفيذية العليا- مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة(الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية و له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.

### ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

#### أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك .
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

#### ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الادارة:

يعتمد مجلس الادارة سياسة ملاءمة تتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها بالعضو المرشح ويتم مراجعة السياسة كلما دعت الحاجة لذلك وضمن الإجراءات والانظمة الكافية للتأكد من إستيفاء الاعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن

- اقتترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها، وبالشكل الذي يراعي تنوع المهارات والخبرات بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
  - أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
  - أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

### ج. الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

#### 1. الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة و يقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

#### 2. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة و يضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

#### 3. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك. ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

#### د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء .
- إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.
2. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي من هذه مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعرّف العضو المستقل على أنه عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوافر به الشروط التالية:

1. أن يكون شخصاً طبيعياً.

2. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
3. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
5. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
6. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
7. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متتالية للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاله لهذا السبب، فللبنك وبعد انقطاع العضو ولمدة (4) سنوات على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
8. أن لا يكون حاصلاً هو أو وزوجه من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على انتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لانتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
9. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعه والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.
10. أن لا يمتلك العضو ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
11. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

#### هـ. الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

#### و. ميثاق السلوك المهني:

- تقوم الإدارة التنفيذية بأعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك، وتنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية والزمام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.
- يعتمد مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

- يلتزم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.
- يلتزم المجلس باعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

### ثالثاً: تقييم أداء الإداريين :

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
  - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
  - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
  - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
  - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
  - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
  - مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركته في برامج تدريبية.
2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي :
  - أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
  - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة الى قياس رضا العملاء وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
  - على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/نقل/ترقية/تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك .

### رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم :

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

## الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

### أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

#### 1- اختيار الإدارة :

- يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
  - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
  - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
  - أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
  - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك :

- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
  - أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملائمة الإدارة التنفيذية .

## 2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفعالية.

## 3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- 1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- 2- الهيكل التنظيمي ودليل الحوكمة المؤسسية.
- 3- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 4- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
- 5- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

## 4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فان مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفير مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

## 5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فانه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

- أ- سياسة الائتمان.
- ب- السياسة الاستثمارية.
- ج- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
- هـ - ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
- و- نظام شؤون الموظفين .

ي- سياسات أخرى:

- سياسة / سياسات إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- سياسة الإمتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
- وغيرها من السياسات المعتمدة.

### ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و "مراقبي المخاطر".
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والإمتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية :

#### 1. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى :

- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركائه التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير منفصل بذلك ورفعها للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس .
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .
- ب. يلتزم المجلس بالتحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
- ت. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة لهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي .
- ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
- د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي :
  - ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
  - يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
  - التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
  - هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
  - و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.
  - ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
  - ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات ذات العلاقة.
  - خ. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
  - د. يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

## 2. التدقيق الخارجي:

- لدى البنك سياسة للتدقيق الخارجي معتمدة من المجلس ويتم تعديل السياسة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
  - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
  - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
  - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
  - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
  - مهام مكتب وفريق التدقيق.
  - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
  - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
  - معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهريّة.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك .
- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنوياً .
- على المجلس إتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي .
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/الهيئة الإدارية التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية .
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل في أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.



- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الادارة او الادارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين اي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الادارة التنفيذية العليا للبنك الا بعد مرور سنه على الاقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الانظمة الادارية والمالية للبنك وانظمة الرقابة الداخلية فيها وابداء الراي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال البنك والمحافظة على امواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالاجابة على اسئلة واستفسارات مساهبي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بابداء الراي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن اية مخالفة للتشريعات النافذة او اي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

### 3. إدارة المخاطر :

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
5. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
6. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
7. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
8. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف الى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
9. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
10. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجماهير.
11. تقوم بعض لجان الادارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

13. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات .
14. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
15. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
16. يأخذ المجلس بعين الإعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطته الجديدة .
17. يلتزم المجلس بضمان إستقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها .
18. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
19. تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
20. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع انظمة المعلومات الإدارية المستخدمة .
21. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
22. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

#### 4. الامتثال Compliance :

- تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم المجلس بإعتماد مهام دائرة الامتثال التالية :
- اعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من ان كافة الموظفين كل حسب مستواه الاداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى ان تعتمد هذه السياسة من المجلس.
  - اعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى ان تعتمد من لجنة الامتثال.
  - مراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعية النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
  - اعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها الى لجنة الامتثال ونسخ منها الى المدير العام.

## الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية (لجنة الحوكمة المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة إدارة المخاطر/ لجنة الإمتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى بحيث يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات :

### أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية :

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية اعضاء اللجنة مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهوماها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
  2. تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على دليل الحوكمة المؤسسية.
  3. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية.
  4. مراجعة وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
  5. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي امر من الامور.
  6. ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رأيا بمدى التقيد ببنود دليل الحوكمة المؤسسية.
  7. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
  8. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.
  9. ابلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لاحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.
  10. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة – فيما يتعلق بالالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

### ثانياً: لجنة التدقيق :

- تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس ، كما لا يجوز ان تضم رئيس المجلس ، كما ان غالبية اعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات عملية في المحاسبة او المالية او من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بالخبرة العملية المناسبة في مجالات المحاسبة او المالية او التدقيق الخارجي او التدقيق الداخلي او الاعمال المصرفية بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات المدقق العام وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة.
- الموافقة على أية تعديلات تتم على خطة التدقيق المعتمدة.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظات وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من إجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أيا كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصحيحية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التحقق من تقييد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.

- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) .
- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والالتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المعتمد.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- الإطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الإطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين أو بطلب من المدقق العام وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- تقييم أداء المدقق العام وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

#### ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت :

تشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

1. دراسة ملائمة الأشخاص المرشحين للانضمام الى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الإعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعاليته مشاركته في إجتماعات المجلس.
2. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية عليه.
3. ترشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
4. ايجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لإضطلاع عضو مجلس الادارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.

5. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الادارة واقتراح معالجتهما بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع اسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الاخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالاضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا .
9. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
10. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية اي من الاعضاء المستقلين.
11. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن الية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي اعضاء الادارة التنفيذية، ولايجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وان يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
12. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالاداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للإلتزام بالبنود التالية:
  - المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم .
  - الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يقومون بها ، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
  - أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
  - تأخذ السياسة بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والارباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
  - يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
  - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على ان يتم مراعاة تعليمات المصلحة المؤثرة.
  - تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
  - آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرّض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
  - لا يتم منح مكافآت مالية لإداري الدوائر الرقابية ( إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال، وغيره ) إعتماًداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
13. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
14. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك .
15. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

16. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل ويتم وضع الاوزان الترجيحية لكل بند من بنود التقييم، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

17. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.

18. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.

#### رابعاً: لجنة إدارة المخاطر :

تم تشكيل لجنة ادارة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك. وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
- التحقق من توفر سياسات وادوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- التحقق من توفر نظام الادارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ براس المال اللازم لمواجهتها.
- التحقق من فعالية اجراءات عمل دائرة ادارة المخاطر وتقييم مدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
  - أ.التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - ب.إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - ج.توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر
- تقييم أداء مدير دائرة ادارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

#### خامساً: لجنة الامتثال:

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل، وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة باجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
- الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

- تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

#### سادساً: لجنة التسهيلات :

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والإستثمارات الإستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الانتماء والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتخلص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة أو تسوية التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.

- إتخاذ القرار في الحالات الإستثنائية ضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.

- الموافقة على المعاملات الإئتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

#### سابعاً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث لا تقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون احدهم رئيساً لها ويجب ان يتمتع الاعضاء بالمقدرة والمعرفة بالامور المالية والادارية والخبرة في المجال المصرفي والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتخلص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطورات.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهينة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة اضافة الى من تراه اللجنة مناسباً ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجدول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

#### ثامناً: لجنة تسوية المديونيات:

تم تشكيل لجنة "تسويات المديونيات" بقرار من مجلس إدارة البنك مكونة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة التامة لأسس تسويات المديونيات كما ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات اللازمة، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة ويعاد النظر بها دورياً و/أو كلما دعت الحاجة لذلك.



تأسساً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:

تشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .
- طلب المشورة القانونية او المالية او الادارية او الفنية من اي مستشار خارجي.
- طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية .

## الباب السادس: تعرض المصالح والإفصاح والشفافية

### أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، و تجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي :

يعتمد المجلس سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها والإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:

- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- تبين السياسة أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.

- تعرف السياسة الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

### ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح .
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي .
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك .
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه يتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند اجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو ومرفقه المعتمدة من قبل البنك المركزي، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :
  - ملخصاً للهيكل التنظيمي .
  - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل .
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  - عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام .

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة .
- للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردية في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل (المعتمدة من قبل البنك المركزي رقم (6/1))، السيرة الذاتية والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله .
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لإنتخابه (أو إعادة إنتخابه) من قبل الهيئة العامة .
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والاقارات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة ضمن المتطلبات المذكورة بتعليمات الحوكمة المؤسسية، وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحوكمة المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل .
- يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع .
- للبنك المركزي إستدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الادارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورة استدعاء أي عضو /مرشح في مجلس إدارة البنك لإجراء مقابلة معه .
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في اي وقت دعوة اعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير الإمتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم .
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضروريا.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.
- للبنك المركزي إعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من إنطباق كافة الشروط الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية السارية والمبينة في الباب الثالث(ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحوكمة المؤسسية.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحوكمة المؤسسية.

- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

## الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك باعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الادارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما اذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما اذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
- اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالامور المالية او المحاسبية .
- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الإمتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

إنطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود اطار ومبادئ حاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم الى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك وادائه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمة المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على إلتزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص .

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمة تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

## الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

### أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالمقاييس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك والالتزام بتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، والالتزام لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

### ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح المعنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراجعة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي آخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار ( COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT ) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الإلتزام.

- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من إلزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

### ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الإستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية إتخاذ القرارات بين إهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
  - توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
  - إدارة حصة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
  - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
  - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
  - إدارة حصة مخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
  - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
  - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
  - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
  - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير العناصر Components اللازمة.
3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي العناصر Components المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الامن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.



## الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك

### Components والعناصر (COBIT)

#### أولاً: مبادئ حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

#### 1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Provide Stakeholder Value):

أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

#### 2. أسلوب شمولي (Holistic Approach):

يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

#### 3. نظام حاكمية حيوي (Dynamic Governance System):

يتمتع نظام الحاكمية لدى البنك بأنه نظام حيوي وقابل للتغيير.

#### 4. تلبية احتياجات المؤسسة (Tailored to the enterprise needs):

إن نظام الحاكمية لدى البنك مصمم لتلبية احتياجات المؤسسة من خلال تحديد الأولويات.

#### 5. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):

يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.

#### 6. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end):

بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

#### ثانياً: العناصر Components:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة عناصر (7 Components) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.

2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.

3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).

4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.

5. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.

6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.

7. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح إكمال جميع الأنشطة وإتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات وتعليمات المعيار لغايات الإلتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

### ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الاطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقين عمليات رئيسيين هما:

1. نطاق عمليات مجلس الادارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة اطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات ، وتحقيق المنافع، وادارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الامثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
2. نطاق عملية الادارة التنفيذية: ويحتوي على اربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار اسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسية وهي :
  - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم باجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
  - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر اجراء تحليل الأعمال، وادارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الإستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وادارة القدرات.
  - الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي اجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وادارة قاعدة البيانات.
  - المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل اجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق ادوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

### رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

- يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الاجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الاجراءات من خلالها، وهي:
- المستوى (0) الاجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
  - المستوى (1) الاجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بان البنك ادرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك اجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الادارة بشكل عام غير منظم.
  - المستوى (2) الاجراء خاضع للادارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع اجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للاجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
  - المستوى (3) الاجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الاجراءات وتحديد لها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الاجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
  - المستوى (4) الاجراء القابل للتنبؤ: تعمل الادارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ اجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الاجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقديم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.

- المستوى (5) الاجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الاجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الاخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لامتة تدفق العمل، فتوفر الادوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي العناصر الستة Components المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في اطار العمل(Cobit)\*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

\* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (26%) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن أهداف الادارة ( بما لا يزيد عن 9 اهداف بحد أقصى من أصل 35 هدف ) على انها ذات اهمية واولوية ادنى او مهملة.

## الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

### 1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كواد مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.

- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى النازمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.

- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف

البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness)، وAccuracy and Validity or Currency، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

## 2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

- لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة أنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتخلص مهام اللجنة فيما يلي:
- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الإستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
  - التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
  - متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الإستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
  - التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
  - اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT 2019) Objectives for Information and related Control Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات التعليمات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف الموازنة ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف الموازنة واعتبار معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لأهداف الحاكمية والإدارة والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة، أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 2019) بهذا الخصوص.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
- الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني واعتمادها من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من الإمتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالإطلاع على محاضر الاجتماع التي تتضمن التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها وحدة أمن المعلومات ورفعها الى اللجنة التوجيهية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الاهداف المؤسسية وأهداف الموازنة، بالإضافة لارتباطها بباقي العناصر الستة Components، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).
- اعتماد تقرير التدقيق السنوي بتقييم (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها للبنك.
- مراقبة واعتماد مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر ومدى قدرة البنك على تحمل المخاطر السيبرانية، وبحيث تكون المخاطر السيبرانية الإجمالية ضمن النطاق المقبول.
- التأكد من توفر برنامج التوعية بالأمن السيبراني بالبنك، وإدراك الآثار القانونية والتنظيمية للمخاطر السيبرانية.
- تخصيص الميزانية والموارد الكافية لتلبية متطلبات الأمن السيبراني.
- الدعم والمشاركة في تقييمات مرونة المخاطر السيبرانية وأي مبادرات متعلقة بالأمن السيبراني.

### 3. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
- 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الإلتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
- 2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر (Composite Risk Rating): قوي (1 Strong Performance, Rate)، ومرضي (2 Satisfactory Performance, Rate)، وعادل (3 fair Performance, Rate)، وحدي (4 Marginal Performance, Rate)، وغير مرضي (5 Unsatisfactory Performance, Rate).
- وعلی أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5) أو (4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- 3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
- 4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

## الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

### 1. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية، (Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

### 2. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

- تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومسؤول أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.

2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بخصوص الأمور التالية:
  - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
  - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
  - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
  - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقررًا للجنة.

#### المراجع:

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتعميم اللاحق للتعليمات رقم (10/6/984) تاريخ 2019/01/21 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
3. COBIT 2019 Framework – Introduction and Methodology الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.



## تقرير الحوكمة

## تقرير الحوكمة

أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة: -

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2020/07/09 ولغاية أربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل الحوكمة المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، وموثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناعمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

ب- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقلين خلال السنة، وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل: -

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة/ حالي
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة/ حالي
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة 2012/06/28	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور 2020/07/09	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
5	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة 2022/04/18	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد 2019/06/11	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
7	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام 2020/07/09	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح 2020/07/09	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

ج- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة
1	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الأول 2004/05/10 ويمثلها كل من: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات  سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/حالي تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11  مستقبل بتاريخ 2023/09/30
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الثاني 2015/10/25 ويمثلها كل من : سعادة السيد رامي آدم عناز طيطي  سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/حالي تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16  مستقبل بتاريخ 2023/07/31
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار 2011/04/20 ويمثلها : سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس ادارة اعتبارا من تاريخ 2018/07/29 واعادة تسميته اعتبارا من تاريخ 2020/07/09

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيزرهاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان
4	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه
5	مساعد مدير عام مالية	عبد الله محفوظ ثيودور كركشك
6	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
7	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
8	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	انطونيوانطونيوس انطون عبد المسيح *
9	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
10	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
11	مدير دائرة الاتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية**		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري *

\*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

\*\*مدراء الدوائر الرقابية

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:-

الرقم	اسم العضو	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية – 2004/2/16	• عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي تاريخ العضوية – 2004/2/16	• رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. • رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة تاريخ العضوية – 2012/6/28	• رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من تاريخ 2022/07/28. • عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (أزال) اعتباراً من تاريخ 2017/04/30. • عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ 2019/04/01.
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور تاريخ العضوية 2020/07/09	• عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر 2022/3. • عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن
5	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة تاريخ العضوية 2022/04/18	لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد تاريخ العضوية 2019/6/11	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
7	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام تاريخ العضوية 2020/07/09	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح تاريخ العضوية 2020/07/09	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

و- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:

السيد محمود ابراهيم محمود محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

ز- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة المخاطر والامتثال \*، لجنة المخاطر \*، لجنة الامتثال \*، لجنة التسهيلات،

لجنة تسويات المديونيات \*\*، لجنة التخطيط الإستراتيجي، لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

\* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2/2023) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

\*\* "تم تعديل اسم اللجنة لتصبح لجنة تسويات المديونيات، واسناد الصلاحيات المتعلقة ببيع العقارات الى الإدارة التنفيذية العليا".

ح- اسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية.

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
1	سعادة الأنسة لينا نجيب البيخيت الدبابنة	رئيسة اللجنة	<p>1- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال/ نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من عام 2018 ولغاية 2021/07/31.</p> <p>2- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018.</p> <p>3- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998).</p> <p>4- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989).</p> <p>5- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2015 حتى تاريخ 2022/03/31.</p> <p>6- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة شركة الأهلي للوساطة المالية 2010-2015.</p> <p>7- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2001-2010.</p> <p>8- تشغل حالياً منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة (الغزال) ذ.م.م من العام 2004 ولغاية الآن.</p>
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	عضو	<p>1- عمل في وزارة الخارجية.</p> <p>2- تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية عام 1993.</p> <p>3- عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام عام 1999.</p> <p>4- أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج عام 2002</p> <p>5- وأعيد انتخابه ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك التجاري الأردني عام 2004.</p> <p>6- تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة للجنة المالية في مجلس النواب الأردني من عام 2010-2012.</p> <p>7- عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من 2020/11/10.</p> <p>8- شغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة شركة سوليدرتي – الاولى للتأمين من عام 2008 حتى عام 2023.</p> <p>9- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.</p> <p>10- رئيس مجلس ادارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.</p> <p>11- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.</p> <p>12- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.</p>
3	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	عضو	<p>1- يعمل الدكتور هنري عزام حالياً أستاذاً في المالية ومديراً لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليا لإدارة الأعمال (OSB) الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014.</p> <p>2- يشغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة رسملة للاستثمار (دبي)</p> <p>3- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى ديسمبر 2013.</p> <p>4- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر 2010 ، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفاً يعملون في فروع البنك في دبي، أبوظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر.</p> <p>5- كما شغل منصب رئيس مجلس ادارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012 .</p> <p>6- أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيساً تنفيذياً لها خلال الفترة (2005- 2006).</p>

<p>7- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2004-2001) .</p> <p>8- شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2004- 2001).</p> <p>9- شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة موبايكم (عمان) خلال الفترة (2003-1998).</p> <p>10- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (2001-1998).</p> <p>11- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي"، جدة المملكة العربية السعودية (1990- 1998) .</p> <p>12- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983-1990).</p> <p>13- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل- 2017.</p> <p>14- شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان) ، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان) ، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان) ، مجموعة نقل (عمان) ، أرامكس (دبي) ، ماجد الفطيم (دبي) ، أرابتك (دبي)، شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).</p>																		
<p>1- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني ومؤسسها.</p> <p>2- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.</p> <p>3- شغل عدة مناصب كمنصب رئيس تنفيذي، ورئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID ...).</p> <p>4- تم اختياره كبرادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014. وهو عضو منظمة الرياديون الأمريكية (EO) في الأردن.</p> <p>5- عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، وفاز ببريادي العام 2013 من شركة أرنست أند ينغ E&amp;Y .</p> <p>6- كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.</p>	عضو	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح	4															
<p>1- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام، ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه.</p> <p>2- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018).</p> <p>3- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010).</p> <p>4- متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008).</p> <p>5- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01)</p> <p>6- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15).</p> <p>7- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) .</p> <p>8- شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندي (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22)</p>	عضو	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	5															
<p>1- عمل السيد شريف الرواشدة كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1987-1981).</p> <p>2- شغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1988-1987).</p> <p>3- عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010.</p> <p>4- رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من تاريخ 2022/07/28.</p> <p>5- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 حتى تاريخ 19/04/01</p> <p>6- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016 حتى تاريخ 2020/07/01.</p> <p>7- رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية (2012 – 2015).</p> <p>8- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام 2012 ولغاية 6/2016.</p>	عضو	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة حتى تاريخ 2023/07/31	6															

9-	عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من 2020/07/29 حتى تاريخ 2022/07/28.		
10-	عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ 2019/04/01.		
11-	عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام 2002 ولغاية 2014/4.		
12-	عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ 2017/04/30.		
13-	عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2012 ولغاية 2014/4.		
7	1- يعمل حالياً رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق اموال الضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ 2020/07/01 ولغاية الآن. 2- عمل رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار اعتباراً من كانون ثاني 2019 ولغاية تاريخ 2020/06/30. 3- عمل رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار اعتباراً من أيار 2006 ولغاية تاريخ 2018/12/31. 4- ومحاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) وشهادة المحاسب الإداري (CMA).	عضو	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31
8	1- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كممدقق داخلي عام 2005، ويشغل حالياً وظيفة مديروحدة التدقيق الداخلي. 2- عمل موظفاً " في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (2005-2002) 3- عمل محاسباً في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام 2005. 4- عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوسن ليمتد في عمان عام 2001. 5- محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (CIA ، CMA ، ACCA ، CPA ، JCPA) بالإضافة الى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.	عضو	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبوغوش من تاريخ 2023/07/31 حتى تاريخ 2023/09/30

ط. اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة المؤسسية، ولجنة ادارة المخاطر

#### • لجنة الترشيحات والمكافآت

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31 عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31 رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام
عضو	سعادة السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ
عضو	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة
عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16	سعادة السيد رامي آدم عناز طيطي
عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال



• لجنة الحوكمة المؤسسية

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31 عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح
عضو	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ
عضو	سعادة الأندسة لينا نجيب البخيت الدبابنة
عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام
رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

• لجنة المخاطر والامتثال حتى تاريخ 2023/07/31

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"
عضو	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام
عضو	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح ابو غوش

• لجنة المخاطر اعتباراً من تاريخ 2023/07/31

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام
عضو	سعادة الأندسة لينا نجيب البخيت الدبابنة
عضو	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

• لجنة الامتثال اعتباراً من تاريخ 2023/07/31

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"
عضو	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

\* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

ي- عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة 2023 مع بيان عدد الحاضرين:

1- لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (8) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاجتماع الثامن 2023/12/21	الاجتماع السابع 2023/10/29	الاجتماع السادس 2023/08/09	الاجتماع الخامس 2023/07/30	الاجتماع الرابع 2023/05/28	الاجتماع الثالث 2023/04/25	الاجتماع الثاني 2023/03/06	الاجتماع الأول 2023/02/09	الاسم	
حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	سعادة الأنسة لينا نجيب البغيت الدبائنة رئيسة اللجنة	1
حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-	-	-	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	2
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	3
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح	4
حاضر	حاضر	-	-	-	-	-	-	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو اللجنة تم تسميته بتاريخ 2023/10/1 عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	5
-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو حتى تاريخ 2023/07/31	6
-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31	7
-	-	حاضر	-	-	-	-	-	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش اعتبارا من تاريخ 2023/07/31 تاريخ 2023/09/30	8

## 2- لجنة الترشيحات والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة (6) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/03/06	الاجتماع الثاني 2023/06/12	الاجتماع الثالث 2023/07/11	الاجتماع الرابع 2023/08/07	الاجتماع الخامس 2023/09/11	الاجتماع السادس 2023/12/21
1 سعادة السيد أسامة عمر علي حمد رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر
2 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
3 سعادة السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4 سعادة الأتيسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
5 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر
4 سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16	-	-	-	-	حاضر	حاضر
5 سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-

## 3- لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة (3) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/04/04	الاجتماع الثاني 2023/08/17	الاجتماع الثالث 2023/12/21
1 سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	-	حاضر	حاضر
2 سعادة السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر	حاضر
3 سعادة الأتيسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضر	حضر	حضر
4 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	-	حاضر	حاضر
5 سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	-	-
6 سعادة السيد أسامة عمر علي حمد رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	--	--

#### 4- لجنة المخاطر والامتثال \*

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/31	الاجتماع الثاني 2023/04/26	الاجتماع الثالث 2023/06/25	الاجتماع الرابع 2023/07/31
1 سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3 سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

\* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

#### 5- لجنة المخاطر \*

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/09/03	الاجتماع الثاني 2023/11/06
1 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2 سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر
3 سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حاضر	حاضر

\* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

## 6- لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (1) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/12/07
1 سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة رئيس اللجنة	حاضر
2 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر
3 سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو	حاضر

\* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2/2023) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

## 7- لجنة التسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة التسهيلات خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/02/09	الاجتماع الثاني 2023/07/31
1 سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2 معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر
3 سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو	حاضر	حاضر
4 سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر
5 سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح ابوغوش عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر
6 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر
7 سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو اعتباراً من تاريخ 2023/07/31	-	-
8 سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16	-	-

8- لجنة تسويات المديونيات والعقارات\*

بلغ عدد اجتماعات لجنة تسويات المديونيات والعقارات خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/24	الاجتماع الثاني 2023/06/25
1 معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2 سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو	حاضر	حاضر
3 سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر
4 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر

\* "تم تعديل اسم اللجنة لتصبح لجنة تسويات المديونيات ، واسناد الصلاحيات المتعلقة ببيع العقارات الى الإدارة التنفيذية العليا".

9- لجنة التخطيط الإستراتيجي

بلغ عدد اجتماعات لجنة التخطيط الإستراتيجي خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/06/04	الاجتماع الثاني 2023/09/06
1 سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر
3 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو	حاضر	حاضر
4 سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	-
5 سعادة الأنسة ليننا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	حضرت
6 سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح ابو غوش عضو حتى تاريخ 2023/09/30	حاضر	حاضر
7 سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو اللجنة تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	-	-

10- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

بلغ عدد اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/03/22	الاجتماع الثاني 2023/07/10	الاجتماع الثالث 2023/10/25	الاجتماع الرابع 2023/12/05
1 سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2 سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3 سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4 سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	حاضر	حاضر
5 سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	حاضر	حاضر

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي (1) اجتماع خلال السنة وذلك دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا او من يمثلها.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة 2023 وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/05	الاجتماع الثاني 2023/02/09	الاجتماع الثالث 2023/03/27	الاجتماع الرابع 2023/04/13	الاجتماع الخامس 2023/04/25	الاجتماع السادس 2023/06/20	الاجتماع السابع 2023/07/31	الاجتماع الثامن 2023/09/14	الاجتماع التاسع 2023/10/30	الاجتماع العاشر 2023/12/28
1 سعادة السيد ميشيل الصباغ رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2 معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3 شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4 سعادة السيد أسامة حمد عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد فادي أبوغوش حتى تاريخ 2023/09/30	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-	-



6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها : سعادة السيد يحيى عبيدات تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	-	-	-	-	-	-	-	-	حاضر
7	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد مؤنس عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-
8	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد رامي طيطي تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني:	-	-	-	-	-	-	-	-	حاضر

										2023/08/16	
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	9
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة الدكتور هنري عزام عضو مجلس الإدارة	10
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة السيد ناصر صالح عضو مجلس الإدارة	11
حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة	12
حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو مجلس الإدارة	13

رئيس مجلس الإدارة

ميشيل الصايغ



## عناوين الفروع

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الادارة العامة	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني	عمان - ش الثقافة - بناية CSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية شركة التأمين الاردنية المساهمة العامة المحدودة	06 - 5209000	06 - 5621968
5	المجمع التجاري	مجمع بنك الاسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع جمال الدين الافغاني	06 - 5209000	06 - 4639519
7	العبدلي اكسبرس	العبدلي الجديد - شارع الشيخ رفيق الحريري	06 - 5209000	06 - 5104797
8	الاذاعة والتلفزيون	شارع الصخرة المشرفة – عند التقاطع مع شارع الامير الحسن - مجمع سند ماضي التجاري - سند ( 2 )	06 - 5209000	06 - 4784692
9	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
10	الجبية	الجبية - شارع ياجوز- بالقرب من السيفوي	06 - 5209000	06 - 5356890
11	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
12	شارع وصفي التل	عمان - شارع وصفي التل - عمارة ابراج المهنية	06 - 5209000	06 - 5525676
13	الهاشمي الشمالي	عمان - شارع البطحاء	06 - 5209000	06 - 5057595
14	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
15	مأدبا	مأدبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
16	الكرك	الكرك - شارع الاستقلال ( شارع طريق عمان الرئيسي ) - حي الورود - اشارة الثانية - بجانب محطة الحجازين	06 - 5209000	03 - 2386967
17	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
18	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
19	معدي	الأغوار- ديرعلا- الشارع الرئيسي	06 - 5209000	05 - 3571761
20	إربد	إربد – منطقة الروضة – شارع عمر المختار ( ش الثلاثين )	06 - 5209000	02 - 7259407
21	الحي الشرق اكسبرس	إربد- الحي الشرقي - شارع الهاشي	06 - 5209000	02 - 7251761
22	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
23	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سمانة	06 - 5209000	02 - 6236679
24	لرصيفة	الزرقاء - الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
25	ضاحية الياسمين	عمان - ضاحية الياسمين - شارع الامير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	06 - 4393956
26	ضاحية النخيل اكسبرس	عمان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم اللحيوات	06 - 5209000	06 - 5712596
27	المدينة الرياضية	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	06 - 5209000	06 - 5154170
28	ام اذينة	عمان - شارع مكة - بناية الثوابت	06 - 5209000	06 - 5527439
29	ابوالسوس اكسبرس	عمان - وادي السير - ابوالسوس- شارع الصناعة	06 - 5209000	06 - 5811231
30	مرج الحمام	عمان - مرج الحمام - شارع محمد سعيد العبادي - بناية رقم 89	06 - 5209000	06 - 5716340
31	طبربور اكسبرس	عمان - طبربور- شارع طبربور- مجمع ليمار	06 - 5209000	06 - 5065404
32	عبدون اكسبرس	عمان - عبدون - شارع محمد علي جناح - مقابل مبنى الملكية الاردنية	06 - 5209000	06 - 5920104
33	شفا بدران اكسبرس	عمان - شفا بدران - شارع العرب - مقابل البوابة الرئيسية ل جامعة العلوم التطبيقية - بناية ابراج الشويخ للاسكان	06 - 5209000	06 - 5233834
34	الزرقاء الجديدة اكسبرس	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع الكرامة - بناية رقم 77	06 - 5209000	05 - 3850474
35	الحي الجنوبي اكسبرس	إربد - الحي لجنوبي - ضاحية الحسين - منطقة الرابية - شارع الامير محمد - بناية رقم 2	06 - 5209000	02 - 7101445
36	جامعة ابن سينا اكسبرس	عمان - القسطل - شارع مطار الملكة علياء - جامعة ابن سينا للعلوم الطبية - مبنى القبول والتسجيل	06 - 5209000	-